القسم الأول
التوجيه الصـوتي للقــراءات

الفصل الأول:

التوجيه الصوتي للقراءات

تمهيد: التوجيه مفهوماً وتاصيلاً

التوجيه: لغةً، واصطلاحاً، وتراث توجيه القراءات:

التوجيه أصله الوجه، فهو يحمل عدة معانٍ في أصله اللغوي:

جاء في كتاب العين: «الوجه: مستقبل كل شيء. والجهة: النحو، أخذت جهة كذا، أي: نحوَه»[1].

وقال الأزهري (ت 370هـ) : «و يقال خرج القوم فوجّهوا الناس الطريق توجيهاً، إذا وطّئوه وسلكوه حتى استبان أثر الطريق لمن يسلكه. و العرب تقول: وجّه الحجرَ جِهةً ما له، و جِهَةٌ ما له، يضرب مثلاً للأمر إذا لم يستقم من جهة أن يوجّه له تدبير من جهة أخرى، وأصل هذا في الحجر يوضع في البناء، فلا يستقيم، فيقلب على وجه آخر فيستقيم»[2]. و قال الزمخشري(ت 538هـ): «وليس لكلامك هذا وجهٌ: صحةٌ»[3]. وفي اللسان: «الوجه معروف...، ووجوه البلد: أشرافه.... ووجه الكلام: السبيل الذي تقصده به»[4].

والوجه عند الراغب الأصفهاني(ت 503هـ): «استعارة للمذهب والطريق، ووجهُ القوم: عينُهم و رأسهم، ووجهت الشيء: أرسلته في جهة واحدة»[5].

تلك كانت المدلولات اللغوية التي انتقلت إلى المعنى الاصطلاحي للتوجيه.وإذا كان المصطلح هو : «إخراج اللفظ من معنى إلى آخر لمناسبة

---

(1) العين :(باب :هـ، ج).

(2) تهذيب اللغة (6/ 186) (باب: هـ،ج).

(3) أساس البلاغة (وجه)، ص: 493

(4) ينظر: اللسان (وجه) (15/ 225).

(5) معجم مفردات ألفاظ القرآن (وجه)، ص: 550، 551.

بينهما»[1] فإنَّ مصطلح التوجيه قد حمل معه المعاني اللغوية لوجود مناسبة بينها.

فالوجه كما أسلفنا هو السبيل الذي نصل به إلى المقصود، فكل عنصر لغوي لا بدّ أن يكون له أصلٌ يرجع إليه، وكذلك القصد من التوجيه هو ردّ الشيء إلى أصله، للوصول به إلى ما يقصده القارئ. فكل ما له أصل، له وجه في العربية، أو هو تقليب اللفظ على وجوهه حتى يستقيم مع بقية الألفاظ في النظم، تبعاً لسنن العربية. فالموجِّه كالحجّار الذي يقلب الحجر على وجوهه حتى يستقيم وضعه في المكان المطلوب، وهكذا الموجِّه يقوم بقلب الحرف على وجوهه إلى أن ينزل في موضعه المخصص، فتتعلق الكلمات بعضها ببعض.

والتوجيه من المصطلحات التي استعملت في علوم عديدة. ففي البلاغة مرادف الإبهام، وقد يختلط بالتورية،وفي العروض يطلق على حركة ما قبل الروي المقيد[2].

وهو عند الشريف الجرجاني (ت 816هـ): «إيراد الكلام محتملاً لوجهين مختلفين، أو هو إيراد الكلام على وجه يندفع به كلام الخصم»[3].

وترد كلمة (الوجه) بمعانٍ متفاوتة حسب استعمالاتها عند اللغويين أو البلاغيين أو المفسرين أو علماء توجيه القراءات. فهي بمعنى الطريق أو السبيل أو المذهب أو بمعنى الأنواع والأقسام للشيء الواحد، أو المعاني المتعددة للفظ الواحد كما هو في المعجمات.

أما مصطلح التوجيه فقد اقترن بالقراءات القرآنية بعد أن كان مصطلحاً عامًّا، وهذا مظهر من مظاهر الاتساع في استعمال المصطلح،فهو يشمل أيضاً توجيه الألفاظ والعناصر اللغوية كما عند العروضيين والبلاغيين.

و قد جاء مصطلح (التوجيه) متأخراً عن (الوجه)، فالوجه استعمله العلماء الأوائل بمعنى التوجيه في القراءات، أرادوا به إيجاد وجه في العربية لِما اختاره القارئ من ألفاظ اللغة أو حالة إعرابية في عنصر من عناصر التركيب.

---

(1) معجم مفردات ألفاظ القرآن (وجه)، ص: 550، 551.

(2) ينظر: الشامل في علوم اللغة العربية ومصطلحاتها، ص: 368.

(3) التعريفات، ص: 37.

والتوجيه «تحديد وجه ما للحكم»[1]، وهو إما توجيه استدلال، أو توجيه تأويل. فالتوجيه الاستدلالي يكون على وجه السماع (النقل)، أو على وجه القياس، بحمل لفظ على لفظ، أو حمل لفظ على معنى، فيسمى الوجه حملاً. أو أن يكون بتعليل القياس بعلة، أو طرد، أو شبه، أو قاعدة. أما التأويلي فيكون بالرد إلى أصله، عندما يكون العنصر اللغوي ذا أصل قريب ظاهر، لا يتطرق إليه الوهم، أو أن يكون بتخريج العنصر اللغوي لردّه إلى الصواب، إذا كان أصله موهماً يتطلب التحديد، أو ممتنعاً يتطلب التسويغ.[2]

ويرى السيوطي(ت 911هـ) أنَّ : «التفسير بيان لوجه واحد، أما التأويل فتوجيه لفظ متوجه إلى معانٍ مختلفة إلى واحد منها بما ظهر من الأدلة»[3].

ويحسن بنا أن نورد طائفة من ألفاظ التوجيه وردت في كتب شتى كي نقف على سعة استعمال هذا المصطلح عند العلماء على مر العصور:

استعمل الطبري(ت 310هـ) مصطلح (التوجيه) للقراءات القرآنية في أكثر من أربعين موضعاً[4].

وفي التبيان للعكبري: «وفي توجيه ذلك وجهان»[5] وفي طبقات المفسرين: أن الكرماني (ت 500هـ) صنف (البرهان في توجيه متشابه القرآن)[6]. واستعمله كذلك:

والشوكاني (ت 1250هـ) وابن تيمية (ت 728هـ) وابن كثير (ت 774هـ)

والآلوسي(ت 1270هـ) في تفاسيرهم[7]. واستعمله السيوطي بكثرة في كتبه،

---

(1) الأصول، ص: 231.

(2) ينظر: الأصول، ص: 232.

(3) الإتقان(2/ 460).

(4) ينظر: في جامع البيان للطبري على سبيل المثال: (1/ 1، 2، 14، 27، 81، 88، 137، .... وقد استعنت بأقراص الكومبيوتر لإحصاء ذلك.

(5) ينظر: التبيان (2/ 75).

(6) ينظر: طبقات المفسرين (1/ 149).

(7) ينظر: رسائل ابن تيمية في التفسير (17/ 207)، وتفسيرالقرآن العظيم (2/ 204)، وفتح القدير(3/ 320، 334، 373، 4/ 376)، و روح المعاني (1/ 31).

منها: «وقالوا في توجيه نصب الكلالة... ووجهوها على أحسن وجه[1].

وذكر في معجم البلدان أن محمد بن عبدالله الطليطلي (ت 341هـ)، له كتاب في (توجيه حديث الموطّأ)[2] وخصص الزركشي (ت 794هـ)في البرهان مبحثاً بعنوان: معرفة توجيه القراءات وتبيين وجه ما ذهب إليه كل قارئ، وفصلاً بعنوان: في توجيه القراءة الشاذة[3].

و نقل د. تمام حسان طائفة من عبارات فيها كلمة (التوجيه) من كتب النحو، وطبقات الزبيدي، والإنصاف، والجنى الداني، وشرح ابن عقيل، منها: «ويجوز فيها خمسة أوجه... وفي إعراب المخصوص وجهان مشهوران... والوجه أن تقرأ بالنصب... فالوجه جر الأصيل... وقد تؤول البيت على أوجه... وخُرِّج البيت على وجهين... فلا وجه له»[4].

يلحظ فيما سبق أن (التوجيه) ورد بين تعدد الوجه، أو متعَيَّن منفرد (محلّى بأل العهدية) أي الذي لا وجه غيره، وتعذر التوجيه لتعذر القياس أو التأويل[5].

وممن عني بتوجيه القراءات واستعمل (الوجه) في العنوان: ابن قتيبة (ت 276هـ) في كتابه تأويل مشكل القرآن، بعنوان: (باب الردّ عليهم في وجوه القراءات) قبل أن تظهر كتب التوجيه والاحتجاج كـ(المحتسَب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها) لابن جني (ت 392هـ)،و (الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها) لمكي بن أبي طالب القيسي (ت 437هـ).

أما (التوجيه) فقد استعمله محمود بن حمزة الكرماني (ت 500هـ) في عنوان كتاب له وهو: (البرهان في توجيه متشابه القرآن)[6]، وثمة مصنفات أخرى في غير القراءات في عناوينها كلمة (التوجيه)، مثل: (توجيه حديث الموطّأ) لمحمد ابن عبد الله الطليطلي (ت 341هـ)[7]. وأخرى مثل: (توجيه المختار) لأبي

(1) الإتقان (1/ 526)، (2/ 460).
(2) ينظر: معجم البلدان (4/ 40).
(3) ينظر: البرهان (1/ 339).
(4) ينظر: الأصول (232).
(5) ينظر: الأصول، ص: 232، 236.
(6) ينظر: طبقات المفسرين (1/ 149).
(7) ينظر: معجم البلدان (4/ 40).

إسحاق الموصلي (ت 652هـ)، و(إرشاد المحتاج إلى توجيه المنهاج) لابن شهبة الأسدي (ت 874هـ)[1].

فالتوجيه يشمل كل لفظ أو تركيب يراد إرجاعه إلى أصله اللغوي. وتوجيه القراءات يرمي إلى الكشف عن الوجه اللغوي الذي اختاره القارئ لنفسه، فالقراءات لها من لغات العرب أصل، ولا يخرج عن سنن العربية.

وكانت التوجيهات في أول أمرها بسيطة تعتمد على حمل قراءة على أخرى، ثم أخذت تتطور، وأصبحت فيما بعد توجيهاً مبنياً على التحليل والتعليل والاستشهاد بالشواهد[2]. ويلحظ ذلك عند الفراء في أنواع توجيهاته، ومنها قوله في توجيه قراءة رفع (الملائكةُ) في قوله تعالى :

(يأتيهمُ اللهُ في ظُلَلٍ منَ الغَمامِ والمَلٰئِكَةُ) [البقرة 210]: «رفعٌ مردود على (الله) تبارك وتعالى . . . والرفع أجود لأنها في قراءة عبد الله (هَلْ ينظُرونَ إلاّ أنْ يأتِيَهُمُ اللهُ والملٰئِكَةُ في ظُللٍ منَ الغمام)»[3]. وروى الفراء أن ابن عباس رضي الله عنهما كان يقرأ (نُنْشِرُها) في قوله تعالى: ﴿نُنشِزُهَا﴾ [البقرة: 258]، وكان يحتجّ بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُ﴾ [عبس: 22][4].

وبعد أن حسم المصحف العثماني الخلاف في قراءة القرآن الكريم، ووحّد الأمة حول رسم المصحف، لم يلبث أن شرعت القراءات تملأ الدنيا من جديد بتعدد وجوهها المفرط، وكان من الضرورة بمكان أن يقوم العلماء بتوعية الأمة بأمر قراءة كتابهم، دفعاً للخلاف؛ وذلك بتوجيهها توجيهاً يكشف عن وجوه القراءات متواترها وآحادها وشاذها.

ولم يغفل العلماء عموماً عن توجيه القراءات، بل قام أجلة منهم بتوجيه القراءات في دروس ومؤلفات شتى كلما سنحت لهم الفرصة. فمنهم من ألف كتاباً

---

(1) ينظر: كشف الظنون (2/ 1622، 1875).

(2) ينظر: التوجيه الصوتي والصرفي للقراءات الشاذة عند ابن جني (رسالة ماجستير)، ص: (9).

(3) المعاني (1/ 124).

(4) ينظر: المعاني (1/ 173) ، ولمزيد الاطلاع على توجيه بعض القراءات بالحمل على قراءات أخرى ينظر: المعاني: (1/ 33، 80، 81، 88، 104، 124، 350، 407)، و (2/ 291)، و(3/)74.

للذود عن تلك القراءات، ومنهم من خصص باباً أو فصلاً في كتاب[1].

ولعله من المفيد هنا أن تذكر طائفة مما فيه تراث التوجيه، منها:

كتب معاني القرآن، ومنها: معاني القرآن، لأبي زكريا الفراء (ت 207هـ)، ومجاز القرآن، لأبي عبيدة (ت 210هـ)، ومعاني القرآن، للأخفش (ت 215هـ)، وتناول ابن قتيبة(ت 276هـ) في (تأويل مشكل القرآن) باب الرد عليهم في وجوه القراءات، ومعاني القرآن وإعرابه، للزجّاج (ت 310هـ)، وقد أحصى الفهرست أكثر من عشرين كتاباً بعنوان: معاني القرآن، منسوباً إلى يونس (ت 182هـ)، والكسائي (ت 189هـ) (يقال إنه مطبوع في قطر)، ومؤرج السدوسي (ت 195هـ)، وقطرب (ت 210هـ)، والمبرد (ت 285هـ)، وثعلب(ت 291هـ)، والمفضل بن سلمة (ت 292هـ)، وابن كيسان (ت 299هـ)، وأبي بكر بن الأنباري (ت 328هـ)، وآخرين[2].

وفي كتب إعراب القرآن تراث غير قليل من التوجيه، منها: إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس (ت 328هـ)، وإعراب ثلاثين سورة، لابن خالويه(ت 370هـ)، ومشكل إعراب القرآن، لمكي(ت 437هـ)، وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج(ت 310هـ)،وهو للباقولي (ت 543هـ)،والبيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباري(ت 577هـ)،والتبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري (ت 616هـ)، والدرّ المصون، للسمين الحلبي (ت 756هـ).

وكان للتفاسير نصيب وافر في توجيه القراءات، منها: تفسير الطبري، والكشاف للزمخشري، والمحرر الوجيز لابن عطية (ت 546هـ)، ومجمع البيان، للطبرسي (ت 548هـ)، وزاد المسير، لابن الجوزي (ت 597هـ)، ومفاتيح الغيب، للرازي (ت 606هـ)، والجامع للقرطبي (ت 671هـ)،والبحر المحيط لأبي حيان(ت 745هـ)، وروح المعاني للآلوسي(ت 1270هـ).

ولم تخلُ كتب القراءات من توجيه بعض القراءات، ولذلك نجد في (السبعة) لابن مجاهد (ت 342هـ) شيئاً من التوجيه لم يتجاوز سورة الفاتحة،

(1) ينظر: مقدمة حجة القراءات لأبي زرعة، ص: 9، 18 .
(2) ينظر: الفهرست (1/ 51).

أما في (الإتحاف) فقد أكثر منه ابن البنا(ت 1117هـ) وفي غيث النفع للصفاقسي (ت 1118هـ) شيء منه.

والناظر في المعجمات لا يحرم من بعض التوجيهات، ككتاب العين، ومعجم مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني(ت 502هـ)، ولسان العرب.

وفي كتب علوم القرآن نزر يسير من التوجيه، فقد خصص الزركشي مبحثاً بعنوان: (معرفة توجيه القراءات وتبيين وجه ما ذهب إليه كل قارئ)، و(فصل في توجيه القراءات الشاذة)[1].

ولم تستغن كتب النحو عنه،كما في كتاب سيبويه(ت 180هـ)، ومغني اللبيب لابن هشام(ت 761هـ)، وكتب أخرى.

أما الكتب المتخصصة بتوجيه القراءات والاحتجاج لها، فقد حققت أهدافها في الحفاظ على تلك القراءات من كيد الكائدين، وأثْرَت اللغة العربية بمباحثها الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، وأعطت القراءات قيمتها التي لا تقدر بثمن، فهي خزين لغة هذه الأمة التي احتوتها وحمتها من الضياع في غمرة التاريخ، ومنها ما ظهر إلى الآن: كالحجة في القراءات السبع، لابن خالويه(ت 370هـ)، والحجة في علل القراءات السبع، أبي علي الفارسي(ت 377هـ)، والمحتسَب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جنّي (ت 392هـ)، والكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، لمكي (ت 437هـ)، وحجة القراءات، لأبي زرعة بن زنجلة (ت ق4هـ).

وكان من الضروري سرد أدبيات التوجيه والاحتجاج، حتى تتبين لنا المنزلة الرفيعة التي كان الفراء قد تبوأها، لأنه قد تنبه لهذا الحقل المهم في الدراسات اللغوية، فدرس القراءات القرآنية دراسة لغوية،في ذلك الوقت المبكر. فأودع في معاني القرآن خلاصة نضج تجربته اللغوية، وكان بحق رائداً من الرواد الأوائل، فتح أعين العلماء بعده على هذا المشروع الخطير، فألفوا على منواله، في كتب متخصصة كما ذكر من قبل، وقد كانت أعمالهم هذه تلبية علمية للرد على الطاعنين في ظاهرة تعدد وجوه القراءات في القرآن، الذين أرادوا أن ينالوا من

(1) ينظر: البرهان في علوم القرآن (1/ 339، 341).

القرآن من هذا الجانب. ويشهد للأمر الواقع ما ذكره ابن قتيبة في بابي: الحكاية عن الطاعنين، وباب الرد عليهم في وجوه القراءات[1].

ومن المحدثين من المستشرقين وغيرهم من أخذوا على القرآن تعدد وجوه القراءات فيه واختلافها. وأشهر من تولى كبره (نولدكه) و(جولدتسيهر) اللذان رَمَيا القرآن بالتضارب، وعيَّراه باختلاف قراءاته، وزعما أن منشأ اختلافها إنما هو رسم المصحف الخالي من إعجام الحروف ونقطها[2].

وعزا طه حسين القراءات إلى القراء من القبائل المختلفة التي قرأت بلهجاتها، وزعم أنها لم تلتزم باللغة الواحدة واللهجة الواحدة التي نزل بها القرآن، وهي لغة قريش ولهجتها. وكذلك شايع جواد علي المستشرقَيْن بعزو اختلاف القراءات إلى تشابه رسم الكلمات[3].

الفراء وتوجيه القراءات

الفراء غني عن التعريف والإشادة بفضله، فقد أفضت إليه اللغة بأسرارها من أفواه رواتها من العرب الفصحاء. وهو من القراء فضلاً عن كونه من علماء اللغة والنحو، قال عنه ابن الجزري(ت 833هـ): «روى الحروف عن أبي بكر بن عياش، وعلي بن حمزة الكسائي، ومحمد بن جعفر الحنفي»[4].

وقد ألف كتاب المعاني قبل وفاته بثلاث سنوات أو أربع، بعد أن استفاضت تجاربه، وبلغت ملكاته غاية النضج والتمام. وقد روي عنه أنه قدم مشروع كتابه هذا بعنوان: (تفسير مشكل إعراب القرآن ومعانيه)[5].

لم يكن المعاني كتاباً متخصصاً في توجيه القراءات على غرار كتب الاحتجاج لابن خالويه والفارسي وابن جنيّ ومكي وأبي زرعة وغيرهم، وإنما جاء التوجيه للقراءات التي أوردها في أثناء إعراب آي الذكر الحكيم وتفسيرها،

(1) ينظر: تأويل مشكل القرآن (ط/ مهذبة)، ص: 56، 65.
(2) ينظر: البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، مقدمة المحقق (1/ 23).
(3) ينظر: المصدر السابق (1/ 40، 46).
(4) ينظر: المصدر السابق (1/ 40، 46).
(5) ينظر: المعاني (1/ 1).

وكان يريد بذلك أن يحقق أهدافاً جمة تجول في خاطره، منها الرد غير المباشر على من سوّلت له نفسه التعرض للقراءات ـ التي أجمعت الأمة على سنّيَتِها ـ بالطعن والتجريح.وقد قال سيبويه في حقها: «إلا أنَّ القراءة لا تُخالَف، لأنَّ القراءة السنّة»[1].

وقد ترك الفراء بصمات واضحة في آثار من جاء بعده من العلماء الذين تعرضوا لتوجيه القراءات. ومنهم الطبري الذي اعتمد على معاني الفراء أيّما اعتماد، ونقل نصوصه بحذافيرها، ولم ينوه باسمه إلا قليلاً، وقد يعزوها إلى بعض نحويي أهل الكوفة، أو يقول: «وجّهه بعضهم»[2]. ومنهم أيضاً أبو جعفر النحاس (ت 338هـ) الذي أغرم بالنقل عنه، فاتخذ منه موقف الرواية والقبول، أو الرد والإنكار على ما ذهب إليه في كثير من التوجيهات. وهذا يعود إلى وصفية الفراء في أخذه بكلام العرب، وذَود النحاس عن القواعد التي كان يلتزم بها ولا يريد مخالفتها.

وقد أخذ ابن خالويه من توجيهاته أيضاً، غير أنه يعزوها إلى بعض الكوفيين، أما في غير التوجيهات فيذكر اسمه[3]. أمّا ابن جنّي فقد اتخذه أحد المصادر التي استمد منها مادة توجيهاته في المحتسب، إذ أخذ القراءة عن أبي علي، عن ابن مجاهد، عن الفراء[4]. وذهب أحد الباحثين المعنيين بابن جني إلى أنّ الفراء قد فتح الطريق أمام ابن جني في توجيه القراءات الشاذة والاحتجاج لها، وأفاد من توجيهاته واستعان بها[5].

إن كتاب المعاني من بواكير كتب الأصول التي لا يمكن الاستغناء عنها، لما فيه من آراء الكوفيين، ولا سيّما شيخه الكسائي، فهو المعين الثرّ في الدراسات

---

(1) ينظر: المعاني (1/ 1).

(2) ينظر على سبيل المثال جامع البيان للطبري : (12/ 118)، (13/ 150)، (17/ 18)، (20/ 28)، (28/ 27)، (25/ 23) والمعاني على التتابع :(2/ 42)، (2/ 77 _ 78)، (3/ 118)، (2/ 301)، (3/ 25).

(3) ينظر مثلاً: الحجة لابن خالويه (240، 114). والمعاني : على التتابع (2/ 176)، (1/ 234).

(4) ينظر: المحتسب (1/ 36، 59، 61)، وأبو زكريا الفراء للأنصاري، ص:28، والتوجيه الصوتي والصرفي للقراءات الشاذة عند ابن جني(رسالة)، ص: 14.

(5) ينظر: التوجيه الصوتي و الصرفي للقراءات الشاذة عند ابن جني، ص: 14، 15.

اللغوية، إذ يجد فيه الباحثون الأسس اللغوية الأصيلة التي يعتمدون عليها في بحوثهم.

بيد أنه لم يصل إلينا منه إلا القليل، وذلك لضياع ما يقرب من ألفين وخمسمئة آية، بقيت لها آثار في تفسير الطبري والطوسي، وإعراب القرآن ، والقطع والائتناف للنحاس ، والإيضاح في الوقف والابتداء لابن الأنباري[1].

وكان منهج الفراء في تناول القراءات بالتوجيه منهجاً وصفياً، فهو لا يفرض ما هو خارج عن طبيعة اللغة، لذلك نراه يستفتي العرب في كل قراءة من القراءات التي تخالف رسم المصحف خصوصاً، وهو يريد أن يتحقق من موافقتها للعربية ولو بوجه. ومن ذلك قوله: والعرب تقول، وكذلك في كلام العرب، والعرب لا تقول، وهو في العربية. وأنشدني أبو الجرّاح، أو أبو ثروان، أو قال الشاعر، أو أنشدني[2].

لقد اتخذ الفراء استفتاء أقوال العرب منهجاً في توجيهاته اللغوية بصورة عامة، ومن هنا قد يصل الظنّ بالباحث إلى أن اللهجات كلها حجة عند الفراء، كما توحي بذلك مبالغته في الأخذ عن العرب[3]، وهو ما ذهب إليه ابن جني[4].

فالعربية بلغاتها ولهجاتها تشكل كماً هائلاً، لا يمكن أن نحكم بها على القراءات، لأن القرآن وإن نزل على سبعة أحرف، فإنَّ قراءاته سنة متبعة، محدودة العدد، وليست على إطلاقها، بأن يقرأ كل واحد بلهجته،كما ذهب الخاطئون في فهم القراءات، وقد عبر الفراء عن منهج القُرّاء في القراءة،بقوله: «والقراء لا تقرأ بكل ما يجوز في العربية، فلا يقبحنَّ عندك تشنيع مُشنِّع مما لم يقرأه القراء بما يجوز»[5] ومن ذلك قوله في لغات (خفية):«وفيها لغة بالواو، _ ولا تصلح في

(1) ينظر: تقويم كتاب معاني القرآن (بحث): د. أحمد خطاب العمر،ص3،مجلة المورد، مج17، ع4، 1988م.

(2) ينظر: المعاني (1/ 438)، (1/ 426)، (2/ 13)، (1/ 41، 42)، (1/ 80).

(3) وهذا ما لفت انتباه الباحثين ليدرسوا أقوال العرب في معاني الفراء، في رسالة جامعية.

(4) ينظر: الخصائص (1/ 243).

(5) المعاني (1/ 245).

القراءة_ خُفوة وخِفوة»[1]، وقوله: «وهو وعلى ذلك جائز، ولا يصلح في القراءة»[2].

ويؤكد الفراء خصوصية القراءة وتميزها ممّا يجوز في كلام العرب عامة، من تخفيف أو إدغام، بقوله: «ولو اقتست في القراءة على ما يخف على ألسن العرب فيخففون أو يدغمون لخفّفتُ قولَه:

﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً﴾ [الأنعام: 19]، فقلت: أيشٍ أكبر شهادة، وهو كلام العرب، فليست القراءة على ذلك، إنما القراءة على الإشباع والتمكين»[3].

ولا يعني هذا أنه يضيق الخناق على القراءات ويغلق الأبواب الجائزة في وجهها، لا بل إنه قد فتح ما أغلقه غيره؛ كما فعله ابن جني بقراءة (الحمدِ لِلّه) بكسر الدال، إذ حكم عليها بالشذوذ في القياس والاستعمال؛ في حين لم يرد الفراء هذه القراءة، ولم ينسب الضعف إليها، بل أعطاها وجهاً في العربية،[4]، لأنها جاءت مطابقة لما في ألسن العرب من قواعد صوتية متبعة، قال الفراء: «أمّا من خفض الدال من (الحمدِ) فإنه قال: هذه كلمة كثرت على ألسن العرب حتى صارت كالاسم الواحد، فثقل عليهم أن يجتمع في اسم واحد من كلامهم ضمة بعدها كسرة، أو كسرة بعدها ضمة، ووجدوا الكسرتين تجتمعان في الاسم الواحد مثل إبِل؛ فكسروا الدال ليكون على مثال من أسمائهم»[5].

وهكذا يصف لنا اختيار القراءات من بعض لغات العرب، وضبطها بضوابط لغوية محددة.

ومن أدلته من السماع: الاحتجاج بالآيات والقراءات[6]، وبالحديث النبوي

(1) المعاني (1/ 338).
(2) المعاني (1/ 327).
(3) المعاني (2/ 353).
(4) ينظر: المحتسب (1/ 37)، والتوجيه الصوتي والصرفي للقراءات الشاذة عند ابن جني (رسالة)، ص: 15.
(5) المعاني (1/ 3).
(6) ينظر: المعاني (1/ 33، 43، 80، 88، 104، 124، 350)، (2/ 291)، (3/ 74).

الشريف، وهو يعد بهذا من السابقين في الاستشهاد بالحديث في المسائل اللغوية، قبل غيره كابن خروف، وابن مالك[1].

وفي معرض الاستدلال بالشواهد يؤثر الاستدلال بالآيات الكريمة على الشعر، ومن ذلك احتجاجه بآية كريمة بعد أنْ استدل ببيت من الشعر على توجيه قراءة، ثم قال معقباً: «وقال الله تعالى وهو أصدق من قول الشاعر»[2]. ويريد بالصدق هنا صدق الاستدلال به وهو المناسب للسياق، وإن كان سبحانه أصدق القائلين في كل الأحوال. وهذه دعوة ضمنية للتعويل على القرآن الكريم وتقديمه على الشعر في الاستدلال والاحتجاج. ونتائج توجيهاته في (المعاني) توحي لنا أن القراءات القرآنية بما فيها المشهورة وغير المشهورة، خير من الشعر في الاستشهاد بها، وذلك بعد أن عرض لنا أن لغات العرب والقراءات مطابقة، ومخالفة لغات العرب «في الشعر يجوز لضرورة القوافي، فأما في القراءة فلا»[3]. ومن هنا يؤكد أن القراءات كلها حجة، كما أن لغات العرب ولهجاتها حجة، وهذا موافق لطبيعة اللغات تمام الاتفاق، كما أشارت إليها الدراسات اللغوية الحديثة[4].

وميز هنا كذلك بين المستويات اللغوية، مستوى لغة الشعر ومستوى لغة النثر.

وإذا جئنا إلى مسألة رسم المصحف نراه يولي رسم المصحف عناية خاصة، ويعلل هذا الرسم، ومن ذلك حذف الواو، والألف، والياء. إذ قال في تعليل حذف الواو من ﴿أكن﴾ في قوله: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾ [المنافقون:10]، ليوافق قراءة النصب: (وأكونَ). وكذلك في (سنَدْعُ) في قوله تعالى: ﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ [العلق: 18]: «وأرى ذلك صواباً، لأن الواو ربما حذفت من الكتاب وهي تُراد، لكثرة ما تنقص وتزاد في الكلام»[5]. وعلل حذف الألف من (بسم الله)، و(الرحمٰن)، و(سليمٰن) وغيرها في مفتتح كتاب المعاني ليكون تمهيداً لتوجيه

(1) ينظر: المعاني (1/ 65، 470).
(2) المعاني (2/ 7).
(3) المعاني (1/ 315).
(4) ينظر: أسس علم اللغة، ماريوباي، ص: 213.
(5) المعاني (1/ 87، 88، 90، 91).

حذف تلك الأحرف في رسم المصحف، إذ قال: «لأنها وقعت في موضع معروف، لا يجهل القارئ معناه، ولا يحتاج إلى قراءته، فاستُخِفَّ طرحُها، لأن من شأن العرب الإيجازَ وتقليل الكثير إذا عرف معناه»[1] . وذكر أن العرب أجازت حذف الياء من آخر الكلام إذا كان ما قبلها مكسوراً، من ذلك ﴿أَكْرَمَنِ﴾، و﴿أَهَنَنِ﴾ في سورة الفجر15، 16، وغيرهما[2]، أي: اجتزئ بالكسرة عن الياء.

كان الفراء ملتزماً بموافقة رسم المصحف، وعبر عن ذلك بعبارات يشم من بعضها عدم الرضا، نحو: « ولكنا نمضي عليه لئلا نخالف الكتاب»[3]. وعن رضاً، كقوله: « ولست أشتهي أن أخالف الكتاب. . . ولست أشتهي ذلك ولا آخذ به»[4] . وقد يأخذ بما يخالفه وذلك عند وجود مسوغ في نظره، كما جاء في توجيهه قراءة ابن مسعود (وأكونَ) بالواو، قال: «وأرى ذلك صواباً، لأن الواو ربما حذفت من الكتاب وهي تُراد، لكثرة ما تنقص وتزاد في الكلام»[5].

ولا يعني هذا أن موقفه غير ثابت من رسم المصحف كما ذهب بعض الباحثين لأن مسوغه لم يخرج عن طبيعة اللغة[6].

واعترض على حمزة الزيات همزه فعل الأمر من (سأل) إذا كانت فيه الفاء أو الواو، مثل قوله: ﴿وَسْئَلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: 82]، وقوله: ﴿فَسْئَلِ ٱلَّذِينَ﴾ [يونس: 94]، ورسم المصحف (وسْئَلْ، فَسْئَلْ). قال الفراء: ولست أشتهي ذلك، لأنّ (اسأل)لا تهمز في شيء من القرآن، لكثرة الاستعمال، ولو كانت مهموزة لكتبت فيها الألف كما كتبوها في قوله: ﴿فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا﴾ [طه: 77]، ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا﴾ [يس: 13] [7]. والفراء هنا لا يقدح في قراءته، وإنما يرجح الالتزام برسم المصحف. وهذا حرص منه على وحدة القراءة صوتاً وصورة، والرسم

(1) المعاني (1/ 2)، (1/ 88)، وينظر: إعراب ثلاثين سورة، ص: 20، ورسم المصحف، ص: 438.
(2) ينظر: المعاني (1/ 90)، و الحجة لابن خالويه، ص: 370، و إعراب ثلاثين سورة، ص: 89، ومعجم القراءات (5/ 381، 383).
(3) المعاني (2/ 183).
(4) المعاني (2/ 183).
(5) المعاني (1/ 87، 88).
(6) ينظر: بين الفراء والزجاج، (بحث)، ص: 28، مجلة الأستاذ، ع5، 1990م.
(7) ينظر: المعاني (1/ 124، 125).

العثماني كفيل بذلك في نظره.

تشكل الأصوات أهمية كبيرة في دراسة اللغة، وهي الأساس لكل دراسة لغوية، سواء أكانت هذه الدراسة نظرية أم عملية، صرفاً، أو نحواً، أو دلالة.

وليس من الميسور دراسة لغة ما، ومستوى من المستويات اللغوية، دراسة علمية ما لم تكن هذه الدراسة مبنية على التحليل الصوتي، فالكلام سلسلة من الأصوات، يعتمد عليها في التحليل اللغوي.

وقد أدرك الرعيل الأول من علمائنا القدماء أهمية الأصوات اللغوية، فأولوها عناية فائقة بدءاً بالقُرّاء الأوائل، والخليل وسيبويه، ثم الكسائي والفراء وغيرهم من علماء التجويد والقراءات ،فأخذوا بالتركيز على أهميتها في بيان الأداء القرآني والاحتجاج لأوجه القراءات القرآنية المختلفة،وغدت كتب القراءات ومعاني القرآن مصدراً زاخراً بعلم الأصوات اللغوية منذ النشأة الأولى للدراسات اللغوية.

لقد كان علم الأصوات من العلوم التي خدمت القرآن الكريم، وقد جاء الأوائل بآراء سباقة في الصوتيات عند معالجتهم القراءات القرآنية، ولا تزال نتائج أفكارهم ذات بال في الدراسات اللغوية الحديثة.

وكان من المفيد بيان العلاقة القائمة بين علم الأصوات وعلمي النحو والصرف، وقد أكّد علم اللغة الحديث أن دراسة الصرف والنح وتكون ناقصة، إن لم تعتمد على علم الأصوات اللغوية[1].

وقد عني الفراء بالتوجيه الصوتي للقراءات القرآنية عناية واضحة، وهذا اللون من التوجيه يلحظ بوضوح عند توجيهه القراءات، وقد أدرك أنّ بين الأصوات اللغوية علاقات، وأنها تتعرض للتغييرات خلال تركيبها في الكلمات، فيما يتعلق بالظواهر الناتجة عن التعاملات الصوتية: التماثل والتخالف كالإبدال والإمالة والإتباع والإدغام والخفة والثقل، وغير ذلك.

وفيما يأتي التوجيه الصوتي عند الفراء لطائفة كبيرة من القراءات في ضوء تلك الظواهر:

---

(1) ينظر: علم اللغة العام ، (د . كمال محمد بشر)، ص: 184، 167 ، ومقدمة المنهج الصوتي 9.

المبحث الأول:

التماثل الصوتي

(أولاً) التماثل الصوتي والإبدال

هو إقامة حرف مكان حرف مع الإبقاء على سائر أحرف الكلمة[1] لوجود علاقة صوتية بين الحرفين المبدلين[2]. فالإبدال أياً كان نوعه، صرفياً أم لغوياً، نجد فيه التعامل الصوتي (التماثل)، تأثراً وتأثيراً، بين الأصوات المتجاورة، أو بين الصوتين المبدلين . فهو عملية تأثرية صوتية، لا يمكن الانفلات منه في مرحلة من المراحل، سواء أكان متجهاً نحو الأسهل صوتياً أم الأصعب.

أي إنّ تقارب المخرج أو الصفة يقف وراء حدوث هذه الظاهرة، كما قال الفراء في تعليل تعاقب الكاف والقاف في (كشط) و(قشط): «إذا تقارب الحرفان في المخرج تعاقبا في اللغات»[3]. ونقل ابن جني عن أبي علي أنّ: «أصل القلب في الحروف إنما هو فيما تقارب منها، وذلك الدال والطاء والتاء ...وغير ذلك مما تدانت مخارجه»[4].

ومنهم من رأى أنّ التباعد في المخرج لا يمنع الإبدال عند وجود جامع صوتي بينهما كاتفاق الصفة، أو عدم الاتفاق[5].

وقد يكون الاتفاق في تقارب الصفات، كما في : صقر وسقر وزقر. وقد لا تكون ثمة مناسبة صوتية في ذلك كما أشار فندريس إليه بقوله: «لا ينبغي أن نبالغ في أهمية الصوتيات، إذ من النادر أن تستطيع وحدها تفسير كل شيء»[6].

---

(1) ينظر : كتاب الإبدال ، مقدمة المحقق (1/ 9).

(2) من أسرار اللغة، ص: 75.

(3) المعاني (3/ 241).

(4) سر الصناعة (1/ 197).

(5) ينظر : الدراسات اللهجية والصوتية، ص: 98.

(6) اللغة، ص: 378.

أما بصدد التمييز بين الإبدال واللغة فقد رأى ابن جني أنّ الإبدال يشترط فيه: وحدة المعنى والبيئة، فهي لهجة عند اختلاف المعنى والبيئة . ثم اختلاف أحد اللفظين عن الآخر من حيث سعة التصرف، فالأصل منهما ما يكون أكثر تصرفاً، والآخر يكون إبدالاً[1]. وقد رأى د. حسام النعيمي أنّه: «ليس من المعقول أنّ العرب قد وضعت لفظتين لمعنى واحد وخالفت بينهما في حرف ثم أعطت هذه لقبيلة وتلك لأخرى»[2]. وإنما الكلمتان قبل أن تكونا لغتين كانتا إبدالاً، إحداهما أصل للآخر.

ومن منظور نظرية الفونيم فالكلمتان (كشط وقشط) وأمثالهما ثنائية صغرى، لأنّ الكلمتين متطابقتان صوتياً إلا في موقع واحد وصوت واحد، وهو الكاف والقاف، فإذا اختلف المعنى فهما فونيمان وإذا لم يختلفا فهما فونان أي صوتان كما هنا، وقد يكون أحدهما ألوفوناً للآخر في كلمات أخرى[3].

أما بشأن المصطلح فقد استخدم الفراء الإبدال[4]، والتعاقب[5]، والتحويل[6]، وكذلك عبارات (غيّر)[7]، و(صيّر)[8]. وقد حدثت ظاهرة الإبدال في إطار عملية التماثل المقبل أو المدبر بين الصوامت تارة، وبين المصوتات تارة أخرى، وفي تاء (افتعل) أيضاً، وفيما يأتي عرض لما قام به الفراء من توجيه قراءات قرآنية في ضوء هذه الظاهرة:

(أولاً) الإبـــدال بين الصوامت

• في توجيه قراءة (قُشِطَتْ) في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلسَّمَآءُ كُشِطَتْ﴾ [التكوير: 11]، قال الفراء: «وفي قراءة عبد الله (قُشِطَتْ) بالقاف، وهما لغتان، والعرب

(1) ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية، ص: 88، 95 ، و من أسرار اللغة، ص: 57.
(2) الدراسات اللهجية، ص: 95 .
(3) ينظر: الأصوات اللغوية (الخولي)، ص: 58، 61.
(4) المعاني (1/ 41، 217)، (2/ 384).
(5) المصدر نفسه (3/ 241).
(6) المصدر نفسه (2/ 17).
(7) المصدر نفسه (2/ 176).
(8) المصدر نفسه (1/ 486)، (2/ 39).

تقول: القافور والكافور ،والقفّ والكفّ »[1]. وقال الزمخشري: « واعتقاب الكاف والقاف كثير، يقال: لبكت الثريد ولبقته، والكافور والقافور »[2].

وجّه الفراء الإبدال بين الكاف والقاف في (كشط) و (قشط) إلى لغات القبائل بوصفه ظاهرة شائعة، ولكنه لم يترك هذه الظاهرة بلا تعليل، وإنما وجّهها توجيهاً صوتياً، وهو تعاقب الصوتين لتقارب الحرفين في المخرج بقوله: «إذا تقارب الحرفان في المخرج تعاقبا في اللغات»[3].

لقد اقتصر الفراء في تعليل الإبدال على تقارب المخرجين وشيوعه في كلام العرب . وهذا التعليل يوافق كذلك نظرة المحدثين، فالكاف صوت صامت مهموس حنكي انفجاري (شديد)، والقاف صوت صامت مهموس لهوي انفجاري (شديد)[4].

وفضلاً عن قرب المخارج ـ كما أشار الفراء ـ ثمة قرب آخر في الصفات، فالصوتان شديدان مهموسان، فكل ذلك سوّغ التعاقب بينهما[5].

وذهب د. أحمد مختار إلى أنّ مخرج (القاف والكاف) إما واحد إذا وسعنا دائرة المخرج، لتشمل منطقتي اللهاة والطبق الليّن المتجاورين[6]، أو من مخرجين متفرقين كما ذهب العاني[7].

ولكن الفراء قد حكم عليهما بتقارب المخرجين، أي هما مفترقان، إلا أنهما متقاربان . وهو كما نقل د . المختار عن سيبويه وابن جني أنّ مخرج الكاف يلي مخرج القاف[8] . أي أنّ القاف أعمق قليلاً في مخرجها .

ومن حيث الموازنة بين الصوتين فإنّ الكاف أيسر نطقاً من القاف من حيث

---

(1) المعاني (3/ 241)، وينظر: الكشاف (4/ 709)، والبحر (8/ 434)، والمعجم (5/ 324).
(2) الكشاف (4/ 709).
(3) المعاني (3/ 241).
(4) ينظر: علم اللغة للسعران، ص: 169.
(5) ينظر: الكتاب (4/ 434)، والأصوات اللغوية لأنيس، ص: 22.
(6) دراسة الصوت اللغوي، ص: 293، 294.
(7) ينظر: التشكيل الصوتي، ص: 54.
(8) دراسة الصوت اللغوي، ص: 293.

مخرجه، وعدم تدخل مؤخر اللسان بحركة ثانوية في أثناء نطقه . والقاف يعد المقابل المفخم للكاف على رأي تروبزكوي[1]. والقاف كذلك من أصوات القلقلة.

وعزا الدكتور أنيس إيثار القاف إلى البيئة البدوية، استخلاصاً من المعجمات، والكاف إلى البيئة الحضرية[2].

وقد نسب ابن السكيت (كشط) إلى قريش، و(قشط) إلى تميم وقيس وأسد[3].

وقبل أن ننتهي من أمر كشط وقشط ننتقل إلى توجيه قراءة (لا تكهر) في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى: 9]. قال الفراء: «وهي في مصحف عبد الله (فلا تكهَرْ)، وسمعتها من أعرابي من بني أسد قرأها عليّ»[4]. وهنا يبدو جلياً أنّ القاف هو الأصل عند الفراء بخلاف آية (كشطت)، حتى إنّ لغة قراءة الكاف هنا قد عزاها إلى بني أسد، في حين كانت القاف في (قشطت) أسدية، فعلى الرغم من هذا التداخل فإنّ قراءة المصحف بالكاف هناك وبالقاف هنا في حق اليتيم له ما يسوّغ تقديمه، على عكسها في القراءات الأخرى . فالقاف لأنّه كما مر هو المقابل المفخم للكاف، فإنّ قراءة ﴿لَا تَقْهَرْ﴾ أنسب مع وضع اليتيم من الكاف، لما في القاف من الفخامة التي توحي بشدة النهي عن هضم حقوقه. والكاف في ﴿وَإِذَا ٱلسَّمَآءُ كُشِطَتْ﴾ توحي بسهولة إزالتها عند الله، والله أعلم!.

وقد ألمح الفراء بأمثلته الكثيرة إلى وجود ظاهرة الإبدال أو التعاقب عند العرب بكثرة بين أصوات ذات علاقة في قرب المخرج، بقوله: «...والعرب تقول: القافور والكافور، والقفّ والكفّ، إذا تقارب الحرفان في المخرج تعاقبا في اللغات: كما يقال: جدف وجدث، تعاقبت الفاء الثاء في كثير من الكلام، كما قيل: الأثافي والأثاثي، وثوب فرقبيّ وثرقبيّ، ووقعوا في عاثور شرّ، وعافور شرّ»[5].

(1) ينظر: دراسة الصوت اللغوي، ص: 294، 295.
(2) في اللهجات، ص: 191.
(3) ينظر: القلب والإبدال، ص: 37.
(4) المعاني (3/ 274).
(5) المعاني (3/ 241).

• وورد تحت ظاهرة الإبدال قراءة (وثومها) بالثاء في قوله تعالى: ﴿وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا﴾ [البقرة: 61].

ذكر الفراء توجيهين لقراءة ﴿وفومها﴾: قال في الأول: إنها لفظ قائم برأسه لا إبدال فيه، وعبارته: «فإنّ (الفوم) فيما ذكر لغة قديمة وهي: الحنطة والخبز، جميعاً قد ذكرا . قال بعضهم: سمعنا العرب من أهل هذه اللغة يقولون: فوِّمُوا لنا . بالتشديد لا غير . يريدون: اختبزوا »[1].

وقال في التوجيه الثاني بالإبدال: «وهي في قراءة عبد الله: (وثومها) بالثاء، فكأنّه أشبه المعنيين بالصواب لأنّه مع ما يشاكله: من العدس والبصل وشبهه»[2]، فقد ألمح هنا إلى أنّ (الثوم) يبدو أقرب إلى الصواب لكونه أكثَر اتفاقاً مع العدس والبصل وشبههما.

وأوضح رأيه بإبدالها عندما عزز رأيه بما سمعه من العرب بإبدال العرب لأمثالها، بقوله: «والعرب تُبدل الفاء بالثاء، فيقولون: جدث وجدف، ووقعوا في عاثور شرّ وعافور، والأثاثي والأثافي . وسمعت كثيراً من بني أسد يُسمي (المغافير: المغاثير)»[3].

وتابعه ابن جني في كلا التوجيهين: حيث قال[4]: «والصواب عندنا . . .أن الفوم: الحنطة . . . وليست الفاء على هذا بدلاً من الثاء «، أما في المحتسب فقال بالإبدال: «الثوم والفوم بمعنى واحد، كقولهم: جدث وجدف . . . فالفاء بدل فيهما جميعاً»[5]. ورأى د. حسام النعيمي: أنه من المعتمد أنْ يؤخذ بالإبدال، لأنه ألّف المحتسب بعد سر الصناعة[6].

ويبدو جليًا أنّ ابن جني أخذ الأمثلة من الفراء ثم تابعه في التوجيهين.

---

(1) المعاني (1/ 41).
(2) المصدر نفسه.
(3) المصدر نفسه.
(4) سر الصناعة (1/ 218).
(5) المحتسب (1/ 88).
(6) الدراسات اللهجية والصوتية ص: 146.

وبعد فلا عجب في هذا الإبدال إذا عرفنا أن المخرجين متقاربان: فالثاء مخرجه من بين طرف اللسان وأطراف الثنايا، والفاء من بين باطن الشفة السفلى، وأطراف الثنايا العليا[1].

وتبين أن الفراء يرجح أحياناً ما يشاكل بقية العناصر اللغوية معنى كما هنا، أو الجانب الإيقاعي كما في مراعاة الفاصلة وغيرها.

• روى الفراء قراءة (بحثر) في قوله تعالى: ﴿إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي ٱلْقُبُورِ﴾ [العاديات: 9]، عن بعض الأعراب: «وسمعت بعض أعراب بني أسد ،وقرأها فقال: (بحثر) وهما لغتان: بحثر، وبعثر»[2].

وسبق أن ذكرنا أنّ الفراء عدّ كل ما نسبه من هذه الكلمات المتخالفة في حرف واحد من الإبدال لقرب المخرج، فالعين والحاء من أصوات الحلق في حيز واحد، والحاء يلي العين في الحلق، فهما صوتان صامتان احتكاكيان غير أنّ الاحتكاك في العين أقل منه في الحاء، والأول مجهور والثاني مهموس[3] وقد جرى على ألسنة بني أسد إبدال العين حاءً. وعلم الصوت يفسر هذا الإبدال، قال ابن جني: «العرب تبدل أحد هذين الحرفين من صاحبه، لتقاربهما في المخرج كقولهم: بحثر ما في القبور، أي: بعثر ...»[4]. وقد أدرك بعض الظلال الصوتية في بنية الحاء عندما قال: «ولولا بُحَّة في الحاء لكانت عيناً...وليست فيها نصاعة العين ولا جهرها»[5].

وقد فسر أحد المحدثين هذا الإبدال بهمس العين لمجاورة الثاء المهموسة، أي: أبدلت العين حاءً[6].

وقد لحظ بعض المحدثين في ضوء إحصائيات معجم لسان العرب وعدد من سور القرآن الكريم: أنّ العين أكثر تردداً من الحاء بخلاف ما كان يتنبأ الإنسان،

(1) ينظر: الكتاب (4/ 433) ، والدراسات الصوتية، (د. غانم قدوري) ، ص: 212، 215.
(2) المعاني (3/ 286).
(3) ينظر: دراسة الصوت اللغوي، ص: 303 ، وعلم الأصوات العام(د. بسام)، ص: 126.
(4) المحتسب (1/ 343).
(5) سر صناعة الإعراب (1/ 243).
(6) ينظر: في اللهجات، ص: 109.

لبساطة همسية الحاء، وذلك لتحقيق غاية أهم وهي الوضوح السمعي[1]. فالعين عدت من الأصوات التي تتمتع بقوة الوضوح السمعي[2]، ولعل هذا مما يفسر ترجيح العين في قراءة المصحف، لأن القراءة السنة.

وقد قال الخليل في ذلك: « ولكن العين والقاف لا تدخلان في بناء إلا حسّنتاه، لأنهما أطلق الحروف وأضخمها جَرساً، فإذا اجتمعتا أو أحدهما في بناء حَسُن البناء لنصاعتهما ..»[3].

إبدال السين صاداً أو زايا في قراءات قرآنية:

وقد حلت هذه الأصوات أحدها محل الآخر في كلام العرب، لاتفاقها في المخرج وبعض الصفات، فهي مما بين طرف اللسان وفويق الثنايا[4]، ومن الأصوات الرخوة، ويفرق بينها بعض الصفات، كجهر الزاي وإطباق الصاد[5].

• قال الفراء في قراءة (صَلقُوكُم) في قوله تعالى: ﴿سَلَقُوكُم بِأَلْسِنَةٍ. . .﴾ [الأحزاب: 19] «والعرب تقول: صلقوكم، ولا يجوز في القراءة، لمخالفتها إياه، أنشدني بعضهم[6]:

أصلق ناباه صِياح العصفورْ إنْ زلّ فوه عن جوادٍ مِنْشيرِ»[7].

وقد علل سيبويه إبدال السين صاداً لمجاورة القاف لأنّ الصاد أفشى في الفم منها للإطباق، كما في: سُقت، وصُقت[8].

وفي منظور الدرس الصوتي الحديث وقع هذا النوع من الإبدال بين صوتين متباعدين، ويعرف هذا اللون من التماثل بـ(التماثل التباعدي)، وذلك لوجود صوت مجهور أو مفخم داخل بنية الكلمة وهي القاف هنا، فيؤثر في الأصوات

(1) ينظر: دراسة الصوت اللغوي، ص: 342.
(2) ينظر: علم اللغة العام (د. كمال محمد بشر)، ص: 131.
(3) العين (1/ 53).
(4) ينظر: الكتاب (4/ 433).
(5) ينظر: الكتاب (4/ 434، 436).
(6) لم أقف على قائله ، ينظر: اللسان : (جود)، وفيه ورد العجز في موضع الصدر.
(7) المعاني (2/ 339)، قرأ بها ابن أبي عبلة. ينظر: الكشاف (3/ 530) ، و المعجم (4/ 83).
(8) ينظر: الكتاب (4/ 117، 478).

الأخرى، وحينئذ يتعرض الصوت الضعيف للتغيير[1]. وقد أشار سيبويه إليه بقوله: «ولم يبالوا ما بين السين والقاف من الحواجز»[2].

• ومثل ذلك قراءة (الرِّجْز) في قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُ ٱلرِّجْسَ﴾ [يونس: 100] قال الفراء: «العذاب والغضب، وهو مضارع لقوله: الرجز، ولعلهما لغتان، بُدّلت السين زاياً، كما قيل: الأسد والأزد»[3].

وقد أبدلت السين زاياً نظراً لاتفاقهما في الرخاوة واتحاد المخرج كما أسلفنا، ولا يخفى أمر التماثل بجهر السين لمجاورة الجيم . أمّا بصدد كونهما لغتين فقد قال الدكتور أنيس: «السين عند الحضريين قد ينطق بها زاياً عند البدو، فالأصوات المهموسة تتطلب جهداً أكبر في التنفس، مما لا يتفق وطبيعة البدوي الهادئ الذي يقتصد في كل حركاته وسكناته»[4].

والذي يبدو هو أنّ الصاد في (صلقوكم)، والزاي في (الرِّجْز) ليس إبدالاً، وإنما هما من التنوعات الصوتية للفونيم (س) أي من ألوفوناته . ومع أنّ الفراء لم يذكر شيئاً يمس الألوفون إلاّ أنه يستشف من أسلوبه أنّ السين والصاد شيء واحد، وذلك لسكوته عن نسبته إلى إحدى اللغات أو إلى الإبدال أو غيرهما. فالسين والزاي والصاد ألوفونات لفونيم واحد وهو السين، وذلك لتوفر شرط التماثل الصوتي ،فالسين والزاي كلاهما احتكاكي ولثوي، والفرق بينهما أنّ الأول مهموس والثاني مجهور، أما السين والصاد فكلاهما مهموس والمخرج واحد، والصاد يتميز عنه بفخامته[5]، ولهذا من الجائز القراءة بهما كما قرأ بالأولى ابن أبي عبلة، وبالثانية الأعمش.

• وكذلك الأمر فيما يخص قراءة قوله تعالى: ﴿ٱلْمُصَيْطِرُونَ﴾ [الطور: 37]، وقوله: ﴿بِمُصَيطِرٍ﴾ في قوله تعالى: ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ﴾ [الغاشية: 22]، وقوله

(1) ينظر: المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، ص: 132 ، ودراسة الصوت اللغوي، ص: 325.

(2) الكتاب (4/ 480).

(3) المعاني (1/ 480)، وقد قرأ بها الأعمش . ينظر: البحر (5/ 193)، والمعجم (2/ 370)، و(الأزد) : أبو حيّ من اليمن.

(4) في اللهجات العربية، ص: 107.

(5) ينظر: الأصوات اللغوية (الخولي)، ص: 61.

(بصطةً) في قوله تعالى: ﴿وَزَادَهُۥ بَسْطَةً﴾ [البقرة: 247]، وقوله: ﴿وَزَادَكُمْ فِى ٱلْخَلْقِ بَصْۜطَةً﴾ [الأعراف: 69].

قال الفراء في توجيه (مصيطر): «كتابتها بالصاد، والقراءة بالسين والصاد. وقرأ الكسائي بالسين. ومثله: بصطةً، وبسطةً، كُتب بعضها بالصاد، وبعضها بالسين في: بسطة، ويبسط، وكل ذلك أحسبه، قال صواب. قال: قال الفراء: كتب في المصاحف في البقرة: (بسطةً)، وفي الأعراف: (بصطةً) بالصاد، وسائر القرآن كتب بالسين»[1].

فالسين تأثرت بالطاء في: (بسطة، ومسيطر)، لأنّ الطاء صوت مستعلٍ تجتذب السين، فاستعلت السين بتحولها إلى الصاد لمجاورتها الطاء المستعلية، قال ابن جني: «إنّ حروف الاستعلاء تجتذب السين عن سفالها إلى تعاليهن، والصاد مستعلية، وهي أخت السين في المخرج»[2].

وجاء في اللسان مادة (سرط) أنّ الفراء قال: «ونفر من بلعنبر يصيِّرون السين إذا كانت مقدمة ثم جاءت بعدها طاء أو قاف أو غين أو خاء (صاداً)، وذلك أنّ الطاء حرف تضع فيه لسانك في حنكك فينطبق به الصوت، فقلبت السين صاداً صورتها صورة الطاء؛ واستخفوها ليكون المخرج واحداً كما استخفوا الإدغام»[3].

وتابعه ابن جني على ذلك بأنّ السين تقلب صاداً، إذا كان بعدها: قاف أو طاء أو خاء أو غين، كيساقون[4]، ويصاقون؛ ومس سقر[5]، ومس صقر[6].

وفيما سبق تبين لنا أنّ القراءة بالسين هي الأصل، ولا غرو في ذلك لأنّه كما قال د. أحمد مختار: «السين أكثر بساطة من الصاد، لأنّ الصاد تقتضي

---

(1) المعاني (3/ 93).

(2) المحتسب (2/ 162)، وينظر: التوجيه الصوتي والصرفي عند ابن جني في كتاب المحتسب (رسالة ماجستير)، ص: 120.

(3) اللسان (سرط).

(4) الآية: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ﴾[الأنفال: 6]).

(5) الآية: ﴿ذُوقُوا۟ مَسَّ سَقَرَ﴾ [القمر: 48].

(6) سر الصناعة (1/ 220).

عملية إضافية على حركات نطق السين . وعدد السينات في السور العشر الأولى في القرآن الكريم ثلاثة أضعاف الصادات»[1].

وقد وجدنا في تلك القراءات القرآنية إيثار الصاد على السين، ويمكن تعليل ذلك بعامل المماثلة الذي هو تأثير الأصوات بعضها ببعض، وقد سمى ذلك ابن جني: التقريب[2]، كما بدا في النص الذي نقلناه، وقد تبناه الطيب البكوش في فصل الأصوات التعاملية[3].

• وقال الفراء في إبدال التاء سيناً عند وقوفه على (عِتِيًّا) في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ ٱلْكِبَرِ عِتِيًّا﴾ [مريم: 8]: «وقرأ ابن عباس (عِسيّا)، وأنت قائل للشيخ إذا كبر: قد عتا وعسا، كما يقال للعود إذا يبس»[4].

فهو وإن لم يعلل هذا الإبدال إلا أنّ ابن السكيت قد روى استشهاد الفراء على هذا الإبدال بقول علباء بن أرقم:

يا قبح الله بني السعلاةِ
عمرو بنَ يربوعٍ شرارَ الناتِ
ليسوا أعِفّاء ولا أكياتِ

حيث أبدلت سين الناس والأكياس تاءً[5].

وقد عُرفت هذه الظاهرة في الشاهد الشعري بالوَتْم[6]. وعزاها العلماء إلى اليمن[7]. في حين عزاها بعضهم إلى حِميَر وقضاعة ،لأن تحول الصوت الرخو وهو السين إلى الشديد كالتاء ليس إلا من سمة القبائل المتبدية، وجرهم وجهينة

(1) دراسة الصوت اللغوي، ص: 340.
(2) ينظر: سر الصناعة (1/ 201).
(3) ينظر: التصريف العربي، ص: 67.
(4) المعاني (2/ 162).
(5) ينظر: القلب والإبدال، ص: 42 ، ووردت الأبيات في الخصائص (2/ 55)، واللسان مادة (نوت). ينظر: فصول في فقه العربية، ص: 151.
(6) ينظر: فصول في فقه العربية، ص: 151.
(7) ينظر: المزهر (1/ 222)، وفي اللهجات العربية، ص: 105، و فصول في فقه العربية، ص: 151.

من قبائل قضاعة قد عرفتا بهذه اللغة لشدة بداوتهما[1]. ولكن الدكتور أنيس نسبها إلى قبيلتين من القبائل اليمنية التي مالت إلى البداوة أو عاشت قريبة من الصحراء، وهما: خثعم، وزبيد[2].

ومن حيث التعليل الصوتي، فإنه من الطبيعي أن تتبادل التاء والسين، لاتفاقهما في المخرج فالتاء مخرجها مما بين طرف اللسان وأصول الثنايا، والسين مما بين طرف اللسان وفويق الثنايا، وهما متفقتان في الهمس[3]. والفرق الوحيد بينهما هو أن السين صوت رخو (احتكاكي)، والتاء شديد (انفجاري)[4].

ويؤيد هذا الإبدال قراءة (قُلْ أعوذ برَبِّ النّاتِ) [الناس: 1]، بدلاً من (الناس)، حكى أبو عمرو إنها لغة قضاعة[5].

(ثانياً) الإبدال في فاء (افتعل) وتائه

وفي صيغة افتعل نجد عملية التأثر والتأثير الصوتي تقوم بدورها في التماثل المدبر والمقبل حين يكون الفاء صوتاً من الأصوات المعروفة فتبدل التاء حرفاً آخر . وفي ذلك يقول سيبويه: « وأمّا الدال فتبدل من التاء في افتعل إذا كانت بعد الزاي في ازدجر ونحوها»[6].

أما الفراء فيقول: «وتاء الافتعال تصير مع الصاد والضاد طاءً، كذلك الفصيح من الكلام، قال الله ﷻ: ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ﴾ [المائدة: 3]، وقال الله تبارك وتعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱصْطَبِرْ عَلَيْهَا﴾ [طه: 132]، فجعلوا التاء طاء في الافتعال»[7].

• وقال الفراء في توجيه قراءة المصحف: ﴿وَمَا تَدَّخِرُونَ﴾ [آل عمران: 49]،

(1) ينظر: اللهجات العربية (د . الجندي) (1/ 358).
(2) ينظر: في اللهجات العربية، ص: 105.
(3) ينظر: الكتاب (4/ 433، 434)، وسر الصناعة (1/ 53).
(4) ينظر: في اللهجات العربية، ص: 105، و فصول في فقه العربية، ص: 151.
(5) ينظر: مختصر شواذ القراءات، ص: 183، والمعجم (5/ 521).
(6) الكتاب (4/ 239).
(7) المعاني (1/ 216).

وقراءة الآخرين: (وما تَدْخَرون)[1]: «وقوله: ﴿وما تَدّخِرون﴾ هي تفتعلون من ذَخَرَت، وتقرأ (ما تَدْخَرون)خفيفة على تفعلون»[2].

ثم يذكر أنّ صيغة (تدّخِرون) على تفتعلون، فيها ظاهرة الإبدال أو المعاقبة بين الدال والذال بقوله: «وبعض العرب يقول: تدّخِرون، فيجعل الدال والذال يعتقبان في تفتعلون، من (ذخرت)، و(ظلمت)، يقول: مظّلم ومطّلم، ومذّكر ومدّكر»[3]. فأصله: (تذتخرون)، حيث أبدلت التاء دالاً أي جهرت بسبب الذال؛ ثم تأثرت الذال بالدال تأثراً مدبراً فأبدلت دالاً ثم أدغمتا، فصارت: تدّخرون.

إذن يقع الإبدال أو المعاقبة تحت وقع التماثل المدبر أو المقبل عند وجود تقارب بين الصوتين مخرجاً أو صفةً. فالدال مما بين طرف اللسان وأصول الثنايا، والذال مما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا[4]. وعند المحدثين عرفتا بالأصوات الأسنانية، والأسنانية اللثوية[5].

ومما يجدر ذكره هو تعليل الفراء لغلبة الدال، بأنها غلبت من أجل منع الالتباس إذ قال إنّهم: «كرهوا أن تصير التاء ذالاً، فلا يعرف الافتعال من ذلك، فنظروا إلى حرف يكون عدلاً بينهما في المقاربة ؛ فجعلوه مكان التاء، ومكان الذال»[6].

(ثالثاً) الإبدال بين المصوتات

(أ) الإبدال بين المصوتات الطويلة:

- تحويل (مرضياً) إلى (مرضواً)، أي تحويل المُعَلّ إلى المصحّح:

قرأ ابن أبي عبلة (مرضواً) بالواو مصححاً[7]، في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ عِندَ

(1) ينظر: المعجم (1/ 411) قرأ بها الزهري ومجاهد.
(2) المعاني (1/ 215).
(3) المصدر نفسه.
(4) ينظر: الكتاب (4/ 433).
(5) ينظر: دراسة الصوت اللغوي، ص: 269.
(6) المعاني (1/ 215).
(7) ينظر: البحر (6/ 199)، والمعجم (3/ 172).

﴿رَبِّهِۦ مَرْضِيًّا﴾ [مريم: 55] ،ووجه الفراء هذه الصورة فيما لو قرئت بها، بقوله: «ولو أتت: مرضوًّا، كان صواباً»[1]، ثم بين وجه صوابها، بأنها مبنية على أصلها، وهو الواو، لأنها من الرّضوان، قال: «لأنّ أصلها الواو، ألا ترى أنّ الرّضوان بالواو»[2]. وقد وافق في هذا سيبويه في قوله:« وقالوا مرضيٌّ، وإنّما أصله الواو. وقالوا: مرضوٌّ، فجاءوا به على الأصل»[3].

وعزا الفراء هذه اللغة إلى أهل الحجاز بقوله: «ومرضوًّا لغة أهل الحجاز»[4].

وهذا الجنوح نحو الواو يخالف المعاقبة الحجازية التي اشتهروا بها[5]. فالضم خاصة بدوية والكسر حضرية[6].

فإذا كان الضم خاصَّة بدوية فكيف نعامل ضم الحجازي لكثير من الكلمات؟ والجواب على ذلك أنّ هذه الكلمات لعلها قد سمعت من «بعض جفاة أهل الحجاز الذين كانوا أقرب إلى موضع البداوة منهم إلى موضع الحضارة»[7]. ووجه كذلك قراءة المصحف (مرضيًّا) بالياء، مُعَلاً، على أنّها من رضيت بقوله: «والذين قالوا مرضيًّا، بنوه على رضِيَت»[8]. أصلها: رضِوَ، وأعلَّت الواو فقلبت ياءً لحركة الواو المتطرفة وكسر ما قبلها تحت وقع عامل التماثل[9]. فالياء أيسر نطقاً من الواو، وبخاصة في نهاية الكلمة، إلى جانب أنّ الياء من خصائص النطق الحضري[10]. وقد قال سيبويه عن العرب أنّ: «الياء أخف من الواو عندهم»[11].

---

(1) المعاني (2/ 169).

(2) المصدر نفسه.

(3) الكتاب (4/ 385).

(4) المعاني (2/ 162).

(5) ينظر: دراسات في فقه اللغة (د . صبحي الصالح)، ص: 97.

(6) ينظر: في اللهجات، ص: 91، و الظواهر اللهجية في قراءة أهل الحجاز، ص: 61.

(7) ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية، ص: 210.

(8) المعاني (2/ 169).

(9) ينظر: الصرف (د. حاتم الضامن)، ص: 196.

(10) ينظر: المنهج الصوتي (د. عبد الصبور شاهين)، ص: 190 ، والدراسات اللهجية والصوتية، ص: 368.

(11) الكتاب (2/ 357).

(ب) الإبدال بين المصوتات القصيرة

اختلفت اللهجات العربية في حركة فاء الكلمة أو عينها، بين الضم والكسر، أو الكسر والضم، وبين الضم والفتح، وبين الفتح والكسر، أو الكسر والفتح. وبين السكون والفتح أو الضم، أو بين الحركات الثلاث في الكلمة الواحدة.

وقد ظهرت بشكل جليّ في القراءات القرآنية، وقد قام الفراء بذكر تلك القراءات التي تختلف في حركة فاء الكلمة أو عينها، ثم وجه بعضاً منها وترك بعضاً.

وفيما يأتي توجيه الفراء لعدد من تلك القراءات التي يظهر فيها إيثار مصوت على مصوت:

1 ـ بين الضم والفتح:

• ومما وردت حركة فاء الكلمة بين الضم والفتح قراءة (فواق) بالضم والفتح في قوله تعالى: ﴿مَّا لَهَا مِن فَوَاقٍ﴾ [صٓ: 15]، فهما عند الفراء لغتان بمعنى واحد، وهو الراحة والإفاقة، إلاّ أنّه فضل قراءة الفتح بأنها: «لغة جيدة عالية»[1]. وعزا الفتح إلى الحسن وأهل المدينة وعاصم بن أبي النجود، والضم إلى حمزة ويحيى والأعمش والكسائي[2].

وعند ابن السكيت أنّ المعنى في مثل هذه الصيغ واحد، حيث يقول في باب (الفَعال) و(الفُعال)، وهو فُواق الناقة وفَواقها، والمعنى واحد[3].

وتابع الفراءَ فيما ذهب إليه كلٌّ من ابن خالويه ومكي والراغب والفيومي[4].

أما عند أبي عبيدة فهي من الفروق اللغوية وليست من اللغات، فالمفتوحة بمعنى الراحة ، والمضمومة بمعنى: زمن ما بين حلبتي الناقة[5].

---

(1) المعاني (2/ 400).

(2) المعاني (2/ 400)، وينظر: البحر (7/ 389)، والكشف (2/ 231)، المعجم (4/ 223).

(3) ينظر: اللهجات (د. الجندي) (2/ 596) نقلاً عن إصلاح المنطق، ص: 107.

(4) ينظر: الحجة، ص: 304، والكشف (2/ 231)، ومعجم مفردات ألفاظ القرآن، ص: 402، والمصباح، ص: 484.

(5) ينظر: مجاز القرآن (3/ 79)، واللسان مادة (فوق).

• وروى الفراء قراءة ﴿وُجدكم﴾ بالضم والفتح في قوله تعالى: ﴿مِّن وُجْدِكُمْ﴾ [الطلاق: 6]، فالضم قراءة الجمهور، والفتح قراءة الحسن والأعرج وابن أبي عبلة وغيرهم[1].

ولكن الفراء عزا الضم إلى إجماع القرّاء، والفتح إلى لغة تميم بقوله: «وقد أجمع القراء على رفع الواو من (وُجدكم)، ولو قرأوا من (وَجدكم) كان صواباً، لأنها لغة لبني تميم»[2].

وذكر الفراء عند توجيهه قراءة (جهد) بالضم والفتح في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ﴾ [التوبة: 79]، أنّ «الجُهد لغة أهل الحجاز، والوُجد، ولغة غيرهم: (الجَهد) و(الوَجد)»[3].

فـ (الجُهد) بالضم قراءة الجمهور، و(الجَهد) بالفتح قراءة ابن هرمز[4].

ويرى بعض المحدثين أنّ البيئات البدوية كتميم تؤثر الضم، والبيئة الحضرية كالحجاز تؤثر الفتح، إلاّ أنّه يقف في سبيل ذلك بعض هذه الروايات التي تعزى فيها الضم إلى الحجاز مقابل الفتح الذي تجنح إليها تميم[5].

• ومما ورد بين الضم والفتح فاء كلمة ﴿لُّغُوبٍ﴾ [قّ: 38]، فقد روى الفراء أنّه قد «قرأ أبو عبد الرحمن السلمي: (من لَغوب) بفتح اللام»[6].

وقد وصفها الفراء بأنها «شاذّة»[7]، ووجد لها ابن جني ما يسوغها، وذلك بما حمله على ما جاء من المصادر على (فَعول) نحو الوَضوء والوَقود، أو على أنّه صفة لمصدر محذوف، أي لا يمسنا فيها لُغوب لَغوبٌ، على قولهم: شعرٌ

(1) ينظر: المعجم (5/ 144، 145).
(2) المعاني (3/ 163).
(3) المعاني (1/ 447).
(4) ينظر: الكشاف (2/ 194)، والبحر (5/ 75)، والمعجم (2/ 309).
(5) ينظر: اللهجات (د . الجندي) (1/ 261)، والظواهر اللغوية في لهجة الحجاز، ص: 62، ولهجة تميم، ص: 145.
(6) المعاني (3/ 80) ، قرأ بها علي والسلمي وطلحة و يعقوب ، ينظر: المحتسب (2/ 285) ، والكشاف (4/ 392)، والبحر (8/ 129)، والمعجم (4/ 477).
(7) المعاني (3/ 80).

شاعرٌ، وموتٌ مائتٌ[1].

• ومما روى الفراء بفتح الواو وضمها قراءة (الولد)، في قوله تعالى: ﴿لَأُوتَيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا﴾ [مريم: 77]، وقد نسب الضم إلى إبراهيم ويحيى بن وثاب، والنصب إلى عاصم، ولكنه نسب إلى مجاهد الضم والفتح[2].

وفي توجيههما قال الفراء إنهما: «لغتان مثل ما قالوا: العَدَم والعُدْم، وهما واحد وليس بجمع ... وقيس تجعل الوُلْد جمعاً، والوَلَد واحداً»[3].

وأورد كل من ابن خالويه ومكي الرأيين دون ترجيح أحدهما[4]. أما الفيومي فقد وافق الفراء في عدهما لغتين[5].

• ومن الإبدال في عين الكلمة قراءة (زُبر) بالضم والفتح في قوله تعالى: ﴿فَتَقَطَّعُوٓاْ أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡ زُبُرٗاۖ﴾ [المؤمنون: 53]، قال الفراء: «ومن قال (زُبَرَاً) أراد قِطَعاً مثل قوله: ﴿ءَاتُونِي زُبَرَ ٱلۡحَدِيدِۖ﴾ [الكهف: 96]، والمعنى في زُبُر وزُبَر واحد، والله أعلم»[6].

فهما عند الفراء بمعنى واحد مع تحفظه بقوله: «والله أعلم»، أما الزمخشري فعدهما صيغتين مختلفتين، كلٌّ بمعنى، فالمضمومة جمع (زبور) أي كتباً متفرقة؛ والمفتوحة بمعنى قطعاً استعيرت من زبر الفضة والحديد[7].

• وذكر الفراء أن (نصب) في قوله تعالى: ﴿بِنُصۡبٖ وَعَذَابٍ﴾ [صٓ: 41]، قرئ بلغتين، بقوله: «اجتمعت القراء على ضم النون من (نُصْب) وتخفيفها، وذكروا أنّ

---

(1) ينظر: المحتسب (2/ 200)، والظواهر اللغوية في لهجة الحجاز، ص: 65.

(2) ينظر المعاني (2/ 173)، وفي إعراب القرآن للنحاس (2/ 327)، والحجة، ص: 239، والكشف (2/ 92)، والبحر (6/ 213)، والمعجم (3/ 180) نسب الضم إلى حمزة الكسائي والأعمش وإبراهيم والمغيرة ويحيى وغيرهم ..

(3) المعاني (2/ 173).

(4) ينظر: الحجة، ص: 239، والكشف (2/ 92).

(5) ينظر: المصباح مادة (ولد).

(6) المعاني (2/ 238)، وقد قرأ بالنصب أبو عمرو، وابن عامر، والأعمش، ينظر: البحر (6/ 338) والمعجم (3/ 335).

(7) ينظر: الحجة لابن خالويه، ص: 128، والكشاف (3/ 191)، و معجم مفردات، ص: 215.

أبا جعفر المدني قرأ (بنَصَبٍ) بنصب النون والصاد»[1] وكلاهما عنده «في التفسير واحد»[2] وجعل له ضابطاً وهو: «إذا خفف ضُمّ أوله ولم يُثقّل، لأنهم جعلوها على سمتين: إذا فتحوا أوله ثقلوا، وإذا ضموا أوله خففوا»[3] ثم طرح قاعدة قياسية عامة بعد أن قاس (نصب) على أشباهه، بقوله: «والنُّصْبُ، والنَّصَبُ، بمنزلة الحُزْن والحَزَن، والعُدْم والعَدَم، و...، فابنِ على ما رأيت من هاتين اللغتين»[4].

ويريد الفراء بالتخفيف: السكون، وبالتثقيل: الفتح. أي أنّه إذا ضُمّ أوله سُكِّن ثانيه، وإذا فُتح أولُه فُتِح ثانيه.

ووافقه ابن خالويه بأنهما لغتان بمعنى واحد[5].

2 ـ بين الضم والكسر

(قراءة (الرجز) في قوله تعالى: ﴿وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ﴾ [المدثر: 5] .بالضم والكسر، وقد نسب الفراء كسره إلى عاصم والأعمش والحسن، والضم إلى السلمي ومجاهد وأهل المدينة[6].

وقال الفراء عن معناهما: «وفسر مجاهد: و(الرُجز): الأوثان، وفسره الكلبي: (الرِجز): العذاب»[7].

ولكنه رأى أنهما: «لغتان، والمعنى فيهما واحد»[8] .ووافقه مكي بما نقله أنّه: «قيل: هما لغتان في العذاب، كالذِكر والذُكر»[9]. في حين يرى ابن خالويه أنهما صيغتان معناهما مختلف، فمن كسر أراد الشرك، ومن ضم أراد

(1) المعاني (2/ 406).
(2) المصدر نفسه.
(3) المصدر نفسه.
(4) المصدر نفسه.
(5) ينظر: الحجة، ص: 304.
(6) المعاني (3/ 200)، ونسب إلى حمزة والكسائي وأبي عمرو وابن كثير ونافع ، في الكشف (2/ 347) والبحر (8/ 371) والمعجم (5/ 235).
(7) المعاني (3/ 200)، وينظر: الكشف (2/ 347).
(8) المعاني (3/ 200، 201)، وينظر: الكشف (2/ 347).
(9) الكشف (2/ 347).

اسم صنمين[1].

وذهب بعض المحدثين إلى أنّ اللهجة التميمية والبدوية مالت إلى إيثار الضم، في حين آثرت الحجازية الحضرية الكسر[2].

• وروى الفراء قراءة عين الفعل ﴿انشِزوا﴾ في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ ٱنشُزُواْ فَٱنشُزُواْ﴾ [المجادلة: 11]، بالضم والكسر. قال: «قرأ الناس بكسر الشين، وأهل الحجاز يرفعونها . وهما لغتان، كقولك: يعكِفون ويعكُفون، ويعرِشون ويعرُشون»[3]. وفعله (نشز) جاء بضم العين وكسره ،قالوا: نشز في مجلسه: يَنْشِز: ويَنْشُزُ، بالكسر والضم[4].

وقد وافق الفراءَ في عدّهما لغتين كلٌّ من ابن خالويه ومكي[5].

• وكذلك روى الفراء قراءة فاء ﴿يصدّون﴾ في قوله تعالى: ﴿مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾ [الزخرف: 57]، بالكسر والضم، عن عاصم: «أنّه ترك (يصُدّون) من قراءة أبي عبدالرحمن. وقرأ ﴿يَصِدّون﴾ . . .وعن أبي يحيى أنّ ابن عباس، قرأ: ﴿يَصِدُّونَ﴾ أي: يضِجون يعِجون»[6].

ونقل الفراء عن حديث آخر: أنّ ابن عباس عدّ الضم لحناً، إلا أنه ردّ عليه بأنّهما لغتان، لأنّ: «العرب تقول: يَصِدّ ويَصُدّ، مثل: يَشِدّ ويَشُدّ، ويَنِمّ ويَنُمّ من النميم»[7].

وقال مكي: « وحجّة من ضمّ أنّه على معنى (يعدلون ويعرضون عما جئتم به) ، وحجّة من قرأ بالكسر أنّه على معنى: (يَضِجّون) وقيل: معناه يضحكون .

(1) ينظر: الحجة، ص: 355.

(2) ينظر: اللهجات العربية (د . الجندي) (1/ 252).

(3) المعاني (3/ 141) قرأها بالكسر ابن كثير وأبوعمرو وعاصم وحمزة والكسائي والأعمش وغيرهم ، ينظر: الحجة، ص: 344 ، و البحر (8/ 237) والمعجم (5/ 80).

(4) ينظر: اللسان و المصباح ، مادة (نشز) ..

(5) ينظر: الحجة، ص: 344، والكشف (2/ 315).

(6) المعاني (3/ 37)، قرأ بالضم نافع وابن عامر والكسائي وأبوجعفر وعلي وغيرهم . ينظر: الكشف (2/ 260)، والبحر (8/ 25) والمعجم (4/ 361).

(7) المعاني (3/ 37).

وقيل: إنّهما لغتان بمعنى (يَضِجون)»[1].

3 ـ بين الضم والسكون

• قرئ (الجُرز) في قوله تعالى: ﴿إِلَى ٱلْأَرْضِ ٱلْجُرُزِ﴾ [السجدة: 27] بضم الراء: وهي قراءة الجمهور. ووردت قراءتها بالسكون أيضاً[2]. وقد ذكر الفراء لغات لها، ونسبها إلى بني تميم وهي: «أرض جُرُز، وجُرْز، وأرض جَرَزٌ، وجَرْزٌ، لبني تميم»[3]، ثم حكم بصواب القراءة بأي لغة منها، في قوله: «كلٌ لو قرئ به لكان حسناً»[4].

• وروى الفراء قراءة (عُرباً) في قوله تعالى: ﴿عُرُبًا أَتْرَابًا﴾ [الواقعة: 37] .بضم الراء وسكونها ،عن«الأعمش (عُرْباً أتراباً) بالتخفيف»[5]. ووجد لها وجهاً وهو أنها: «مثل قولك: الرُسْل والكُتْب في لغة تميم وبكر بالتخفيف»[6]. إلا أنّه رجح الضم بأنّه «وجه القراءة»[7]. وعلل ذلك بأنّ «كل فعول أو فعيل أو فِعال جمع على هذا المثال، فهو مثقل، مذكراً كان أو مؤنثاً»[8]. . وقد عزا سيبويه هذا التخفيف وهو في الأصل متحرك إلى بكر وتميم. معللاً ذلك بأنهم يكرهون تتابع الضمتين كما يكرهون الواوين، مثل الرُسْل والطُنْب والعُنُق[9].

وقد تابعه ابن خالويه في توجيه الضم بأنّه جاء على أصل ما أوجبه القياس لأنها جمع عروب، أما السكون فإنّه استثقل الجمع بين ضمتين متواليتين فخفف بإسكان إحداهما[10].

---

(1) الكشف (2/ 260).
(2) ينظر: البحر (7/ 205)، والمعجم (4/ 71).
(3) المعاني (2/ 333).
(4) المصدر نفسه.
(5) المعاني (3/ 125) وقرأ بالسكون حمزة و عاصم وأبو عمرو ونافع وشعبة و غيرهم . ينظر: الكشف (2/ 304)، والبحر (8/ 207)، والمعجم (5/ 43).
(6) المعاني (3/ 125).
(7) المصدر نفسه.
(8) المصدر نفسه.
(9) ينظر الكتاب (4/ 113، 114).
(10) الحجة، ص: 340.

4 ـ بين الفتح والكسر

• روى الفراء قراءة (الوتر) في قوله تعالى: ﴿وَٱلشَّفْعِ وَٱلْوَتْرِ﴾ [الفجر: 3]، بالفتح والكسر بقوله: «وقد اختلف القراء في (الوتر)، فقرأ الأعمش والحسن البصري: (الوِتر) مكسورة الواو. وكذلك قرأ ابن عباس. وقرأ السلمي وعاصم وأهل المدينة: (الوَتر) بفتح الواو»[1].

ووصف الفراء الفتح بأنها «لغة حجازية»[2]، واتفق عدد من العلماء في نسبة الفتح إلى الحجاز، والكسر إلى تميم[3].

وعلل الدكتور الجندي الفتح في لهجة الحجاز بأنّها أرادت أن تطابق لفظ (الشفع) المفتوح، أما إيثار تميم الكسر فلكي يخالف بينهما في الحركة لاختلافهما في المعنى عندهم[4]. ويبدو أنّ توجيه الفراء أقرب إلى الصواب من أن تكون مزاوجة صوتية مع قرينتها، لأنّ القراءات القرآنية مرآة صادقة تعبر عن اللهجات العربية.

• وروى الفراء قراءة (هيت) في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف: 23]، بالفتح والكسر عن «عبد الله بن مسعود أنه قال: أقرأني رسول الله ﷺ (هَيْتَ)»[5]، وقال في نسبتها: «ويقال إنها لغة لأهل حَوْران، سقطت إلى مكة، فتكلموا بها»[6].ونسب (هِيْتَ) بالكسر إلى أهل المدينة[7].

والقراءتان عند الفراء لغتان، وقد وافقه ابن خالويه ومكي[8]، إلا أن ابن خالويه علل الكسر بقوله: «ومن كسر الهاء وفتح التاء، فإنما كسرها لمكان

---

(1) المعاني (3/ 260)، وقرأ بالكسر حمزة والكسائي والحسن والأعمش وابن مسعود وابن عباس وغيرهم. ينظر: البحر (8/ 467)، والمعجم (5/ 377).

(2) المعاني (3/ 260).

(3) ينظر: الحجة لابن خالويه، ص: 369، الكشف (2/ 372)، اللسان مادة (وتر)، والإتحاف، ص: 438، والظواهر اللغوية في قراءة الحسن البصري، ص: 118.

(4) ينظر: اللهجات العربية (د. الجندي)، ص: 259.

(5) المعاني (2/ 40).

(6) المصدر نفسه.

(7) ينظر المعاني (2/ 40)، وقرأ بالكسر نافع وابن عامر و أبوجعفر وغيرهم، كما في البحر (5/ 294)، والمعجم (2/ 434).

(8) ينظر: الكشف (2/ 8).

الياء»[1].

• وروى الفراء (سيناء) في قوله تعالى: ﴿مِن طُورِ سَيْنَآءَ﴾ [المؤمنون: 20]، بالفتح والكسر، وعزا الكسر إلى أهل الحجاز بقوله: «وقرأ أهل الحجاز (سِيناء) بكسر السين والمد ؛ وقرأ عاصم وغيره (سَيناء) ممدودة، مفتوحة السين»[2].

وقد اكتفى الفراء بنسبة الكسر إلى لغة الحجاز، والفتح إلى عاصم وغيره، في حين علل آخرون ومنهم ابن خالويه ومكي، فاتفقا في توجيه الفتح على أنها جاءت على صيغة (فَعلاء) كحمراء، فهي مفتوحة عند العرب، والكسر عند الأول قياساً على قوله تعالى: ﴿وَطُورِ سِينِينَ﴾ [التين: 2]، أما عند مكي فهي على (فِعلاء) همزته ليست للتأنيث، إذ ليس في كلام العرب(فِعلاء)بالكسر وهمزته للتأنيث[3].

والذي يبدو أنّ الكسر جاء لمناسبة الياء تخفيفاً.

• وروي الفراء قراءة ﴿مسكَنهم﴾ في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ ءَايَةٌ﴾ [سبأ: 15]، بفتح الكاف وكسرها . ووجّهَ الفتح بأنها لغة يمانية فصيحة، قرأ بها يحيى، وعزا الكسر إلى حمزة[4] وفي رأيه: «كلٌّ صوابٌ»[5].

ووجّه مكي الفتح بأنه أُتي به على المستعمل المعروف لأن المصدر من: فَعَلَ يفْعُل، يأتي أبداً بالفتح: المقعَد والمدخَل . والكسر مما خرج على الأصل جاء سماعاً، كالمسجِد والمطلِع[6].

روى الفراء قراءة (الرضاعة) في قوله تعالى: ﴿أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة: 233] بالفتح والكسر، ونسب الفتح إلى جمهور القراء بقوله: «القراء تقرأ بفتح الراء»[7]. وعن الكسر قال: «وزعم الكسائي أنّ من العرب من يقول (الرِضاعة)

(1) الحجة، ص: 194.
(2) المعاني (2/ 233).
(3) ينظر: الحجة، ص: 256، والكشف (2/ 126).
(4) المعاني (2/ 357).
(5) المعاني (2/ 357)، قرأ بالكسر الكسائي والأعمش و يحيى وخلف و علقمة . ينظر: البحر (7/ 269)، والمعجم (4/ 117).
(6) ينظر:الكشف (2/ 204)، وشرح الشافية للرضيّ (1/ 181).
(7) المعاني (1/ 149).

بالكسر»[1]. وهذا الزعم لم يجانب الصواب، فقد أجازوا أن تقرأ بالكسر، قال العكبري: «وكسرها جائز، وقد تقرأ به»[2].

ووجّه الفراء قراءة الكسر بأنها: «إن كانت فهي بمنزلة الوِكالة والوَكالة، والدِّلالة والدَّلالة، ومهرت الشيء مِهارة ومَهارةً»[3]. إنّ قياس الرّضاعة على الوِكالة والدّلالة والمهارة لما فيهما من دلالة القيام بالشيء، فهو كما جاء في الكتاب: «أما الوكالة والوصاية والجراية ونحوهن، فإنما شبهن بالولاية لأنّ معناهن القيام بالشيء وعليه الخلافة والإمارة . . .»[4]. وهي عند أبي حيان «لغة كالحَضارة والحِضارة»[5].

وقال الأخفش: «إنّ بني تميم يكسرونها إذا كان بمعنى الارتضاع»[6].

ورجّح الفراء الفتح بقوله: «إلا أنّ فتح الراء أكثر»[7]، ولهذا نسب أبو حيان الفتح إلى البصريين ؛ والكسر إلى الكوفيين[8].

• ومما روي بالفتح والكسر قراءة (منسِك)في قوله تعالى: ﴿مَنسَكًا هُمْ نَاسِكُوهُ﴾ [الحج: 67][9].

قال الفراء: «المَنْسِك لأهل الحجاز، والمَنْسَك لبني أسد»[10]. وقف الفراء عند لغات العرب، ولم يعلل، في حين ذهب ابن خالويه إلى أنه أتى بالكلمة على أصلها مَنْ فتَحَها، لأن الفعل إذا كان مفتوح العين أتى المصدر منه بالفتح . والاسم بالكسر[11]. إلا أنّ مكي ذهب إلى أنّ الفتح مصدر أو اسم مكان، لأنّ

(1) المعاني (1/ 149) وينظر: اللسان مادة (رضع)، (5/ 231).
(2) ينظر: الكشاف (1/ 278)، والتبيان (1/ 185)، وقد قرأها بالكسر أبو حنيفة ، وابن أبي عبلة، والجارودي ، ينظر: البحر (2/ 213)، والمعجم (1/ 320).
(3) المعاني (1/ 149).
(4) الكتاب (4/ 11)، وينظر: معاني الأبنية، ص: 23.
(5) البحر (2/ 213).
(6) معاني القرآن (1/ 176).
(7) المعاني (1/ 149).
(8) البحر (2/ 213).
(9) قرأ بالكسر حمزة و الكسائي ، والأعمش وغيرهم . ينظر: البحر (6/ 368)، والمعجم (3/ 301).
(10) المعاني (2/ 230).
(11) ينظر: الحجة، ص: 253، والكشاف (3/ 157).

الفعل إذا كان على (فَعَل: يفعَل) أتى المصدر واسم المكان على (مفعَل) . أما الكسر فهو اسم مكان فقط، وهو خارج عن القياس مثل المسجد.

وجاء في اللسان: «وقيل: المَنْسَكُ: النَّسْك المصدر نفسه . والمَنْسِكُ: الموضع الذي تذبح فيه النَّسِيكة والنَّسائك؛ وقال الفراء: المَنْسَكُ والمَنْسِكُ في كلام العرب الموضع المعتاد الذي تعتاده»[1].

ويبد وأنّ الرأي الراجح في كل الأحوال هو كونهما لغتين كما قال الفراء، لأنّه يحسن بالقراءات أن تكون على لغة من لغات العرب سواء خرج عن قياس النحاة أم لم يخرج . وكذلك يؤيده ما ذهب إليه الفيومي أنّ (نسك)«بفتح السين وكسرها يكون زماناً ومصدراً، ويكون اسم المكان الذي تذبح فيه»[2].

5 ـ بين الحركات الثلاث:

وردت قراءات مثلثة الفاء كقراءة (جَذوَة) في قوله تعالى: ﴿أَوْ جَذْوَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ﴾ [القصص: 29]، قال الفراء: «قرأها عاصم (أو جَذوَةٍ) بالفتح، والقراءة بكسر الجيم أو وبرفعها، وهي مثل أوطأتك عِشوَةً وعُشوَةً وعَشوَةً، والرغوة والرُّغوة والرِّغوَة، ومنه رَبوَة ورُبوَة ورِبوَة»[3].

وقال ابن خالويه: «وهنّ لغات . . . ، والكسر أفصح»[4]. إلاّ أنّ مكي قال بلا ترجيح: «وهي لغات كلها في الجذوة من النار»[5].

ومثل ذلك قراءة (زجاجة) مثلثة الفاء في قوله تعالى: ﴿زُجَاجَةٌ ٱلزُّجَاجَةُ﴾ [النور: 35]، ذكرها الفراء بغير توجيه، قال: «اجتمع القراء على ضم (الزجاجة) . وقد يقال: زَجاجة وزِجاجة»[6].

---

(1) اللسان : مادة (نسك).

(2) المصباح ، مادة :(نسك)، ص: 604.

(3) المعاني (2/ 306) ، وفي المعجم (3/ 511) قرأ بالضم حمزة و الأعمش و يحيى وغيرهم . وقرأ بالكسر الكسائي وابن عامر وأبوعمرو ونافع وغيرهم ..

(4) ينظر الحجة، ص: 277.

(5) ينظر: الكشف (2/ 173).

(6) المعاني (2/ 252) و في المعجم (3/ 372): قرأ بالكسر أبو رجاء ونصر بن عاصم . وبالفتح ابن أبي عبلة ونصر وابن مجاهد . وينظر: المثلث (2/ 67).

(رابعاً) إبدال أحد أحرف المد بالهمزة:

وهو ظاهرة صوتية تبدل فيها أحد أصوات المد بالهمزة، كالياء، للتناسق الصوتي، منها:

إبدال الهمزة ياءً للتناسق الصوتي مع نهايات الفواصل:

كإبدال الهمزة ياءً في قراءة (رِيًّا) في قوله تعالى: ﴿أَحْسَنُ أَثَٰثًا وَرِءْيًا﴾ [مريم: 74]، قال الفراء: «إنّ أهل المدينة يقرأونها من غير همز: (وريّا)، وهو وجه جيد، لأنه مع آيات لَسْنَ مهموزات»[1].

إنّ الآيات التي قبلها تنتهي بـ(يّا)، لهذا أبدلت الهمزة ياءً، لتوافق نهايات فواصل أخواتها: (نديّا، وجثيّا، ومقضيّا، وصليّا) [مريم الآيات: 73، 72، 70، 71]. ولعل ذلك يعود إلى مطابقة مقاطعها مع مقاطع الفواصل الأخرى، التي تنتهي كلها بمقطعين مفتوحين متوسطين، فـ (/ رِي/ يا) مطابقة للمقطعين الطويلين الأخيرين لعدة فواصل أخرى من نوعه: (نَ/ دِي/ يا)، و(جِ/ ثِي/ يا)، و(مَقْ/ ضِي/ يا)، و(صِ/ لي/ يا) انسجاماً مع نسق موسيقى الفواصل، ومع السائد الشائع في لهجة قريش ولهجات الحجاز عموماً، وخلافاً للقبائل البدوية المتوغلة في البداوة، وعلى رأسها تميم الآخذة بتحقيق الهمز كهمزة القطع.

إنَّ هذا التطابق والتوازن في الفاصلة نوع من الالتزام كما في النثر عند البلاغيين، ولزوم ما لايلزم عند العروضيين، فالتوازن في المقطعين الأخيرين نوع من الالتزام في أسلوب القرآن الكريم[2].

وذكر الفراء أنّ بعضهم ذهب بـ(الرِّيّ) إلى (رَوِيَت)، أي رُوِيَت أبدانهم وأجسامهم من التنعم والرفاهية . وكذلك ذكر أنّ بعضهم قرأها (وزِيّا)[3]. والزيّ: الهيئة والمنظر[4].

• وفي حذف الهمزة من (رُيّاك) في قوله تعالى: ﴿لَا تَقْصُصْ رُءْيَاكَ﴾ [يوسف:

---

(1) المعاني (2/ 171). وينظر: المعجم (3/ 178) وفيه : قرأ بها نافع وابن عامر و آخرون ..

(2) ينظر الفاصلة في القرآن، ص: 275-276.

(3) قرأ بها ابن عباس والأعمش وآخرون. ينظر: المحتسب (2/ 44)، والمعجم (3/ 179).

(4) ينظر: المصباح المنير (زوي).

5]، قال الفراء: «وإذا تركت الهمزة من (الرّؤيا)، قالوا: الرّويا طلباً للهمزة. وإذا كان من شأنهم تحويل الهمزة: قالوا: لا تقصص رُيّاك، في الكلام. فأما في القرآن فلا يجوز، لمخالفة الكتاب»[1].

جاز عند الفراء تحويل (رؤيا) إلى(رُيّا) في الكلام دون القرآن، لمخالفته رسم المصحف، وذلك بترك الهمزة والتعويض عنها بواو، أو بإشباع الضمة واواً، طلباً للحفاظ على توازن المقطع الصوتي بعد ترك الهمزة: (رُء/ يا): (رو/ يا)، ثم إبدال الواو ياءً لمجاورة الياء، طبقاً لقانون المماثلة المدبرة ثم إدغام المتماثلين: رويا: رُيْيا: رُيّا.

قال الفراء: «وأنشدني أبو الجراح:

أحبُّ إلى قلبي من الديك رُيَّةً وبابٍ إذا ما مالَ للغلق يَصرِف[2]

أراد: رُؤيَة، فلما ترك الهمز، وجاءت واو ساكنة بعدها ياءٌ تحولتا ياءً مشددة؛ كما يقال: لوَيتُه ليًّا، وكويته كيًّا، والأصل: كوياً، ولوياً»[3].

ورداً على رأي كانتين وبترك الهمزة وقلبها واواً، قال د. شاهين: إنّ الهمزة سقطت ولم تترك أثراً، لأنها غير متحركة، ثم اتصلت حركة الراء (الضمة) بالمزدوج الصاعد بعدها، فأصبح المزدوج حركة ثلاثية: (رُيَا **rufiyaa**) وبذلك ضعفت الحركة النطقية المجتمعة على هذا النحو؛ وفقد النبر وظيفته، لذا أبقى الناطق النبر بتضعيف الياء النبرية بدلاً من الهمزة النبرية: (رُيّا) **(ruyyaa)**[4].

ويبدو لنا من مقارنة التحليليين أنّ الفراء قد فسر ببساطة أنّ الهمزة حلّت محلها الواو، وهي الضمة المشبعة للتوازن المقطعي كما مرّ، ثم أُبدلت ياءً بتأثير قانون المماثلة المدبرة.

التماثل الصوتي والإمالة (الإشارة بالكسر)

ظاهرة من ظواهر المماثلة الصوتية، عبارة عن نطق الألف نطقاً قريباً من

---

(1) المعاني (2/ 35).

(2) لم أقف على قائله، ورد في اللسان (مادة : عرض) ، وفيه (رَنَّةً) مكان (رُيَّةً) ..

(3) المعاني (2/ 35).

(4) ينظر :القراءات (د. عبد الصبور شاهين)، ص: 156-157.

الياء كما وصفها النحاة والقراء الأقدمون . قال ابن جني: وهي «أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، فتميل الألف التي بعدها نحو الياء لضرب من تجانس الصوت»[1]. وهي ظاهرة صوتية لا تظهر إلا في السماع ولذلك لا تنتمي إلى لغة الكتابة[2]. تحدث في حالات خاصة ذكرها العلماء، ولاسيما القراء . قال مكي: «اعلمْ أنّ معنى الإمالة هو تقريب الألف نحو الياء، والفتحة التي قبلها نحو الكسرة.

واعلم أنّ الألف الممالة تكون أصلية بدلاً من ياء فتُميلها، لتدل بالإمالة على أصلها . وتكون ألفاً زائدةً، تمال لشبهها بالأصلية . ولأنها لا أصل لها في الواو، ولكنها أُميلت، لرجوعها إلى الياء»[3].

فهي ظاهرة لهجية نسبت إلى بني تميم، لميلهم إلى الكسر، ولأن الكسر عندهم حركة قوية تؤثر في الحركات الأخرى[4]. أما الحجازيون فلا يُميلون[5].

فالإمالة عند سيبويه كانت للانسجام الصوتي، لتقريب صوت من صوت، فالألف قد تشبه الياء، فأرادوا أن يقربوها منها . التماساً للخفة، ليرفع اللسان من موضع واحد[6]. أمّا أنْ تنحو بالألف نحو الواو، أو بالفتحة نحو الضمة، فذلك ما أُطلق عليه التفخيم، أو الفتح[7]. فالفتح هو الأصل، والإمالة فرع، جارٍ على الأصول، قوي في القياس، فما كان من ذوات الواو حقه التفخيم، وإمالته بعيدة إلا في حالات[8].

وقد استخدم الفراء ألفاظاً للتعبير عن الإمالة مثل: الإشارة إلى الكسر[9]، والإشارة بالكسر[10].

---

(1) سر صناعة الإعراب (1/ 55، 58)، و ينظر: في الدراسات القرآنية و اللغوية : الإمالة في القراءات، ص: 30 وما بعدها.

(2) ينظر: المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، ص: 148.

(3) الكشف (1/ 168).

(4) ينظر: في اللهجات، ص: 60 ، و لهجة تميم، ص: 127، واللهجات (د. الجندي) (1/ 275).

(5) ينظر: الكتاب (4/ 118) ، وشرح الشافية (3/ 4)، واللهجات (د. الجندي) (1/ 275).

(6) ينظر: الكتاب (4/ 117)، والخصائص (2/ 143)، والكشف (2/ 378).

(7) ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية، ص: 202.

(8) ينظر: الكشف (2/ 378).

(9) ينظر: المعاني (1/ 94)، (2/ 236).

(10) ينظر: المعاني (2/ 236).

إلا أن سيبويه قد استخدم مصطلح الإمالة[1] . ونقل عن الخليل مصطلح الإجناح في قوله:

«فزعم الخليل: أن إجناح الألف أخف عليهم، يعني: الإمالة»[2].

إنّ الإمالة في العربية تمثل تنوعاً صوتياً للألف أي (الألوفون) في علم الصوت الحديث، ولا تمثل فونيماً مستقلاً[3] . وفيما يأتي توجيهات صوتية لظاهرة الإمالة في طائفة من القراءات القرآنية عند الفراء:

1 ـ إمالة الألف التي أصلها الواو:

قال الفراء في قراءة (وضُحاها) والآيات التي تشاكلها، بإمالة الألف فيها إلى الياء في قوله تعالى: ﴿وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا﴾ [الشمس: 11]، إذ قال: «بكسر الضحى من (ضُحاها) وكل الآيات التي تشاكلها، وإن كان أصل بعضه بالواو. من ذلك: تلاها، وطحاها، ودحاها»[4]. وقد علل إمالة ذوات الواو التي تمتنع إمالتها بالاتباع، لـ«ما ابتدأت السورة بحروف الياء والكسر اتبّعها ما هو من الواو، ولو كان الابتداء للواو لجاز فتح ذلك كله»[5].

وإذا كان (الضحى) من الواو، ولا يمال من الواو إلا قليلاً، فلِمَ أمالَ حمزة والكسائي؟!، أجاب مكي عن ذلك في: «إنهما إنما أمالا على لغة للعرب يُثَنّون ما كان من الأسماء من ذوات الواو، مكسور الأول أو مضمومه بالياء، فلما جاز تثنيته بالياء جاز إمالته، كما جاز إمالة كل ما يثنى بالياء من ذوات الياء. وقيل: لأن ألفه قد ترجع إلى الياء في بعض الأحوال، نحو تصغيرك إياها، تقول فيه: ضُحَي، ورُبَي»[6].

فإذا تأملنا تعليل الفراء وجدناه أقرب إلى طبيعة اللغة لأنه قائم على النظرة الصوتية، للإتباع والتوافق الصوتي في السلسلة الكلامية . ولهذا رمى حمزة

(1) ينظر: الكتاب (4/ 118).
(2) ينظر: الكتاب (3/ 278).
(3) ينظر: في الأصوات اللغوية (د . غالب)، ص: 167.
(4) المعاني (3/ 266).
(5) المصدر نفسه.
(6) الكشف (2/ 381).

الزيات بقلة البصر بمجاري كلام العرب لأنه كان «يفتح ما كان من الواو، ويكسر ما كان من الياء»[1].

ووافقه ابن خالويه في ذلك عندما قال: «أما الباقون فلم يفرقوا، لمجاورة ذوات الواو ذوات الياء ها هنا، وفيما شاكله من أمثاله»[2].

ولأنّ الفتح هو الأصل، فقد وضع الفراء قاعدة لضبط ذلك وهي: «إذا انفرد جنس الواو فتحته، وإذا انفرد جنس الياء، فأنت فيه بالخيار، إن فتحت وإن كسرت فصواب»[3].

2 ـ إمالة النون من (إنَّا) إلى الكسر:

قرأ الكسائي والفراء بإمالة النون من (إنا لِلّه)[4] في قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّا لِلَّهِ﴾ [البقرة: 156]، قال الفراء: «لم تكسر العرب (إنّا) إلاّ في هذا الموضع مع اللام في التوجع خاصة»[5]. وذلك «لأنها استعملت فصارت كالحرف الواحد، فأُشير إلى النون بالكسر، لكسرة اللام التي في (لله) ؛ كما قالوا: هالِك وكافِر، كسرت الكاف من كافر لكسرة الألف، لأنه حرف واحد، فصارت (إنّا لله) كالحرف الواحد لكثرة استعمالهم إياها، كما قالوا: الحمدِ لِلّه»[6].

فهو كما علل سيبويه إمالة الألف بأنها «تمال إذا كان بعدها حرف مكسور، وذلك قولك: عابِد وعالِم ومساجِد و...، وإنما أمالوها للكسرة التي بعدها»[7].

وقال العكبري: «الجمهور على تفخيم الألف في (إنّا) . وقد أمالها بعضهم لكثرة ما ينطق بهذا الكلام»[8]. وإنّ من علل الإمالة أن تدل على أصل الألف كما

(1) المعاني (3/ 266).
(2) الحجة، ص: 372.
(3) المعاني (2/ 266).
(4) ينظر: المعجم (1/ 172).
(5) المعاني (1/ 94).
(6) المصدر نفسه.
(7) الكتاب (4/ 117).
(8) التبيان (1/ 129).

هو المعروف من علل الإمالة، لهذا قال العكبري: «وليس بقياس، لأنّ الألف من الضمير الذي هو (نا)، وليست منقلبة، ولا في حكم المنقلبة»[1].

إلاّ أن الإمالة هنا قد جاءت لعلة أخرى هي الكسرة، فلما وقعت «بعد الألف قرّب الألف نحو الياء، لتقرب من لفظ الكسر ولأن الياء من الكسر، ولم يمكن ذلك حتى قربت الفتحة التي قبل الألف نحو الكسر فحسن ذلك ليعمل اللسان عملاً واحداً متسفلاً»[2]. وقول مكي هذا ردّ واضح لإنكار النحاس تعليل الفراء ورميه بالغلط القبيح، بقوله: «وذلك لأن النون لا تكسر، ولا يكون ما قبل الألف أبداً مكسوراً ولا مضموماً»[3].

ولتوضيح ذلك نقول إنّ الفتحة قبل الألف إنما كانت بسبب الألف ولمناسبته، فتغيرت بتغير الألف، وبالأحرى أنّه ما دامت حروف اللين حركات مشبعة وهي هنا عبارة عن فتحتين، كما في الدراسات اللغوية الحديثة، فلا معنى للقول بأنّ قبلها حركات من جنسها سواء كان الحرف ممالاً أم غير ممال[4].

3 ـ إمالة(الراء) من (تَتْرِى)

ومنها قراءة (تَتْرَى) بالإمالة في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرًا﴾ [المؤمنون: 44][5]، قال الفراء: «أكثر العرب على ترك التنوين . . . وإن شئت جعلت بالياء منها كأنها أصلية، فتكون بمنزلة المِعْزى، تنوّن ولا تنوّن . ويكون الوقوف عليها حينئذٍ بالياء وإشارةٍ إلى الكسر»[6].

ويوافقه مكي في الرأي بأنّ الألف زائدة للإلحاق، فإذا كان ملحقاً، جاز أن يكون الوقف فيه على ألف الإلحاق، وتحذف ألف التنوين، فتجوز إمالته عند أبي عمرو وحمزة والكسائي، في وصلهما ووقفهما[7]. ومنهم من وهِمَ أنّ الفراء منع

---

(1) المصدر نفسه.
(2) الكشف (1/ 170، 171).
(3) إعراب القرآن للنحاس (1/ 224).
(4) ينظر: الدراسات اللهجية و الصوتية، ص: 202.
(5) قرأ بها حمزة و الكسائي و خلف و ورش ، ينظر: السبعة، ص: 446 ، والكشف (2/ 128)، والإتحاف، ص: 319، والمعجم (3/ 332).
(6) المعاني (2/ 236).
(7) ينظر: الكشف (2/ 128)، (1/ 178).

إمالة (تترَى ومِعزَى)، المختومين بالألف المقصورة[1]، وهذا بعيد عما عرضناه والصواب فيما ذكرناه.

وفي أثناء التوجيه أشار إلى قاعدة من قواعد موانع إمالة الألف، وهي أنّه «إن جعلتها ألف إعراب لم تُشرِ، لأنك لا تُشير إلى ألفات الإعراب بالكسر، ولا تقول: رأيت زيدي ولا عمري»[2].

4 ـ إمالـة (طِـهِ):

ومما رواه الفراء من فواتح السور بالإمالة قراءة قوله تعالى (طه) على أوجه ثلاث[3]:

الأول: بإمالة الطاء والهاء: (طِـهِ)[4].

الثاني: بإمالة الهاء فقط: (طاهي) وهي قراءة أبي عمرو بن العلاء[5].

الثالث: بالتقطيع والإمالة: (طِ / هِ)[6].

وعلة إمالة هذا النوع من الألفاظ هي أن الألف التي من هجاء (طا) و(ها) في تقدير ما أصله الياء، لأنها أسماء ما يكتب به، وهذا مذهب سيبويه في إجازة إمالة هذه الحروف التي في أوائل السور، فجازت الإمالة إن سميت بهذه الحروف[7]. والطاء من حروف الاستعلاء، والاستعلاء يمنع الإمالة[8]. وكما قال الآلوسي: «لعلها تسَّفَّل لقصد التجانس»[9].

---

(1) ينظر: الأصوات اللغوية لابتهال (رسالة ماجستير)، ص: 180.

(2) المعاني (2/ 236).

(3) المعاني (2/ 174).

(4) قرأ بها ابن مسعود نقلاً عن النبي ﷺ ، و قرأ بها أبوبكر وأبوعمرو و الأعمش و حمزة وعاصم والكسائي ونافع وخلف . ينظر: الكشف (1/ 187)، والإتحاف، ص: 302، والمعجم (3/ 189).

(5) قرأ بها أبو عمرو و الأزرق والأصفهاني و ورش . ينظر: الكشف (1/ 187)، الإتحاف، ص: 302، والمعجم (3/ 189).

(6) قرأ بها أبوجعفر و نافع، بالسكوت على الطاء والهاء. ينظر: السبعة، ص: 416، والإتحاف، ص: 302 ، والمعجم (3/ 189).

(7) ينظر :الكتاب (3/ 264)، والكشف (1/ 187) ، والإيضاح في الوقف والابتداء، ص: 479.

(8) ينظر: الكتاب (4/ 128، 130).

(9) روح المعاني للآلوسي (16/ 148).

التماثل الصوتي والإشمـــــام (الإشارة بالرفعة)

هو: «تهيئة الشفتين للتلفظ بالضم، ولكن لا يتلفظ به، تنبيهاً على ضم ما قبله، أو على ضمة الحرف الموقوف عليه، ولا يشعر به الأعمى»[1].

وقد استعملته العرب في الوقف لتبيين الحركة. فهو يُرى ولا يُسمع، ولا يكون إلاّ في المرفوع والمضموم، وفي الحرف الساكن نحو إشمام ضمة الدال من (نعبُدُ) بعد إسكانها[2]. وقال سيبويه: «وإشمامك الرفع للرؤية ،وليس للأذن، فلا يمكن تحريك الفم مع الكسرة والفتحة»[3].

وأطلق الفراء مصطلح الإشارة بالرفعة، أو الإشارة بالضمة، على ظاهرة الإشمام[4]. ويبدو أنّ مصطلح (الإشارة) أدلّ على هذه الظاهرة، لأنها إشارة، والإشارة لغة العين، لا تُحَسّ إلا بالرؤية . وقد استخدم العكبري الإشارة في قوله: «والجمهور على الإشارة إلى ضمة النون الأولى»[5].

والإشمام هذا غير الذي ذكره النحويون في كتبهم، وهو أن تأتي بالفاء بحركة بين الضمة والكسرة، أو خلط الضمة بالكسرة، في مثل: قيل وغيض، وسِيءَ، في بعض القراءات[6] . وفي قول الفراء على قراءة (ريّا) في قوله تعالى: ﴿لَا تَقْصُصْ رُءْيَاكَ﴾ [يوسف: 5]، نلمح هذا النوع من الإشمام النحوي، قال: «وإن أشرت إلى الضمّة، قلت: ريّا، فرفعت الراء فجائز . وتكون هذه الضمة مثل قوله: ﴿وَحِيلَ﴾ [سبأ: 54]، ﴿وَسِيقَ﴾ [الزمر: 71، 73]»[7].

فلا يجوز الجمع بين النوعين لأنهما مختلفان، فالأول: وهو الإشمام المعروف في الأداء القرآني، يُرى ولا يُسمع . والثاني: يُسمع، لأنه يتلفظ به.

---

(1) التعريفات، ص: 22.

(2) ينظر: الكشف (1/ 122) والدراسات اللهجية و الصوتية، ص: 235، والدراسات الصوتية (د. غانم قدوري)، ص: 510.

(3) الكتاب (4/ 171، 172).

(4) ينظر: المعاني (2/ 38، 35).

(5) التبيان (2/ 724).

(6) ينظر: الكشف (1/ 122)، وشرح ألفية ابن مالك لابن عقيل، ص: 256.

(7) المعاني (2/ 35، 36).

يشترط في وضع المصطلح العلمي تجنب الاشتراك في المعنى، ولا يكون للفظ الواحد دلالات علمية مختلفة ؛ لأن في ذلك مدعاة للبس والمداخلة، ولاسيما في الاختصاص الواحد، كالإشمام هنا في موضوع لغوي، فهو قابل للالتباس بلا شك[1].

أما الإشمام في علم القراءات، فقد روى الفراء قوله تعالى: ﴿لَا تَأْمَنَّا﴾ [يوسف: 11] بالإشمام، بقوله: «وقوله: (لا تأمنّا) تشير إلى الرفعة، وإن تركت فصواب، كلٌّ قد قرئ به»[2].

وقال مكي في توجيه ذلك: «وإشمامك ضمة النون الأولى من: (تأمنّا) وهي ساكنة، لأن أول المدغم لا يكون إلا ساكناً»[3].

وقال العكبري: «والجمهور على الإشارة إلى ضمة النون، فمنهم من يختلس الضمة بحيث يدركها السمع . ومنهم من يدل عليها بضم الشفة فلا يدركها السمع، ومنهم من يدغمها من غير إشمام، وفي الشاذ من يظهر النون، وهو القياس»[4].

التماثل الصوتي والإتباع:

(1) الإتباع الحركي:

ظاهرة صوتية تتمثل في تأثر صوت بصوت آخر مجاور له، فيتماثلان في النطق تماثلاً مقبلاً أو مدبراً، لأجل الانسجام الصوتي . وهي من ظواهر تطور الحركات المتباينة في كلمة واحدة أو في كلمتين نحو الانسجام حتى لا ينتقل اللسان من ضم إلى كسر إلى فتح في الحركات المتوالية[5].

وقد تنبه علماؤنا الأقدمون إلى هذه الظاهرة، فهي عند سيبويه من «تأثر

(1) ينظر: التعريب وتهيئة الكتاب المدرسي (بحث) ، د . جميل الملائكة، في مجلة الضاد، ع / 1 سنة 1988، بغداد.

(2) المعاني (2/ 38)، وينظر: المعجم (2/ 428).

(3) الكشف (1/ 122).

(4) التبيان في إعراب القرآن (2/ 724).

(5) ينظر: في اللهجات، ص: 96.

الحركات بعضها ببعض»[1]. لتحقيق انسجام صوتي بينها، عند وجود تقارب بينها في المخرج أو الصفة، وسميت عندهم بالمضارعة والتقريب والتجنيس[2]، وهي عند ابن جني ضرب من التجنيس[3]. وعند ابن يعيش لضرب من المشاكلة[4]. أما المحدثون فسموها التوافق الحركي أو الصوتي، والتماثل بين الحركات[5].

والغرض من ذلك كله هو الجنوح نحو الخفّة، حين يقتصد الناطق في الجهد العضلي، فيميل لا شعورياً إلى الانسجام الصوتي بين الحركات؛ حتى لا ينتقل اللسان من ضم إلى كسر إلى فتح[6]. وقد قال الفراء بذلك عند تعليله كسر همزة (أمّ): «ومن كسر، قال: هي كثيرة المجرى في الكلام، فاستثقل ضمة قبلها ياء ساكنة أو كسرة»[7].

• وقد نبه الفراء على هذه الظاهرة من خلال توجيهه لعدد من القراءات القرآنية، ومنها:

أ ـ الإتباع الحركي في الأسماء:

نحو توجيهه لقراءة (عليهُم) في قوله تعالى: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: 7]، فقد قرأ جمهور القراء هذا الحرف بكسر(الهاء) إلا حمزة والأخفش ويعقوب وغيرهم، فقد قرأوها بالضم[8].

فالهاء حقه الضم في الأصل، قال الفراء: «فأما من رفع (الهاء)، فإنه يقول: أصلها رفع في نصبها وخفضها ورفعها»[9]. وعن حجة كسر الهاء، قال الفراء: « وأما من قال (عليهِم)، فإنه استثقل الضمة في الهاء وقبلها ياء ساكنة،

(1) الكتاب (1/ 67).
(2) ينظر: الكتاب (4/ 477)، والخصائص (2/ 147).
(3) ينظر: سر الصناعة (1/ 58).
(4) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (9/ 54).
(5) ينظر: اللهجات (د . الجندي) (1/ 266).
(6) ينظر: في اللهجات، ص: 97.
(7) المعاني (1/ 6).
(8) ينظر: البحر (1/ 26)، والمعجم (1/ 156).
(9) المعاني (1/ 5).

فقال: (عليهِم) لكثرة دور المكني في الكلام»[1].

ولتأكيد هذا الإتباع بالكسر قال: «وكذلك يفعلون بها إذا اتصلت بحرف مكسور: مثل (بِهم) و(بِهُم)، يجوز فيه الوجهان مع الكسرة والياء الساكنة»[2].

فالإتباع إذاً أمر متروك للناطق، الذي له أن يجنح نحو الخفة بالإتباع أو التماثل المقبل بين الحركات.

وجاء توجيه ابن خالويه لكسر الهاء موافقاً للفراء، في قوله: «فالحجة لمن كسر الهاء. أنها لما جاورت الياء كَرِه الخروج من كسر إلى ضم، لأنّ ذلك مما تستثقله العرب، وتتجافاه في أسمائها»[3]. وقد أكد الفراء حالة إتباع الكسر للكسر والياء الساكنة، عندما لم يُجز كسر الهاء بعد الألف وذلك لعدم التجانس الصوتي، قال: «فإذا انفتح ما قبل الياء فصارت ألفاً في اللفظ، لم يَجُز في (هم) إلا الرفع، مثل قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَرُدُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ مَوۡلَىٰهُمُ ٱلۡحَقِّ﴾ [يونس: 30]»[4].

وقال سيبويه: «فالهاء تكسر إذا كان قبلها ياء أو كسرة . . .» و «إذا حركت فقلت: قاضيَهُ قبلُ، لم تكسر، لأنها إذا تحركت لم تكن حرف لين»[5]. ومن حيث الظاهرة اللهجية رأى الدكتور أحمد علم الدين الجندي أنّ قبائل البدو هي التي تميل نحو الانسجام بين الحركات، خلافاً للحضريين كالحجازيين فهم يميلون إلى الضم بعد الكسر والياء[6].

• من الإتباع الحركي في المتصل والمنفصل قراءة (إمِّهِ) بكسر الهمزة في آيات عديدة، وجهها الفراء بقوله: «ومما قالوا فيه بالوجهين إذا وليته[7] ياء ساكنة أو كسرة، قوله: ﴿وَإِنَّهُۥ فِيٓ أُمِّ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [الزخرف: 4]، و ﴿حَتَّىٰ يَبۡعَثَ فِيٓ أُمِّهَا

(1) المصدر نفسه.
(2) المصدر نفسه.
(3) الحجة في القراءات السبع، ص: 63.
(4) المعاني (1/ 5).
(5) الكتاب (4/ 195، 197).
(6) ينظر: اللهجات العربية (د . الجندي) (1/ 266).
(7) فقوله (وليته) : أي اتصلت به، والمقام يقضي أنها اتصلت به قبله.

رَسُولًا﴾ [القصص: 59][1]، يجوز رفع الألف من (أمّ) و(أمّها) ؛ وكسرها[2] في الحرفين جميعاً لمكان الياء . والكسرة مثل قوله تبارك وتعالى: ﴿فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ﴾ [النساء: 11]»[3].

وقد بين الفراء أنّ كثرتها في الاستعمال أدى إلى استثقال الضمة بعد الياء الساكنة أو الكسرة، وعبارته: «ومن كسر قال: هي كثيرة المجرى في الكلام، فاستثقل ضمّةً قبلها ياء ساكنة أو كسرة»[4]. وكما سبق أن ذكرنا أنهم يستثقلون انتقال اللسان من الكسر إلى الضم وبالعكس[5]، لذلك تماثلت الحركات بإتباع الثاني للأول تماثلاً مقبلاً لأجل الانسجام الصوتي، وبذل الجهد الأقل.

ولم يجز الفراء الكسر بعد الفتح أو الضم أو السكون لعدم وجود مجانسة صوتية كما بينها وبين الياء أو الكسر[6].

ووافق ابن خالويه الفراء في جواز الوجهين: الإتباع أو الضم على الأصل، ثم عدم جواز كسر الهمزة إلاّ بعد الياء أو الكسرة[7]. وقاس الفراء كسر همزة (الأم) على كسر (الهاء) أينما حسن ذلك، بقوله: «فكل موضع حسن فيه كسر الهاء . . . جاز فيه كسر الألف من (أمّ) وهي قياسها»[8].

وعند سيبويه أنهم كرهوا كسرة بعدها ضمة، لأنهم أرادوا أن يكون العمل من وجه واحد. ومثّل لهذا بقوله: «وقالوا أيضاً: لإمّك . وقالوا:

اضـــربِ الـــســاقـــيـــنِ إِمُّـــك هـــابِـــلُ»[9]

(1) الكسر قراءة حمزة والكسائي ، ينظر: الكشف (1/ 379)، والمعجم (3/ 523).

(2) الضم قراءة الجمهور ، والكسر قراءة حمزة والكسائي والأعمش . ينظر: البحر (8/ 5) والكشف (1/ 379)، والمعجم (4/ 341).

(3) المعاني (1/ 5، 6).

(4) المعاني (1/ 6).

(5) ينظر: في اللهجات، ص: 97.

(6) ينظر: المعاني (1/ 6).

(7) ينظر: الحجة لابن خالويه، ص: 120، وإعراب ثلاثين سورة، ص: 17.

(8) المعاني (1/ 6).

(9) الكتاب (4/ 146)، وينظر: الكشف (1/ 379).

أما عند ابن جني فهي مما هجمت فيه الحركة على الحركة، وهي شاذة عنده لا يقاس عليها . ومثل له بما جاء في الكتاب ،فالهمزة كسرت لانكسار ما قبلها[1].

فالإتباع هنا ظاهرة صوتية ونطقية اقتضاها الانسجام الصوتي في سلسلة الكلام، ويحسن ألاّ يلتفت إلى من وصفها بالشذوذ.

• ومن الإتباع الحركي، المدبر والمقبل، إتباع حركة الدال لكسرة اللام في قوله تعالى: ﴿الحمدِ لِلهِ﴾ [الفاتحة: 2]، وكذلك إتباع حركة اللام لضمة الدال في (الحَمْدُ لُلهِ) . روى الفراء أنّ أهل البدو: «منهم من يقول: ﴿الحَمْدِ لِلهِ﴾ ومنهم من يقول: ﴿الحَمْدُ لُلهِ﴾ فيرفع الدال واللام»[2].

ثم احتج لمن كسر الدال بقوله:«وأما من خفض الدال من (الحمدِ) فإنه قال: هذه كلمة كثرت على ألسن العرب حتى صارت كالاسم الواحد ؛ فثقل عليهم أن يجتمع في اسم واحد من كلامهم ضمة بعدها كسرة، أو كسرة بعدها ضمة، ووجدوا أنّ الكسرتين قد تجتمعان في الاسم الواحد مثل الإبِل، فكسروا الدال ليكون على المثال من أسمائهم»[3].

وقد وافقه ابن خالويه في أنهم: «كرهوا أن يخرجوا من ضم إلى كسر فأتبعوا الكسرَ الكسرَ»[4]. وقراءة الحسن قد وافقت لهجة تميم[5]. ووصل الباحثون المحدثون إلى نتيجة وهي أنّ القبائل البدوية كانت تميل في عمومها إلى الانسجام الحركي، وكان الإتباع الحركي من خصائص لهجة تميم[6]. وعند ابن جني أنه قد دعاهم إيثار قرب الصوت إلى الإخلال بالإعراب كما في (الحمدُ لُله، والحمدِ لِله)[7]. ومع أنّ هذه الوجوه سائغة إلا أن ابن مجاهد رجّح قراءة الجمهور بقوله:

---

(1) ينظر: الخصائص (3/ 141).

(2) المعاني (1/ 3) ، قرأ بالكسر الحسن ورؤبة وزيد بن علي ، ينظر: إعراب ثلاثين سورة، ص: 39، والبحر (1/ 18)، والتبيان (1/ 5).

(3) المعاني (1/ 3).

(4) إعراب ثلاثين سورة، ص: 29، 30.

(5) ينظر: الظواهر اللهجية في قراءة الحسن البصري، ص: 120.

(6) ينظر: لهجة تميم، ص: 121.

(7) ينظر: الخصائص (2/ 147).

«لا يقرأ بشيء من ذلك إلا بما عليه الناس في كل مصر(الحمدُ لِلّه)، بضم الدال وكسر اللام»[1].

وضعفها العكبري في الآية، لأنّ فيه إتباع الإعراب البناء، وفي ذلك إبطال للإعراب[2]. ولا بأس في ذلك لأنّ العرب كانوا أهل سليقة فأتبعوا الكسرَ الكسرَ، وذلك لعدم الالتباس عليهم إذ لا يكون الإعراب دائماً دليلاً على المعنى. فالإتباع عندهم قد يكون مجرد مماثلة صوتية للتناسق الموسيقي .

وقراءة ضم الدال واللام على إتباع اللام الدال: (الحَمْدُ لُلهِ) عزيت إلى ابن أبي عبلة وقد وافقت قراءته لهجة ربيعة[3]. وهو من الإتباع المقبل، للتخفيف من ثقل الانتقال من الضم إلى الكسر بالتماثل عند التجاور. فحق اللام هنا أنْ تكسر مع الاسم الظاهر لكنها ضمت للإتباع، إلا أنّ الفراء احتج لها بأنهم: «أرادوا المثال الأكثر من أسماء العرب الذي يجتمع فيه الضمتان، مثل الحُلُم، والعُقُب»[4].

وقد ضعف العكبري هذه أيضاً لأن لام الجر متصل بما بعده، منفصل عن الدال[5]. إلا أن الفراء قد سوغ ذلك لأنها صارت كالاسم الواحد نظراً لكثرتها على ألسن العرب[6].

وعموماً فهذه الظاهرة كانت شائعة فيهم لما فيها من انسجام صوتي تتحقق به السهولة وسرعة الكلام، وقد عزا أبو حيان كثيراً من هذه الأمثلة إلى أزد شنوءة، وهم من قبائل البادية التي كانت سروات الحجاز»[7].

وأما ابن جني فقد شذذهما وأقرّ مخالفتهما للقياس والاستعمال ومع ذلك

(1) ينظر :إعراب ثلاثين سورة، ص: 30.
(2) ينظر: التبيان (1/ 5).
(3) ينظر: إعراب النحاس (1/ 120)، و التبيان (1/ 3)، والمزهر (1/ 225)، ومدرسة الكوفة، ص: 340، والمعجم (1/ 149).
(4) المعاني (1/ 4).
(5) التبيان (1/ 5).
(6) المعاني (3/ 4).
(7) ينظر اللهجات العربية في القراءات القرآنية (الراجحي)، ص: 152.

علل هذا الإتباع، بقوله: «فلما اطرد هذا ونحوه لكثرة استعماله، أتبعوا أحد الصوتين الآخر، وشبهوهما بالجزء الواحد؛ وإن كانا جملة من مبتدأ وخبر، فصارت (الحمدُ لُلهِ) كعُنُق وطُنُب، و(الحمدِ لِله) كإبِل وإطِل»[1].

والإتباع المقبل أقيس من الإتباع المدبر، لأنّ حركة الإعراب أقوى فهي تغلب حركة البناء الأضعف[2]. ويلحظ من موافقة ابن جني وغيره كابن خالويه والزمخشري وأبي البقاء للفراء أنهم قد تأثروا به، ولا غرو في ذلك لأن الفراء من الرواد الأوائل لتوجيه القراءات.

• روى الفراء إتباع الكسرِ الكسرَ في قراءة (بنِعِماتِ) في قوله تعالى: ﴿بِنِعْمَتِ ٱللَّهِ﴾ [لقمان: 31]، لكنه رجح قراءة المفرد، لأنّ العرب قلما تفعل«ذلك بـ(فِعْلَة) أنْ تجمع على التاء إنما يجمعون على فِعَل، مثل سِدرةٍ: سِدَر. . .، وإنما كرهوا جمعه بالتاء لأنهم يُلزمون المصدر نفسهم كسر ثانيه إذا جمع، كما جمعوا ظلمة ظُلُمات، فرفعوا ثانيها إتباعاً لرفع أولها . . ، فلما لزمهم أن يقولوا: بِنِعِمات، استثقلوا أن تتوالى كسرتان في كلامهم، لأنا لم نجد ذلك إلا في الإبِلِ وحدها . وقد احتمله بعض العرب، فقال: نِعِمات وسِدِرات»[3]. وإذا قال الفراء بقلة (نِعِمات) بإتباع الكسرَ الكسرَ، كراهة توالي الكسرتين . فإنّ سيبويه قد أشار إلى ذلك[4] . وجاء في اللسان[5] أنّ نِعَمات بفتح العين أكثر من كسرها في الكلام لخفتها. وقال الفيومي: «وجمعها بالتاء قليل، وإذا جمعت فتحت العين، وفي لغة تكسر للإتباع، ودلالتها التقليل»[6].

وقد جاز في عين فعلات: الفتح والكسر والسكون، إذا كان فاء مفردها مكسورة[7].

---

(1) المحتسب (1/ 37).
(2) ينظر: المصدر نفسه.
(3) المعاني (2/ 329، 330).
(4) ينظر: الكتاب (3/ 580، 581).
(5) اللسان (نعم).
(6) خاتمة المصباح المنير، ص: 698.
(7) ينظر: الكشاف (3/ 503)، والصرف (د. الضامن)، ص: 249.

ويبدو من وصفه لإتباع الكسرَ الكسرَ بالثقل في كلمة واحدة، أنّ هذا الإتباع سائغ في كلمتين ولا يعد ثقيلاً، كما في (الحمدِ لِلّه)، حيث لم يرمه بالثقل كما رمي به هنا في كلمة واحدة.

• رويت قراءة نون (ياسينِ) بالكسر في قوله تعالى: ﴿يسٓ ۝١ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ﴾ [يسٓ: 1] [1]، أما الفراء فلم يؤيد هذه القراءة، ولم يرفضها بل وجهها واحتج لها، وعدّها من الانسجام والإتباع الصوتي بين الياء وحركة النون بتأثير المجاورة،بقوله: «ولو خُفض كما خُفض (جَيْرِ)، لا أفعل ذلك، خُفضت لمكان الياء التي في جَيْرِ»[2]. أي أنّ مجاورة الياء اقتضت جرّ الراء في (جيرِ) والنون في (ياسينِ) للتماثل والإتباع الصوتي.

أما العكبري فجاء توجيهه مخالفاً للفراء، إذ قال: « ومنهم من يكسر النون على أصل التقاء الساكنين»[3]. وذهب أبو حيان مذهب العكبري، وأشار إلى أنّ الجر على إضمار حرف الجر جائز عند الكوفيين[4]. والذي يبدو هو أنّ تناول الفراء لهذه الحالة من الجانب الصوتي كان أكثر توفيقاً، ولا سيّما التماثل الصوتي وأثر المجاورة في تنسيق الأصوات.

• وكذلك علل تحريك نون (ياسين) بالفتح، بالانسجام الصوتي بين الفتحة التي هي علامة الخفة، والسكون التي هي أصل الخفة . أي أن فتح النون جاء بعد السكون إتباعاً، تشبيهاً بالتناسق الصوتي في الأدوات التي صدرت عن السليقة العربية السلسة، قال الفراء: «وقد سمعت من العرب من ينصبها، فيقول: (ياسينَ والقرءانِ الحكيم) كأنه يجعلها متحركةً كتحريك الأدوات إذا سكن ما قبلها ؛ مثل: ليْتَ، ولعلَّ، ينصب منها ما سكن الذي يلي آخر حروفه»[5].

---

(1) قرأ بها ابن عباس والحسن، وابن أبي إسحاق، وأبو السمال، ونصر بن عاصم. ينظر: البحر (7/ 323)، إعراب القرآن للنحاس (2/ 707)، والمعجم (4/ 161).

(2) المعاني (2/ 371).

(3) التبيان (2/ 1078).

(4) ينظر: البحر (7/ 323).

(5) المعاني (2/ 371) قرأ بفتح النون عيسى بن عمر وابن أبي إسحاق ينظر: البحر(7/ 323)، والمعجم (4/ 161).

فالفتح عند الفراء جاء للتخفيف انسجاماً مع السكون التي تتطلب الخفة كذلك، وجاء رأي أبي حيان موافقاً له، بقوله: «فالفتح كائن طلباً للتخفيف»[1].

ب ـ الإتباع الحركي في الأفعال:

ومنه: كسر حرف المضارعة:

قال الفراء: «وقرأ يحيى بن وثاب ﴿فَأُمَتِّعُهُ قليلاً ثُمّ إضْطَرُّهُ﴾ [البقرة: 146]، بكسر الألف، كما تقول: أنا إعلَمُ ذلك»[2]. أشار الفراء بهذا الإيجاز إلى ظاهرة كسر أحرف المضارعة عند العرب، وهي ظاهرة لهجية معروفة بتلتلة تميم، أو بهراء[3]. وبهذا يدعم هذه القراءة بأنها ليست على خلاف لغة العرب.

قال سيبويه عن شيوعها: «وذلك في لغة جميع العرب إلا الحجاز، وذلك قولهم: أنت تِعلمُ ذاك، وأنا إعلَمُ، وهي تِعلمُ، ونحن نِعلمُ ذاك»[4].

وهذه الظاهرة تخص كل فعل مضارع ثاني ماضيه مكسور، نحو عَلِمت: تِعْلَمُ، وهي تِعلمُ. وتقل مع الياء[5]، ولم يُجز أحد الكسر في شيء كان ثانيه مفتوحاً[6]. أما بالنسبة للفعل: (إضْطرَّه) المبدوء بهمزة الوصل، فقد قال عنه سيبويه: «واعلم أنّ كل شيء كانت ألفه موصولة، مما جاوز ثلاثة أحرف في (فَعَلَ)، فإنك تكسر أوائل الأفعال المضارعة للأسماء ؛ وذلك لأنهم أرادوا أن يكسروا أوائلها كما كسروا أوائل (فَعِل) .فلما أرادوا الأفعال المضارعة على هذا المعنى كسروا أوائلها كأنهم شبهوا هذا بذلك»[7].

وهذه ظاهرة صوتية مفادها الإتباع الحركي لما بعدها طبقاً لعملية التماثل

---

(1) البحر (7/ 323).

(2) المعاني (1/ 78).

(3) ينظر: في اللهجات، ص: 139، وفصول في فقه العربية، ص: 124، والدراسات اللهجية والصوتية، ص: 217.

(4) الكتاب (4/ 110).

(5) ينظر: المحتسب (1/ 330)، والدراسات اللهجية والصوتية، ص: 217.

(6) ينظر: الكتاب (4/ 110).

(7) الكتاب (4/ 112)، ويريد سيبويه بأوائل (فَعل): الثلاثي المكسور الثاني، الذي يجوز فيه كسر أوله. وينظر: المحتسب (1/ 330)، والدراسات اللهجية والصوتية، ص: 218.

المدبر، لتحقيق نوع من الانسجام الصوتي. وقد عللها سيبويه بقوله: «وإنما كسروا الأوائل، لأنهم أرادوا أن تكون أوائلها كثواني (فَعِل)، كما ألزموا الفتح ما كان ثانيه مفتوحاً في (فَعَلَ)»[1].

وقد أصبحت تصاريف الفعل (علِمَ) ممثلاً لهذه الظاهرة كما يبدو من أمثلة سيبويه وابن جني وغيرهما، لذلك وجدنا الفراء كذلك يشبه (إضْطرّه) بـ(إعلَمُ) المكسور الأول.

وقد كثرت هذه الظاهرة في قراءة يحيى بن وثاب، في عديد من الآيات، ينظر: مثلاً قراءته: (إيسي) بكسر الهمزة في قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ ءَاسَىٰ عَلَىٰ قَوْمٍ كَٰفِرِينَ﴾ [الأعراف: 93]، وقراءة (إعهد) في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ﴾ [يس: 60][2].

(2) الإتباع والمزاوجة:

يقتضي الإتباع والمزاوجة مطابقة كلمة أُخرى، في حركاتها أو أصواتها أو بنيتها أو أي شيء آخر من أجل المشاكلة بين الكلمتين[3]، ومن ذلك: قراءة (قواريرا) الثاني بالألف في قوله تعالى: ﴿كَانَتْ قَوَارِيرَا ۝١٥ قَوَارِيرَا مِن فِضَّةٍ﴾ [الإنسان: 15، 16]، لأنهما جاءا بمعنى واحد وفي موقع إعرابي واحد، في السياق القرآني، فكان من الحق أن يتطابقا في البنية والحركة، كما قال الفراء: «وأهل الكوفة والمدينة يثبتون الألف فيهما جميعاً، وكأنهم استوحشوا أن يكتب حرف واحد في معنى نصب، بكتابين مختلفين»[4].

وقد تابعه ابن خالويه في هذا الرأي بقوله: «وأتبعها الثانية لفظاً لقربها منها، وكراهية للمخالفة بينهما»[5]. أي أنّ الإتباع والمزاوجة بينهما، كان يقف وراء زيادة الألف في الثانية، لذلك قال الزركشي إنّ الثاني نُوِّنَ «لأنّه لما نُوِّن

(1) ينظر: الكتاب (4/ 110)، والمحتسب (1/ 330).
(2) ينظر: البحر (4/ 347)، والمعجم (2/ 198)، واللهجات العربية (د. الجندي)، ص: 390.
(3) ينظر: الإتباع الحركي (رسالة ماجستير)، ص: 67.
(4) المعاني (3/ 214).
(5) الحجة، ص: 359.

(قواريرا) الأول، ناسب أنْ ينوّنَ (قواريرا) الثاني ليتناسبا. ولأجل هذا لم ينوّن (قواريرا) الثاني، إلا من يُنوّن (قواريرا)الأول»[1].

(خامساً) التماثل الكامل والإدغام

الإدغام:

ظاهرة صوتية تحدث نتيجة لتأثر أصوات ذوات مخرج واحد أو متجاور بعضها ببعض،فهو عند ابن جني «تقريب صوت من صوت»[2]. أما المحدثون فسموها المماثلة، أو تأثر الأصوات بعضها ببعض، وتعرف هذه الظاهرة بالتماثل الكامل. فالتماثل الكلي أو الجزئي بين المتجاورين تجعل أحد الصوتين يؤثر في الآخر، تأثيراً مقبلاً أو مدبراً. والشائع في لغة العرب أن يتأثر الأول بالثاني، ويترتب عليه فناء الأول في الثاني، بحيث ينطق بالصوتين صوتاً واحداً كالثاني، هذا في التأثر المدبر، وقد يتأثر الثاني بالأول، وهو ما لم يتعرض له القراء في كتبهم[3].

عبر الفراء عن الإدغام بألفاظ شتى، كالإدغام ومشتقاته، ولفظ (التشديد)، فالتشديد هو الإدغام، هو علامة لظاهرة الإدغام، قال في قراءة عبد الله بإدغام النونين في قوله تعالى): ﴿أتمدّونّي﴾ [النمل: 36] «فأدغم النون في النون فشددها»[4]، وقوله: « والقراء تقرأ ﴿يَخَطِّفُ﴾ [البقرة: 20]، بنصب الياء والخاء والتشديد»[5]، وقد قال الخليل من قبل:«التشديد علامة الإعراب»[6]. واستعمل الفراء أيضاً كلمة (الدخول) للتعبير عن الإدغام[7].

فالإدغام يمثل مظهراً من مظاهر التخفيف الصوتي عند العرب، وقد أدرك الفراء ذلك، فعزاه إلى ظاهرة الخفة والثقل، لأنّ التخلص من الأصوات الثقيلة في المخرج يقف وراء الإدغام، فقال عند توجيه الإدغام في قوله تعالى:

---

(1) البرهان (1/ 66).
(2) ينظر:القراءات (د. عبد الصبور شاهين)، ص: 156، 157 .
(3) ينظر: في اللهجات، ص: 70 .
(4) المعاني (2/ 293) .
(5) المعاني (1/ 17).
(6) العين (1/ 49).
(7) ينظر: المعاني (2/ 289) .

﴿كَمْ لَبِثْتُمْ﴾ [البقرة: 258]: «وقد جرى الكلام بالإدغام للثاء لقيت التاء، وهي مجزومة. وفي قراءة عبد الله: ﴿إِتَّخَذْتُمُ العجل﴾، و ﴿إِنِّي عُذْتُ بربّي﴾، فأدغمت الذال أيضاً عند التاء ،وذلك أنهما متناسبتان في قرب المخرج. والثاء والذال مخرجهما ثقيل، فأنزل الإدغام بهما لثقلهما، ألا ترى أن مخرجهما من طرف اللسان، وكذلك الظاء تشاركهما في الثقل، فما أتاك من هذه الثلاثة الأحرف فأدغم . . . والطاء والدال يدغمان عند التاء أيضاً ،إذا أسكنتا،كقوله: ﴿أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ﴾ [النمل: 22]، تخرج في اللفظ تاء، وهو أقرب إلى التاء من الأحرف الأُوَل، تجد ذلك إذا امتحنت مخرجيهما»[1].

ثم يسترسل ويؤكد الخفة والثقل في الإدغام وعدمه، بقوله: «وليس تركك الإدغام بخطإ، إنّما هو استثقال»[2]. فالإدغام إذن تخفيف وتركه استثقال ،وقال في موضع آخر: «فما ثقل على اللسان إظهاره فأدغم، وما سهل لك فيه الإظهار فأظهر ولا تدغم»[3].

فهو يهدف إلى التخفيف والسرعة في النطق، وبذل جهد أقل . وقد علل بعض المحدثين ذلك بأنه جاء «لتحقيق حد أدنى من الجهد ،عن طريق تجنب الحركات النطقية التي يمكن الاستغناء عنها»[4].

وفضلاً عن ثقل النطق، ثمة سبب آخر وهو توالي مثلين متحركين، قال ابن جني في ذلك: «إنّما فعلوا ذلك كراهة اجتماع مثلين متحركين»[5].

ويفهم ذلك من قول الفراء:«فأدغموا لما التقى حرفان متحركان من جنس واحد»[6]. كما في قراءة (حَيِيَ) في قوله تعالى: ﴿وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال: 42]. ويبدو أن الفراء أراد بالجنس: المثل، وذكر ابن جني، ذلك عند التقاء مثلين متحركين . وعند سيبويه: «كلما توالت الحركات أكثر كان الإدغام أحسن»[7].

---

(1) المصدر نفسه (1/ 172).
(2) المصدر نفسه .
(3) المصدر نفسه (2/ 354).
(4) دراسة الصوت اللغوي، ص: 333.
(5) المنصف (1/ 90).
(6) المعاني (1/ 411).
(7) الكتاب (4/ 437).

ومن الضروري لتحقيق الإدغام وجود علاقة بين الصوتين المتجاورين ،ليتمّ التأثير تماثلاً ،لأنّ الإدغام يتوقف على مقدار القرب والبعد بين الأصوات، فكلما تدانت حسن الإدغام، وهذه العلاقة ترجع إلى قرب المخرج أو اتحاده ، وأن يكونا من مجموعة واحدة، من الصوامت، أو المصوتات[1].

وقد أدرك الفراء ذلك فاشترط قرب المخارج بعضها من بعض ،قال في توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ﴾ [البقرة: 92]، و﴿وَإِنِّي عُذْتُ بِرَبِّي﴾ [الدخان: 20]: «وفي قراءة عبد الله :(إتَّخَتُّمُ العجل)، و(إنّي عُتُّ بربّي)، فأدغمت الذال أيضاً عند التاء ،وذلك أنهما متناسبتان في قرب المخرج»[2]. وقال في توجيه إدغام اللام عند النون:«وذلك أنها قريبة المخرج منها ، وهي كثيرة في القراءة»[3]. ويشترط في الإدغام إسكان الحرف المدغم إن لم يكن ساكناً، قال الفراء في ذلك:

«والطاء والدال يدغمان عند التاء أيضاً، إذا أسكنتا، كقوله: ﴿أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ﴾ [النمل: 22]، تخرج في اللفظ تاء»[4]. وفي موضع آخر في توجيه قوله تعالى: ﴿كَمْ لَبِثْتُمْ﴾ [البقرة: 258]، قال:«وقد جرى الكلام بالإدغام للثاء، لقيت التاء، وهي مجزومة»[5]، وعند الإدغام في كلمتين منفصلتين اشترط أن تكون ساكنة سكون البناء، لا الإعراب[6].

وفي تقسيم درجات الإدغام قال مكي: «إن الحروف المدغمات على ثلاثة أضرب: ضرب مدغم، فيه زيادة مع الإدغام، وذلك نحو الراء المشددة ،فيها إخفاء تكريرها مع الإدغام الذي فيها، فهو زيادة في الإدغام وزيادة في التشديد»[7].

(1) المنهج الصوتي، ص: 210.
(2) المعاني (1/ 172).
(3) المصدر نفسه (2/ 353).
(4) المعاني (1/ 172).
(5) المصدر نفسه .
(6) ينظر: المصدر نفسه (2/ 353).
(7) الرعاية، ص: 229.

وفي هذا الضرب الذي فيه زيادة مع الإدغام، قال به الفراء قبله عند توجيهه قراءة إدغام اللام في الراء: «وأما قوله: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِم﴾ [المطففين: 14]، فإن اللام تدخل في الراء دخولاً شديداً»[1]، إن قوله: دخولاً شديداً، يدل على فناء الصوت الأول فناء تاماً ،في الصوت الثاني بحيث لا يبقى أثر للمدغم، ويأتي هنا موضوع آخر، وهو أن الإدغام عند الفراء إدخال حرف في حرف آخر. وقال في موضع آخر عن إدغام التاء في الطاء مقبلاً: «قال بعض العرب: أحطّ: فأدخل الطاء مكان التاء»[2].

وقد اعترض ابن الجزري على من استعمل مصطلح الدخول، قال: «وليس بإدخال في حرف كما ذهب إليه بعضهم ،بل الصحيح أن الحرفين ملفوظ بهما كما وصفنا طلباً للتخفيف»[3].

ومن قبلهما قال به سيبويه: «والإدغام إنّما يدخل فيه الأول في الآخِر، والآخِر على حاله ،ويقلب الأول، فيدخل في الآخِر، حتى يصبح هو الآخِر، من موضع واحد»[4]. والإدغام في جذره اللغوي معناه الإدخال، قال مكي: «الإدغام معناه: إدخال شيء في شيء ،فمعنى أدغمت الحرف في الحرف، أدخلته فيه»[5]. وفي المختار: «أدغمتُ الفرسَ اللجامَ: أدخلته في فيه»[6].

ومنهم من وصف الإدغام بفناء صوت في صوت عند إدخال أحدهما في الآخر،بحيث لا تجد أثراً للأول .وقد قال الفراء قولاً يفهم منه هذا الفناء، قال: «والطاء والدال يدغمان عند التاء أيضاً إذا أسكنتا ،كقوله: ﴿أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ﴾ [النمل:22]، تخرج الطاء في اللفظ تاء، وهو أقرب إلى التاء من الأحرف الأُوَل، تجد ذلك إذا امتحنت مخرجيهما»[7].

---

(1) المعاني (2/ 354).
(2) المصدر نفسه (2/ 289).
(3) النشر (1/ 279).
(4) الكتاب (4/ 105).
(5) الكشف (1/ 143).
(6) مختار الصحاح: مادة (دغم).
(7) المعاني (1/ 172).

فالفناء حصل هنا لوجود تقارب أشدّ بين الطاء والتاء دون الأحرف الأخرى. إذن الإدغام هنا تام لذا وصف بالفناء، وقد يكون الإدغام ناقصاً عند غيره من الأصوات . فالفناء يحصل بين المتقاربين والمتجانسين دون المتماثلين، لأنّ الصوت الأول في المثلين يبقى بعد الإدغام بتمامه، تنقصه الحركة الفاصلة بينهما، التي تمنح زمنا معيناً بين الصوتين قبل الإدغام . فالذي يحصل هو قصر المدة الزمنية بعد الإدغام، أمّا الفناء فلا، فالصوتان الصامتان باقيان، وإن كانا مثلين.

أما الفناء فهو الواقع فعلاً في إدغام المتقاربين والمتجانسين، فمثلاً لا تجد أثراً للذال بعد إدغامه في التاء، ففي قراءة الإدغام روى الفراء: ﴿إِتختُّم﴾ [البقرة: 92] وهي في قراءة المصحف: ﴿ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ﴾، وفي إدغام الظاء في التاء دون أثر، قراءة ﴿أَوَعَتَّ﴾ [الشعراء: 136]، وقراءة المصحف ﴿أَوَعَظْتَ﴾، لقد رأينا فناء الأول في الثاني، فلم يبق أثر لصوتي الذال والظاء غير التعويض الموقعي لهما بالتاء، ولا يشم منهما سوى ما يشوب التاء شيء من فخامة الظاء في (أوعظت).

وبقاء هذه الشائبة عند الإدغام مثل الغنة، والإطباق، والاستعلاء، لبعض الأصوات، جعل علماء العربية وعلماء التجويد يسمون هذا النوع: بالإدغام الناقص، كبقاء الإطباق عند إدغام الطاء في التاء، أو بالعكس، كما في قراءة (أحطّت) مع بقاء شائبة الإطباق مع التاء، وقد سماها ابن الحاجب بـ(الإخفاء)، قال الرضي نقلاً عنه: «والحق إنه ليس مع الإطباق إدغام صريح، بل هو إخفاء يسمى بالإدغام لشبهه به»[1].

ويرى د. غانم قدوري أن مصطلح الإدغام الناقص أدق من كلمة الإخفاء، التي لها معنى محدد يتصل بأحكام النون الساكنة فقط[2].

ولا يكفي القول بأن (الإخفاء) حالة بين الإدغام والإظهار في توضيح الطبيعة الصوتية لما يجري في مثل (أحطت).

إن وصف الطاء والتاء في (أحطّت) بأنه إدغام رأيٌ صائب، وكذلك كل

(1) شرح الكافية للرضي(3/ 282).

(2) ينظر الدراسات الصوتية، ص: 421، 422.

الأمثلة التي تشبهه، وقولهم بأنه ناقص، رأي دقيق وصائب، لبقاء شائبة الإطباق في النطق.

إلا أن الفراء قد وضع مصطلحاً آخر جمع بين الإدغام والإخفاء، وهو (الإدغام الخفي)عند توجيهه قراءة ﴿يَخْطَّفُ﴾ [البقرة: 20]، قال: « وأما من جمع بين الساكنين، فإنه كمن بنى على التبيان، إلا أنه إدغام خفي»[1].

فالجمع بين الساكنين مانع من الإدغام التام في الحرف الثاني، لهذا وصفه بالخفي لعدم ظهور الإدغام الكامل كما في غيره . وذكر أن بعض قراء أهل المدينة يسكن الخاء والطاء، فيجمع بين ساكنين، فيقول (يَخْطَّفُ)[2].

ولكن العكبري عده ضعيفاً لما فيه من الجمع بين الساكنين[3].

وإذا جئنا إلى مسألة وقوع الساكن قبل الحرف المدغم إذا كان صامتاً غير مصوت ،فقد أثارت هذه المسألة جدلاً بين العلماء لما فيها من الجمع بين الساكنين، فقاموا بتوجيهها منذ سيبويه، وقد أوّلها ابن مجاهد في السبعة بالإخفاء[4]. وكذلك ابن الجزري أوّلها بالإخفاء وهو الرّوم، وبالاختلاس أيضاً[5]، وحملها النحويون على الإخفاء، لأنّ الإخفاء قريب من الإدغام، كما ذكر الرضي والبصريون[6].

وهذا الإدغام عسير حقاً، غير أنَّ الجهاز الصوتي باستطاعته أن يؤدي ذلك باجتهاد كما استطاع قراء القرآن ترويض أنفسهم عليه إلى اليوم[7]. بيد أنَّ الفراء لم ينكر هذه القراءة ،وإنّما وجهها توجيهاً صوتياً، على أنه من الإدغام الخفي، وإن كان ظاهر اللفظ يوحي بأنه بني على التبيان لا الإدغام.

---

(1) المعاني (1/ 18).

(2) ينظر: المعاني(1/ 18). وينظر للقراء : مختصر شواذ القراءات، ص: 3، والمعجم (1/ 177).

(3) ينظر: التبيان (1/ 37).

(4) ينظر: السبعة، ص: 122.

(5) ينظر: النشر (1/ 298).

(6) ينظر: من أعلام البصرة : أبوعمرو بن العلاء،(د. زهير غازي)، ص: 87 .

(7) أثر القراءات في الأصوات (د. عبد الصبور شاهين)، ص: 185 .

ويعزى هذا النوع من الإدغام إلى أحد القراء السبعة المشهورين وهو أبو عمرو بن العلاء (ت154هـ).

وذكر ابن الجزري أن ابن مجاهد كان يرى أن هذا النوع من الإدغام لا يطيقه سوى الحاذقين من القراء[1].

على الرغم من أنَّ الإدغام طلب للخفة، إلا أنّ هذا متوسط بين الإدغام والبيان، لعله أريد به تصوير شدة موقف خطف أبصار هؤلاء المنافقين[2]، كما هو دأب التصوير الفني في القرآن الكريم، علماً أن الثقل الباقي بعد الإدغام ليس شيئا مشيناً، وإنّما يستوجب المقام هذا التصوير الصوتي المصور للموقف.

إدغام المتماثلين

واشترط الفراء في إدغام المثلين أن يكونا متحركين، حيث قال: «فأدغموا لما التقى حرفان متحركان من جنس واحد»[3].

• وأشار الفراء إلى أحكام الإدغام عند توجيهه القراءات القرآنية، منها جواز إدغام المثلين وفكّه، في قراءة (حيّ) بالإدغام من قوله تعالى: ﴿وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال: 42]. قال: «كتابتها على الإدغام بياء واحدة، وهي أكثر قراءة القراء، وقد قرأ بعضهم ﴿حَيِيَ عن بيّنة﴾ بإظهارها[4]، وإنّما أدغموا الياء مع الياء، وكان ينبغي لهم ألاّ يفعلوا، لأنّ الياء الآخرة لزمها النصب في (فَعَلَ)»[5].

وكذلك إجازته الإدغام في حالة إسناد الفعل إلى ألف الاثنين، لتحرك الياء الثانية بحركة لازمة، إذ قال: «ويجوز الإدغام في الاثنين، للحركة اللازمة للياء الآخرة، فتقول للرجلين: قد حيّا، وحيِيا»[6].

---

(1) النشر (1/ 292).

(2) قال تعالى في وصفهم: ﴿يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ ۖ كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْا۟ فِيهِ وَإِذَآ أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا۟ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٠﴾﴾ (البقرة: 20).

(3) المعاني(1/ 411).

(4) قرأ بها نافع وعاصم وابن محيصن. ينظر: السبعة، ص: 307، والمعجم(2/ 268).

(5) المعاني (1/ 411).

(6) المصدر نفسه (1/ 411).

وقد بين الفراء كما مرّ أنّ إدغام المثلين في قراءة (حيَّ)، يستوجب الحركة اللازمة للياء الآخرة، فإن كانت حركتها غير لازمة ،كحركة الإعراب، وجب فك الإدغام مثل: لن يُحْيِيَ[1].

وقد أكد الفراء وجود الحركة اللازمة للحرف الثاني شرطاً للإدغام بإجماع العرب على ذلك، بقوله: «وقد اجتمعت العرب على إدغام التحية والتحيات بحركة الياء الآخرة فيها كما استحبوا إدغام عَيَّ، وحَيَّ، بالحركة اللازمة فيها»[2].

ثم يسترسل في عد الحركة اللازمة شرطاً لجواز إدغام المثلين في المضارع، قال: «وقد يستقيم أن تدغم الياء والياء في يحيا ويعيا، وهو أقل من الإدغام في (حَيّ) لأنّ (يحيا) يسكّن ياؤها إذا كانت في موضع رفع، فالحركة فيها ليست لازمة، وجواز ذلك أنك إذا نصبتها كقول الله تبارك وتعالى: ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْۦِۦَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [القيامة: 40]، استقام إدغامها ها هنا، ثم تؤلف الكلام، فيكون في رفعه وجزمه بالإدغام، فتقول: هو يُحِيُّ ويُميت، أنشدني بعضهم[3]:

وكأنها بين النساء سَبيكَة تمشي بسُدّة بيتها فتَعْيَّ

وكذلك يَحَيَّان، ويَحَيُّون»[4].

وأشار ابن خالويه إلى أن الفراء ذكر جوازه، وقال إن أهل البصرة وسيبويه وأصحابه لا يجيزون إدغام (يُحيي) لسكون الثانية، ولا يعبأون بالفتحة في الياء لأنّها حركة إعراب غير لازمة[5].

بعد أن رأينا الآراء المخالفة للفراء في منع إدغام (يُحيي) لوجود حركة غير لازمة، تبيّن أن منهج الفراء في هذا الإدغام أقرب إلى المنهج الوصفي، الذي يأخذ بكل ما نطق به العرب بجميع مستوياته نثراً وشعراً، دون رفض لأية صورة كلامية، ويؤيد رأيه ورود قراءة ﴿يُحِيَّ﴾ بالإدغام في سورة القيامة (40)[6].

(1) ينظر الصرف (د. حاتم الضامن)، ص: 360 .
(2) المعاني (1/ 412).
(3) لم أقف على قائله ، ينظر: المحتسب (2/ 269)، واللسان (مادة : عَيَّ).
(4) المعاني (1/ 412).
(5) ينظر: المعجم (5/ 254)، ومختصر شواذ القراءات، ص: 165.
(6) ينظر: مختصر شواذ القراءات، ص: 165، والبحر (8/ 391)، والمعجم (5/ 254).

ووجه منع المثلين من الإدغام في حالة الإسناد إلى واو الجماعة، لاختلاف حركة المثلين بين الرفع والكسر، قال: « وينبغي للجمع ألاّ يدغم لأنّ ياءه يصيبها الرفع، وما قبلها مكسور»[1]. وقد وجه العكبري منع إدغام الجمع، وجواز قراءة الإظهار بتوجيه يوافق توجيه الفراء عندما قال: «إن حركة الحرفين مختلفة . . . واختلاف الحركتين كاختلاف الحرفين»[2].

ولكن الفراء على الرغم من تمسّكه بتلك القواعد، لا ينسى أنه واصف هنا، وليس مقنناً ،لذلك قال: «ربما أظهرت العرب الإدغام في الجمع، إرادة تأليف الأفعال، وأن تكون كلها مشددة، فقالوا في (حَيِيَت): حَيُّوا، وفي (عَيِيَت): عَيُّوا، أنشدني بعضهم[3]:

يَحِدْنَ بنا عن كل حَيٍّ كأننا أخاريس عَيُّوا بالسلام وبالنَّسْبِ

يريد النَسَب.»[4].

إدغام المتقاربين

لقد ترك لنا الفراء نوافذ مهمة، ليُبدي لنا من خلالها تحليله الصوتي، لتصور ظاهرة الإدغام عنده، منها: مجاورة صوت لصوت ،ثم التأثير المقبل والمدبر، نتيجة للتناسب بينهما في المخرج، وإسكان الحرف الأول، ثم الجنوح نحو الخفة، والفرار من الثقل.

هذه بعض نوافذ لفكره الصوتي عن الإدغام. وليس من الضروري تكرار تلك الأفكار مع كل مسألة من مسائل التوجيه الصوتي لقراءات الإدغام. وإنما يُستغنى بما عُرض من أفكاره عن طبيعة الإدغام من قبلُ، قبلَ أن نسير معه خطوة خطوة لتوجيه ظاهرة الإدغام في القراءات.

تحدث ظاهرة الإدغام بين صوتين مختلفين، في كلمة واحدة أو في كلمتين، واشترط اللغويون لتحقيق الإدغام أو المماثلة الكاملة أن يكونا متقاربين،

---

(1) المعاني (1/ 411).

(2) التبيان (2/ 626).

(3) لم أقف على قائله. ينظر: اللسان (مادة : عَيَّ) .

(4) المعاني (1/ 412، 411).

والتقارب إما أن يكون من مخرج واحد أو من مخرجين متلاصقين[1].

ففي حالة التجانس أو التقارب بين الصوتين فإنّ أحدهما يؤثر في الآخر، ويمنحه شيئاً من خصائصه أو كلها، ثم تتجه نحو التماثل التام على مراحل.

إنّ عملية الإدغام عند الفراء تجري في مرحلتين، فإذا كان الحرف الأول ساكناً، يحول الحرف الأول إلى مثل الثاني، أو الثاني إلى الأول، وقد عبر عن ذلك بعضهم بـ«تحقيق المماثلة بين الصوتين المراد إدغامهما إن لم يكونا متماثلين فعلاً»[2].

فهو قد يذكر مرحلة التحويل: «كما يحولون الظاء تاءً، في قوله: ﴿أَوَعَتَّ أم لم تكن من الواعظين﴾ [الشعراء: 136]»[3]، أو لا يذكرها، ويكتفي بكلمة الإدغام أو بالتشديد: «وفي قراءة عبد الله: ﴿اتختُّم العِجْلَ﴾ [البقرة: 92]، ﴿وإنّي عُتُّ بربي﴾ [الدخان: 20]، فأدغمت الذال أيضاً عند التاء»[4].

إذن يقف التأثر وراء عملية المماثلة الكاملة، أو تحويل الأول إلى الثاني وبالعكس، ثم فناؤه فيه ؛ هذا هو الإدغام في جميع مراحله التأثرية للمجاورة، وقرب صوت من صوت ثم تقريبه كما وصفه ابن جني . وهذا هو رأي الفراء في كل ذلك وسنذكر توجيهه الصوتي للقراءات من هذا المنطلق فيما يأتي:

1 ـ التماثل المقبل والإدغام:

قد يكون التأثير مقبلاً، أي يحول الثاني إلى مثل الأول، مثل: تحويل تاء الافتعال إلى مثل فائه نحو: إذ تَكَر: اذ دَكر: اذ ذكر: اذّ كر، بالإدغام، أي أنَّ التاء مهموس جهرت بتأثير الذال، فأصبحت دالاً؛ ثم قلبت ذالاً، لتحقيق الإدغام أو التماثل التام.

قال الفراء في توجيه قراءة (أحطّ) بالإدغام، في قوله تعالى: ﴿أَحَطتُ بِمَا لَمْ

(1) ينظر: المنهج الصوتي، ص: 208.

(2) دراسة الصوت اللغوي، ص: 332.

(3) المعاني (1/ 172).

(4) المصدر نفسه .

﴿تُحِطْ بِهِۦ﴾ [النمل: 22]: «قال بعض العرب: أحطّ، فأدخل الطاء مكان التاء»[1]، أي بإدغام التاء في الطاء إدغاماً تقدمياً، وقد قرأ بها جمع من القراء ،منهم: نافع، وابن كثير وأبوعمر ووغيرهم[2].

والتأثر المدبر هو الشائع في العربية، لأنَّه كما قال سيبويه: «أصل الإدغام أن يدغم الأول في الآخِر»[3]. إلا إذا كان الأول أقوى فيجوز المدبر، فالطاء مجهور، والتاء مهموس ؛ فالطاء أقوى لذا جهرت التاء فتحولت إلى الطاء تماثلاً، ثم أدغمتا جوازاً، ثم يقول الفراء مؤكداً تأثير مجاورة الطاء في التاء تأثيراً تقدمياً لأجل المماثلة الكاملة:«ومن العرب من يحول التاء إذا كانت بعد الطاء طاءً، فيقول: أحَطّ»[4]، غير أنّ الطاء المحولة من التاء مع اكتسابها الجهر يشوبها ضعف يدنيها من التاء المهموسة[5].

وبصدد هذه القراءة نفى د. غانم قدوري ورود القراءة بها، بعد أن ذكر ثلاث صور للإدغام في (أحطّت): أحتّ، وأحطّ، وأحطّت بإخلاص الطاء والتاء مع إطباق التاء، وقصر القراءة على الوجه الثالث[6].

2 ـ التماثل المدبر والإدغام:

التأثير المدبر أو التماثل المدبر هو الشائع في لغة العرب[7]، ولا سيما في صيغة افتعل، في كلمة واحدة، أو في كلمتين عندما يختلف الصوتان المتجاوران، ولكن لوجود آصرة القربى في المخرج أو الصفة تتماثلان ثم تدغمان، كما في: اذ تكر: اذ دكر: اذْ دَكر: ادّ كر، بالإدغام.

---

(1) المصدر نفسه (2/ 289).

(2) ينظر المعجم (3/ 464)، وفي روح المعاني للآلوسي (17/ 180): بإدغام التاء في الطاء ، مع بقاء صفة الإطباق ، وليس بإدغام حقيقي .

(3) الكتاب (4/ 467).

(4) المعاني (2/ 289).

(5) ينظر الدراسات اللهجية والصوتية، ص: 171.

(6) ينظر: الدراسات الصوتية، ص: 420 ـ 421 ، ولكن الناظر في المعجم (3/ 464) يجد أنّ القراءات الثلاث قد وردت في أمهات الكتب كالكشاف ينظر: (3/ 359).

(7) ينظر دراسة الصوت اللغوي، ص: 333.

فالذال والتاء من مخرج واحد، مع الاختلاف في الصفة، فبعد أن تجهر التاء المهموسة لجهر الذال يتحول إلى الدال، ثم تدغم الذال في الدال ؛ أو بالأحرى تتحول الذال دالاً تماثلاً، ثم الإدغام معاً.

قال الفراء في توجيه قراءة (أَحَتُّ) في قوله تعالى: ﴿أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ﴾ [النمل: 22] «والعرب إذا لقيت الطاء التاءَ، فسكنت الطاء قبلها ،صيّروا الطاء تاءً، فيقولون: أحتُّ»[1]، على نحو: أَحَطْتُ: أَحَتْتُ:أَحَتُّ، بالإدغام.

بعد توافر الشرط الأول لإدغام المتقاربين وهو سكون الأول، يحول الأول إلى مثل الثاني لأجل المماثلة لقرب مخرجيهما، فتأثرت الطاء بالتاء مدبراً، فهمست الطاء لأجل التاء، فصارت: أحتُّ.

• وكذلك الإدغام المدبر بمماثلة التاء للطاء بعد إسكانها لكثرة الحركات، في قراءة حمزة: ﴿بيَّتْ طائفة﴾ [النساء: 81]، وعبارته: «وقد جزمها حمزة، وقرأها (بيَّتْ طائفة)، جزمها لكثرة الحركات، فلما سكنت التاء اندغمت في الطاء»[2].

جهرت التاء لمجاورة الطاء بعد إسكانها، تمهيداً لإبدالها طاءً، ثم أدغمت بعد المماثلة، وهذا عند القدماء، أما عند المحدثين فكلاهما مهموس.

لقد فرغ الفراء من هذه المراحل، إذ قام بربط الإدغام بالإسكان، بعد أن وجد أن الأسباب الأخرى لا تصلح لتعليل القراءة، ولم يبق إلا مفتاح الإدغام الذي هو إسكان الحرف، فلا إدغام إلا بعد إسكان الحرف؛ لهذا ربط الإدغام بإسكان التاء.

• وفي (الظاء والتاء)، قال الفراء: «كما يحولون (الظاء) (تاءً)، في قوله: ﴿أوعَتَّ أم لم تكنْ مِنَ الواعِظين﴾ [الشعراء: 136]. على نحو: أوَعَظْتَ: أوَعَتْتَ: أوَعَتَّ، بالإدغام[3].

• وفي إدغام (الثاء والذال) في التاء يؤكد التخلص من الأصوات الثقيلة في

---

(1) المعاني (2/ 28).

(2) المعاني (1/ 279)، قرأ بها نافع وابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة ، ينظر المعجم (3/ 464).

(3) قرأ بها أبو جعفر والكسائي وعاصم وابن محيصن . ينظر: البحر (7/ 33)، الجامع للقرطبي (13/ 125)، والمعجم (3/ 442).

المخرج، بتغليب الأصوات الخفيفة المخرج، لوجود تناسب في قرب المخارج، قال: «وقوله: (كَمْ لَبِثْتَ) وقد جرى الكلام بالإدغام للثاء، لقيت التاء، وهي مجزومة، وفي قراءة عبد الله ﴿اتخَتُّمُ العجل﴾ [البقرة: 92]، ﴿وإنّي عُتُّ بربي﴾ [الدخان: 20]، فأدغمت الذال أيضاً عند التاء، وذلك لأنّهما متناسبتان في قرب المخرج، والثاء والذال مخرجهما ثقيل، فأنزل الإدغام بهما لثقلهما، ألا ترى مخرجهما من طرف اللسان»[1].

وقد ذهب مكي إلى أن الإدغام حسن لاعتدال الصوتين في المخرج والصفة، بمقابلة شدة التاء لجهر الذال، وهمسها لرخاوتها[2].

• وقرأ بالإدغام (تشّابَهَتْ)، في قوله تعالى: ﴿تَشَٰبَهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [البقرة: 118]، كل من ابن أبي إسحاق وأبي حيوة[3].

لم يُجز الفراء تشديد التاء، لأنّه كما قال: «ولا يجوز تشّابهت بالتثقيل، لأنّه لا يستقيم دخول تاءين زائدتين في تفاعلت، ولا في أشباهها»[4].

ولكنه وجّه تشديد الشين بأن الفعل للاستقبال، فالتاء الأولى لاصقة المضارع، والثانية تاء الافتعال، فتصبح (تتشابه) فتدغم الثانية فتكون مشددة، قال الفراء: «وإنّما يجوز الإدغام، إذا قلت في الاستقبال (تتشابه) عن قليل، فتدغم التاء الثانية عند الشين»[5]، عن قليل: أي قليل من العرب أو من القراء.

فالتاء صوت انفجاري مهموس، مخرجه من طرف اللسان وأصول الثنايا العليا، أما الشين فصوت احتكاكي مهموس، مخرجه من أول اللسان، وجزء من الحنك الأعلى[6]. وقد أبدلت التاء الثانية شيناً ثم أدغمتا بعد التماثل وأسكن الأول . وفُسّرَ ذلك بأن مخرج التاء انتقل إلى وسط الحنك مع السماح للهواء بالمرور لتصير رخوة كالشين؛ وبهذا اتحد الصوتان همساً ورخاوةً ومخرجاً، فتم

(1) المعاني(1/ 172).
(2) ينظر: الكشف (1/ 160).
(3) ينظر: البحر (1/ 367)، ومجمع البيان (1/ 435).
(4) المعاني (1/ 75).
(5) المصدر نفسه (1/ 75).
(6) ينظر: علم اللغة (د. السعران)، ص: 168، 193.

الإدغام[1]. ويبدو أن صفة التفشي قوة للشين، وهي التي مكنت الشين من التأثير في التاء[2] ،لأنَّ منطقة الهواء في الفم عند النطق بالشين أوسع منها عند النطق بالتاء، لأنَّ التاء صوت انفجاري ينحبس الهواء عند نطقه بالتقاء طرف اللسان بأصول الثنايا العليا.

• وشبيه ذلك قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ﴾ [الفرقان: 25]. روى الفراء أنه: «يُقرأ (تشّقق) بالتشديد»[3]. ثم يوجه تشديده، إذ قال: «فمن قرأ (تشّقّقَ) أراد (تتشقق) بتشديد الشين والقاف، فأدغم، كما قال: ﴿لَا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [الصافات: 9]»[4].

فقال الفراء عن إدغام التاء في السين بعبارة التشديد: «وقوله ﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ﴾، قرأها أصحاب عبد الله بالتشديد على معنى يتسمّعون»[5].

وكذلك روى الفراء إدغام التاء عند السين في صيغة تتفاعلون: «وقرأ بعضهم ﴿تسَّاءلون به﴾ [النساء: 1]، يريد: تتساءلون به، فأدغم التاء عند السين»[6].

وكذلك حكى الفراء قراءة (تزّاورُ) [الكهف: 17]، بإدغام التاء في الزاي، وهي بمعنى (تتزاور)، وقرأ بعضهم (تَزْوَرُّ)، وبعضهم (تَزْوارُّ) مثل: تَحمرُّ وتحمارُّ[7].

ويمكن أنْ نقول: إنّ طلب الخفة يقف وراء تجافي ألسنة هؤلاء المُدغِمينَ عن التاء،وغلبة صوت الزاي والسين والشين ؛ لما في التاء من الشدة، فتحولت إلى صوت رخو، فكان أن جرى على ألسنتهم قلب الشديد إلى رخو يناسب فاء الفعل، فأبدلوا مع الزاي زاياً، ومع السين سيناً ومع الشين شيناً، ليرتفع اللسان من موضع واحد.

(1) ينظر: الأصوات اللغوية (د. إبراهيم أنيس)، ص: 139 .
(2) ينظر الكشف (1/ 137).
(3) المعاني (2/ 267).
(4) المصدر نفسه (2/ 267).
(5) المصدر نفسه (2/ 382).
(6) المعاني (1/ 253)، وقرأ بها نافع وابن كثيرو أبوعمرو، وغيرهم . ينظر: الإتحاف، ص: 185، والمعجم (1/ 479).
(7) ينظر: المعاني (2/ 136). قرأ بها ابن كثير ونافع وأبوجعفر ، ينظر: السبعة، ص: 388 ، والمعجم (3/ 90).

ولمكي رأي آخر وهو أنّ الصفير يقوي السين، والتاء شديدة، فالصفير والشدة متساويان، مع أنّ الصفير أقوى، فحسن الإدغام ؛ لأنّك لاتذهب بالتاء إلى ضعف، بل إلى حالة من القوة والضعف[1].

أما العكبري فيرى أنه: «أبدلت التاء سيناً فراراً من تكرير المثل، والتاء تشبه السين في الهمس»[2].

• ومن إدغام المتقاربين في كلمتين منفصلتين: إدغام الراء عند اللام، والباء عند الميم في قوله تعالى: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: 284] حكى الفراء أنهما تقرءان: «جزماً على العطف، ومسكّنة تشبه الجزم، وهي نية الرفع، تدغم الراء من (يغفر) عند اللام، والباء من (يعذب) عند الميم»[3]. وقد نبّه على ضرورة إسكان الحرف قبل التماثل، ثم شبه إدغامهما بإدغام المتماثلين: الباءين والراءين ؛ في كلمتين منفصلتين بقوله: «كما يقال: ﴿أو رَأيتَ الذي يُكذِّبُ بالدِّين﴾ [الماعون: 1]، وكما قرأ الحسن: ﴿شهرْ رَّمضان الذي﴾ [البقرة: 185]»[4]. ولا يتم الإدغام عند الفراء إلا بعد الإسكان ثم مماثلة الأول للثاني، وهذا من التماثل المدبر . والذي سوّغ إدغام الراء في اللام، أي إبدال الراء لاماً هو: كونهما من مخرج واحد، وهما مجهوران، شديدان، مع فارق وهو تكرار الراء ؛ والراء من أوضح الأصوات الساكنة في السمع، فهي لهذا تشبه اللام والميم والنون، وبترك التكرار يحصل التماثل الكامل أو الإدغام، ولا تدغم الراء في القرآن إلا في اللام[5] وكذلك تدغم (الباء في الميم)،في ﴿يعذب من يشاء﴾، بعد إسكان الباء تبدل ميماً، لأجل المماثلة التامة ؛ لأنّهما صوتان شفويان، ولا فرق بينهما سوى أن الباء شفوي، والميم أنفي.

• وفي إدغام التنوين في اللام في قوله تعالى: ﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾ [النجم: 5]،

---

(1) ينظر: الكشف (1/ 150).

(2) التبيان(1/ 326).

(3) المعاني (1/ 206).

(4) المصدر نفسه ، وينظر في قراءة الحسن : (شهرَّمضان): الإتحاف، ص: 148، والمعجم (1/ 287)، وقرأ بها أبو عمرو أيضاً.

(5) ينظر: الأصوات اللغوية، (د. إبراهيم أنيس)، ص: 145.

رَوى «أنّ الأعمش قرأ: (عادَ لّولى)، فجزم النون ولم يهمز (الأولى) . وهي قراءة أهل المدينة، جزموا النون لما تحركت اللام. . .»[1]؛ فالنون مخفوضة في قراءة المصحف، وهنا سكنت لتحرك اللام بحركة الهمزة المحذوفة، فأدغمت في اللام ؛ فإسكانها هنا معناه: إدغامها في اللام لتحركها، وإنّ إدغام النون الساكنة والتنوين في اللام جائز، لأنّهما متلاصقان في مخرجيهما، وهما متساويان في الجهر والشدة[2].

موقف الفَرّاء من الإدغام في كلمتين منفصلتين

عند توجيه قراءات الإدغام في كلمتين منفصلتين، رجّح الفراء التبيان والإظهار على الإدغام، لأنَّ أصل الإدغام عنده أن يكون الصوتان من كلمة واحدة، وخاصة في القراءة، إذ قال عند توجيهه لقراءة قوله تعالى: ﴿قلْ هل تّرَبّصون بنا إلاّ . . .﴾ [التوبة: 52]، بإدغام اللام عند التاء: «والعرب تدغم اللام من (هل) و(بل) عند التاء خاصة . وهو في كلامهم عالٍ كثير ؛ يقول: هل تدري، وهتّدري، فقرأها القراء على ذلك . وإنّما أستَحِبُّ في القراءة خاصة تبيان ذلك»[3].

وقد علّل الفراء تفضيله التبيان على الإدغام من وجهتين: وجهة تركيبية، ووجهة مقامية، فالتركيبية لأنَّ الصوتين من كلمتين منفصلتين، ومقامية لأنَّ مقام القرآن لا يليق به إلاّ التبيان.

فعلّل أولاً ترجيحه بصورة عامة بقوله: «لأنّهما منفصلان ليسا من حرف واحد»[4]. وفي إدغام اللام عند النون والتاء قال: « وإظهارهما جائز، لأنَّ اللام ليست بموصولة بما بعدها كاتصال اللام من (النار) وأشباه ذلك . وإنّما صرت أختار ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ﴾ [المائدة: 112]، و﴿بَلْ نَظُنُّكُمْ﴾ [هود: 27]، فأُظهرُ»[5].

---

(1) المعاني (3/ 102)، وقرأ بها نافع وأبوعمرو وأبو جعفر وورش وغيرهم ، ينظر: السبعة لابن مجاهد، ص: 615 ، والمعجم (4/ 521).

(2) ينظر: النشر (2/ 24).

(3) المعاني (1/ 441).

(4) المصدر نفسه .

(5) المعاني (2/ 353).

وعلّل اختياره الإظهارَ في المنفصلتين بأنّه رأى قراءة الإدغام فيهما من المولَّدِين، والقراءة عندهم مصنوعة لا مطبوعة ؛ وحتى لو أخذ بطباع الأعراب فأدغم وخفف لجاز ذلك، لأنّه من كلام العرب، ولكن القراءة غير ذلك فهي مبنية على الإشباع والتمكين[1].

ثم علّل تخصيص القراءة بالتبيان وعدم الإدغام، بقوله: « وإنّما بني القرآن على الترسل والترتيل وإشباع الكلام، فتبيانه أحب إليّ من إدغامه»[2].

وفي توجيه قراءات أخرى وصف التبيان مرة أخرى بأنّه أفضل من الإدغام لأنَّ المستوى اللغوي للقرآن الكريم يختلف عن لغة البشر، لأنَّ كلام الله سبحانه جاء ليكون أبلغ في السمع، لينزل على القلوب بلا لبس ولا غموض، ومن ثم رأى بعضهم أنّ عدم الإدغام ظاهرة حضرية لاجتناب اللبس والغموض[3].

قال: « وكان ابن مسعود يدغم ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا﴾، وكذلك ﴿فَٱلتَّٰلِيَٰتِ﴾، و﴿فَٱلزَّٰجِرَٰتِ﴾ [الصافات: 1 ـ 3]. يدغم التاء منهن، والتبيان أجود، لأنَّ القراءة بنيت على التفصيل والبيان»[4].

ويبدو لنا هنا أنّ ذوقه الفني والموسيقي الخاص قد منحاه حبّ البيان والإشباع والتفصيل ، في قراءة ما يجوز فيه الإدغام من كلمتين، وقد لحظ أنّ هناك بوناً شاسعاً بين كلام العامة من العرب الذي يكثر فيه هذا النوع من الإدغام، وكلام الله الذي هو قمة الأداء التعبيري نزل بلغة النخبة، له ما يميزه من كلام العرب اليومي.

وقد أشار الفراء هنا إلى أسلوب من أساليب القراءة التي تليق بالقرآن، وهو: الترتيل والترسل ؛ فـ (الترتيل: رعاية مخارج الحروف . . .»، أو هو «رعاية الولاء بين الحروف المركبة»[5]؛ أما الداني فقال: «والترتيل مصدر من

(1) ينظر: المصدر نفسه.

(2) المعاني (1/ 441).

(3) ينظر الدراسات اللهجية، ص: 170.

(4) المعاني(2/ 382).

(5) التعريفات، ص: 35.

رتّل فلان كلامه: أتبع بعضه بعضاً على مُكْثٍ وتُؤَدة . . .»[1].

وكذلك «الترسل في القراءة والترسيل واحد، وهو التحقيق بلا عجلة»[2]، وفي مختار الصحاح: «ترسّلَ في القراءة: اتّأد»[3].

وهكذا كان يفرق بين المستويات اللغوية، فكلام الله غير كلام البشر . وقد قال د. صفاء خلوصي: «إنّ القرآن نثر إيقاعي سماوي، من أسمى ما يكون، ولولا هذا الإيقاع الخاص به الذي لا يجاريه أي إيقاع شعري أو نثري ،لما أمكن تجويده، والتجويد ضرب من الغناء الديني»[4]. وهو مع هذا لم يخطّئ الإدغام، بل قال: « وقد أدغم القراء الكبار، وكلٌّ صواب»[5].

وذكر النحاس أنّ: «الكوفيين يدغمون اللام في التاء»[6]، إلا أنّ الفراء الكوفي قد آثر التبيان بخلاف غيره من الكوفيين، لذوقه الفني الذي أراه جمال القرآن في البيان والترسل والترتيل وإشباع الكلام.

فالإظهار هو الأصل، والإدغام فرع، أي: إنه تطور صوتي أُخذ به لأجل الخفة، أو لإظهار القوة إذا كان في الفعل، كما يبدو من شدة الصوت، وهو المناسب للموقف.

ويرى د. أنيس: «أنّ الحجازيين بوجه عام كانوا يلتزمون الإظهار، ويحترزون من تأثر الأصوات بعضها ببعض، وهذا لا يتأتى إلا بمراعاة الدقة في النطق، والتأني والتؤدة في الأداء بحيث يظهرون كل صوت ؛ ويعطون حقه من الجهر»[7].

وقد سمّى ابن الجزري إدغام الحرفين في كلمتين منفصلتين بالإدغام الصغير، وميزه عن الكبير، بأنه ما كان أوله ساكناً. وذكر جواز إدغامه في حروف منها:

---

(1) الدراسات الصوتية، ص: 577، عن (التحديد)، للداني.

(2) اللسان : مادة (رسل) (5/ 212).

(3) مختار الصحاح :مادة (رسل).

(4) فن التقطيع الشعري، ص: 390، الهامش (1).

(5) المعاني (1/ 411)، وقد قرأ بها كل من حمزة والكسائي وهشام وخلف ، ينظر: الإتحاف، ص: 242، والمعجم 2/ 269 .

(6) إعراب القرآن للنحاس (2/ 24).

(7) في اللهجات، ص: 75.

اتصال لام (هل) بالتاء في كلمة أخرى، مثل: ﴿هل ترى﴾ في سورة الملك [الآية: 3]، والحاقة [الآية: 8]، مع اختلاف القراء في إدغامه وإظهاره . فالأصل في الإدغام هو الكبير، لهذا وجدنا الفراء يميل إلى التبيان والإظهار في كلمتين منفصلتين، أي في الإدغام الصغير، كما سمّاه ابن الجزري[1].

أمّا مكي فقد أكّد: أنّ لام (هل) منفصلة من الكلمة التي بعدها، والانفصال أبداً يقوى معه الإظهار، والإظهار هو الأصل[2]. ولعل سائلاً يسأل: كيف قرأ القراء الكبار بالإدغام في كلمتين منفصلتين، والعلماء لا يرضون به ؟ . فنقول: إنّ الفراء عزا ذلك إلى كثرة وروده في كلام العرب، فقرأ القراء على ذلك، فجاءت قراءاتهم موافقة لاستعمال العرب وللعربية أيضاً.

التماثُل والإخفاء

حالة من حالات نطق النون، وهي بين الإدغام والبيان كما عرّفه الأخفش[3]. فالنون تتأثر بما يجاورها من أصوات الفم، حيث يزول معتمد النون من الفم ؛ وينتقل إلى مخرج الصوت الآتي بعد النون، مع المحافظة على الغنة، وهو حكم ينطبق على النون إذا وقعت قبل الحروف الخمسة عشر: (ق،ك،ج،ش، ض،ص، س،ز،ط،د،ت،ظ،ذ،ث،ف)[4].

وقال سيبويه: «تكون النون مع سائر حروف الفم حرفاً خفياً، مخرجه من الخياشيم»[5].

قال الفراء في توجيه قراءة (نُجّي) بنون واحدة في قوله تعالى: ﴿فَنُنجِّيَ مَن نَّشَآءُ﴾ [يوسف: 110][6]، وكذلك في قوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُنجِي ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء: 88][7]:

---

(1) ينظر: تقريب النشر، ص: 47، 49.

(2) ينظر: الكشف (1/ 154).

(3) ينظر: معاني القرآن (2/ 518).

(4) ينظر: الدراسات الصوتية، (د. غانم)، ص: 456، 457.

(5) الكتاب (4/ 454).

(6) قرأ بها نافع والكسائي ومجاهد والحسن ، ينظر: التبيان (2/ 747)، والبحر(5/ 355)، والمعجم (2/ 475).

(7) قرأ بها ابن عامر وعاصم وشعبة وأبو بكر ، ينظر: إعراب القرآن للنحاس (2/ 381)، والبحر (6/ 235)، والمعجم (3/ 269).

«وقوله: ﴿فنُجّي من نشاء﴾ القراءة بنونين، والكتاب أتى بنون واحدة . . . وأما الذين قرأوا بنونين فإنّ النون الثانية تخفى، ولا تخرج من موضع الأولى»[1]. أي تخرج من موضع الحرف الذي يأتي بعده من حروف الفم ويستتر بها، ويزول عن طرف اللسان، فيخرج الصوت من الأنف، من غير معالجة بالفم . وقد قال سيبويه: «. . .فلما وصلوا إلى أن يكون لها مخرج من غير الفم، كان أخف عليهم أن لا يستعملوا ألسنتهم إلاّ مرة واحدة»[2].

ونلحظ كل ذلك في إخفاء النون عند الجيم في قراءة (نُجّي)، ثم أضاف الفراء «فلما خفيت حُذفت، ألا ترى أنّك لا تقول: (فنُنْجي) بالبيان . فلما خفيت الثانية حذفت، واكتفى بالنون الأولى منها ؛ كما يكتفى بالحرف من الحرفين فيدغم ويكون كتابهما واحداً»[3].

ووافقه ابن خالويه عند تعليل القراءة بنون واحدة: «لأنها خُفيت للغنّة لفظاً، فحذفت خطاً»[4].

وعند مكي أنّ الثانية تُخفى عند الجيم بلا اختلاف[5].

أما العكبري فقد ذهب إلى «أن يكون أبدل النون الثانية جيماً، وأدغمها»[6]. وقد رَدّ مكي على هذا المذهب قبله بأنّ النون لا تدغم في الجيم في شيء من كلام العرب لبعد ما بينهما[7].

---

(1) المعاني (2/ 56).
(2) الكتاب (4/ 454).
(3) المعاني (2/ 210).
(4) الحجة، ص: 199 .
(5) ينظر: الكشف (2/ 113).
(6) التبيان (2/ 74).
(7) ينظر: الكشف (2/ 113)، والأصوات اللغوية (د.إبراهيم أنيس)، ص: 135 وما بعدها.

المبحث الثانـي:

التخالف الصوتي

التخالف الصوتي والخفـــة والثقـــل

من الظواهر الشائعة في القراءات القرآنية، التي تعرض لها الفراء، ووقف عندها وقفة المتأمل، ليخرج منها بتفسير يليق بالنص القرآني المعجز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه . فالتخفيف مظهر من مظاهر المخالفة حيث يميل المتكلم بطبعه إلى تغيير الألفاظ بالمخالفة بين أصواتها طلباً للخفة، طبقاً لنظريتي الشيوع والسهولة، فكلما شاع استعمالها كثر التغيير فيها استخفافاً على الألسنة، فهو بالفطرة يميل إلى الاقتصاد في الجهد العضلي المبذول في التعبير[1]. فالقرآن مُيَسّرٌ للذكر، ولذلك نُزِّل على سبعة أحرف.

وقد تنبه اللغويون إلى أنّ كثرة الاستعمال تقف وراء ظاهرة التخفيف لأنّ «من عادة العرب إذا كثر استعمالهم لشيء أحدثوا فيه تخفيفاً بوجه من الوجوه»[2]. إلا أنّه مع هذا، قد يكون مظهراً من مظاهر الاختلاف اللهجي بين العرب.

والتشديد سمة من سمات النطق البدوي، في حين يميل أهل الحضر والأمصار إلى التخفيف ،لأنهم يميلون إلى التؤدة والليونة في كلامهم خلافاً لأهل البادية[3].

ويأخذ التخفيف في توجيه الفراء القراءات القرآنية مظاهر متنوعة: كالتخفيف بالحذف ومنه تخفيف المضعف بحذف أحدهما، أو اختزال الياء والاجتزاء بالكسرة، أو حذف التنوين، أو تخفيف الهمزة بالحذف، أو تحريك الساكن

(1) ينظر: دراسة الصوت اللغوي، ص: 319، 322 ، والمنهج الصوتي (د. محمد كاظم البكاء) (بحث)، ص: 103، 104.

(2) الكشف (2/ 385).

(3) ينظر: المعاني (2/ 78)، واللهجات (د . الجندي) (2/ 657)، ودراسة الصوت اللغوي، ص: 37.

للتخلص من التقاء الساكنين، أو تسكين حركة الإعراب وغيرها لتوالي الحركات . وفيما يأتي عرض ذلك في توجيه طائفة واسعة من القراءات:

(أولاً) التخفيف بالحذف:

(1) تخفيف التضعيف بالحذف:

(أ) تخفيف التضعيف بحذف الياء (تخفيف أحد المثلين):

روى الفراء قراءة (أمانيَّ) بالتشديد والتخفيف في قوله تعالى: ﴿لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾ [البقرة: 78]،[1] قال الفراء: «ففي جمعه وجهان: التخفيف والتشديد . وإنما تشدد لأنك تريد (الأفاعيل) فتكون مشدّدة لاجتماع (الياء) من جمع الفعل والياء الأصلية . وإن خففت، حذفت ياء الجمع، فخففت الياء الأصلية . وهو كما يقال: القراقير والقراقر، فمن قال الأماني بالتخفيف ؛ فهو الذي يقول القراقر، ومن شدّد الأمانيّ فهو الذي يقول القراقير»[2]. وعزا الفراء الوجهين إلى الاختلاف اللهجي، ورجح التشديد واستجوده، بقوله: «فإن من العرب من يخفف الياء فيقول: (إلاّ أمانِيَ وإنْ هُمْ)، ومنهم من يشدّد، وهو أجود الوجهين»[3].

ورجح الأخفش التشديد ،لأنه جمع (أمنيّة) بالتشديد، أي أنه كلما كان واحده مثقلاً يأتي جمعه مثقلاً، وأجاز التخفيف لأنه جمع على غير واحده، والجمع يزاد فيه وينقص[4].

وعند العكبري «الياء مشدّدة في الواحد والجمع، ويجوز تخفيفه فيهما»[5].

ولكنه يبدو عند الفراء مفرده: (أمنية) بتخفيف الياء . فهو كما قال أبو حيان: «وجمعها بتشديد الياء، لأنه (أفاعيل)، وإذا جمع على (أفاعل) خففت الياء،

---

(1) قرأها بالتخفيف : نافع وأبو عمرو وأبوجعفر والأعرج والحسن وغيرهم . ينظر: إعراب القرآن للنحاس (1/ 190)، والإتحاف، ص: 139، والبحر (1/ 276)، والمعجم (1/ 220).

(2) المعاني (1/ 49).

(3) المصدر نفسه .

(4) ينظر: معاني القرآن للأخفش (1/ 297).

(5) التبيان (1/ 80).

والأصل التشديد[1].

وأشار ابن جني إلى أنّ التخفيف في هذا النحو فاشٍ، وكثير عندهم[2].

وروى الفراء قراءة (الجودي) بتخفيف الياء في قوله تعالى: ﴿عَلَى ٱلْجُودِيِّ﴾ [هود: 44]، بقوله: «وقد حُدّثْتُ أن بعض القراء قرأ (على الجُودي) بإرسال الياء»[3].

وقد رأى الفراء في توجيهه أحد أمرين: أحدهما: «فهي مما كثر به الكلام عند أهله، فخُفِّفَ»[4]. والآخر: «أو يكون قد سمّي بفعل الأنثى، مثل حُطّي، وأصِرّي، وصِرّي، ثم أدخلت عليه الألف واللام»[5].

وعند الأخفش ثُقّلَ، لأنها ياء النسبة كالبصريّ والكوفيّ، أضيف إلى الجود[6]. ويرى العكبري أن التشديد هو الأصل، ولكن قرئ بالتخفيف لاستثقال الياءين[7]. وجاء في اللسان: أن إرسال الياء جائز للتخفيف[8].

(ب) تخفيف التضعيف بحذف أحد الصامتين:

إنّ العرب قد تلجأ إلى حذف أحد المثلين في المضعف سعياً إلى التخفيف، كما يبدو في قراءة (ظِلْتَ) بفتح الظاء وكسرها، في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ [طه: 97]، و﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقعة: 65]، و(قِرْنَ) في قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِى بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: 33]، فحذفت اللام الأولى من (ظلِلْتم)، فقرئ بوجهين: (ظِلْتم) بفتح الظاء وكسرها، فمن كسر جعل كسرة

(1) ينظر: البحر (1/ 276).

(2) ينظر: المحتسب (1/ 95)، ومعاني القرآن للزجاج (1/ 159)، والبحر (1/ 276).

(3) المعاني (2/ 16)، قرأ بها الأعمش ، وابن أبي عبلة والمطوعي، ينظر: التبيان (2/ 700)، والبحر (5/ 339)، والمعجم (2/ 390).

(4) المعاني (2/ 16).

(5) المعاني(2/ 16)، والجوديّ اسم جبل ، أو موضع استوت عليه سفينة نوح عليه السلام . ينظر: اللسان (جود) (1/ 413).

(6) معاني الأخفش (2/ 584).

(7) ينظر: التبيان (2/ 700).

(8) ينظر :اللسان (جود).

اللام الساقطة في الظاء، ومن فتحها قال: كانت مفتوحة، فتركتُها على فتحها، مثل: مَسَسْتُ، ومَسِسْتُ، تقول العرب: قد مَسْتُ ذلك ومِسْتُه، وغير ذلك[1]. وهذه من الظواهر اللهجية، وهي لهجة سليم ونُمير، ويرى د. الجندي أن الذي دعاهم إلى هذا الحذف هو تجنبهم النطق بالحروف المتقاربة والمتماثلة ؛ فتخلصوا من التكرار بحذف الحرف الأول عند تعذر الإدغام لسكون الثاني منهما[2].

وهذا النوع من الحذف قال به سيبويه، إذ وصفه بقوله: «وليس هذا إلا شاذاً، والأصل في هذا عربي كثير»[3]. وأما العكبري فعزاها إلى لغات العرب، ولكن جاء تعليله مطابقاً للفراء[4].

ومثل ذلك قراءة ﴿وقَرْنَ﴾، حيث قال الفراء في توجيهها: «وقرأ عاصم وأهل المدينة ﴿وَقَرْنَ﴾ بالفتح، ولا يكون ذلك من الوقار . ولكن نُرى أنهم أرادوا: واقْرَرْنَ في بُيوتكن ؛ فحذفوا الراء الأولى، فحوّلت فتحتها في القاف، كما قالوا: هل أحَسْتَ صاحبك، وكما قال: (فَظَلْتُم)، يريد: فظَلِلتم»[5].

أمّا قراءة (وقِرْنَ) بحذف اللام المكسورة، ونقل كسرتها إلى القاف، فقد كان وجهاً عند الفراء، لأنّ أصله: واقْرِرْنَ، إلا أنه قال: «ولم نجد ذلك في الوجهين جميعاً مستعملاً في كلام العرب إلا في فعلت وفعلتم وفعلنَ، فأما في الأمر والنهي المستقبل فلا، إلا أنّا جوزنا ذلك لأن اللام في النسوة ساكنة في: فعلنَ ويفعلنَ، فجاز ذلك . وقد قال أعرابيّ من بني نُمَير: ينْحَطْنَ من الجَبل، يريد: ينحَطِطْنَ . فهذا يقوي ذلك»[6].

وقال مكي في توجيهه أن الراء الأولى تحذف استثقالاً للتضعيف، بعد إلقاء حركتها على القاف، فبذلك يستغني عن ألف الوصل فيصير: (قِرْنَ). إلا أنه اختار

---

(1) ينظر: المعاني (2/ 190) قرأ الجمهور بفتح الظاء وحذف اللام ، وقرأ بالكسر ابن مسعود والأعمش وابن أبي عبلة وابن يعمر وغيرهم . ينظر: التبيان (2/ 903)، والبحر(6/ 275).

(2) ينظر: اللهجات العربية (د . الجندي)، ص: 699، 700.

(3) الكتاب (4/ 422).

(4) ينظر: التبيان (2/ 913).

(5) المعاني (2/ 342)، وينظر: الحجة، ص: 290، والمعجم (4/ 90).

(6) المعاني (2/ 342).

كسر القاف، لأن عليه المعنى الصحيح، ولأن الأكثر عليه[1].

(2) بحذف الياء (اجتزاءً بالكسرة):

في قراءة عبد الله (الأيدِ) بحذف الياء في قوله تعالى: ﴿أُوْلِي ٱلْأَيْدِي وَٱلْأَبْصَٰرِ﴾[ص: 45] ،رأى فيها الفراء أحد أمرين: أحدهما: أنه أراد (الأيدي) وحذف الياء، فهو صواب، مثل ﴿ٱلْجَوَارِ﴾ [الشورى: 32]، و﴿ٱلْمُنَادِ﴾ [ق: 41]، وأشباه ذلك . والآخر: قد يكون في قراءة عبد الله من القوة والتأييد[2].

إن حذف الياء هنا مظهر من مظاهر التخفيف عند ابن جني، أو إرادة (الأيد)، الذي هو القوة في قراءة الحسن[3]. وقد يمثل هذا لوناً من النطق اللهجي عند هذيل اجتزاءً بالكسرة عن الياء[4]. حيث تختزل فيها حروف المدّ فتحوّل إلى حركات من جنس هذه الحروف تخفيفاً، نظراً لكثرة استعمال اللفظة[5].

(3) التخفيف بحذف التنوين:

وروى حذف التنوين من (أحَدُ) في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: 1، 2] بقوله: «وقد سمعت كثيراً من القراء الفصحاء يقرؤون ﴿قل هُوَ اللهُ أحدُ اللهُ الصمدُ﴾ فيحذفون النون من أحد»[6]. تخفيفاً للتخلص من التقاء الساكنين، وعلل ذلك بأنّ «الذي قرأ (أحَدُ الله الصّمَد) بحذف النون من (أحَدٌ)، يقول: النون نون الإعراب ،إذا استقبلتها الألف واللام حُذفت . وذلك إذا استقبلتها ساكن»[7]. إلا أنه وصف حذفه بأنه «ليس بالوجه»[8].

---

(1) ينظر: الكشف (2/ 197، 198).

(2) ينظر المعاني، ص: 406، 407 ، قرأ بها ابن مسعود والحسن والأعمش وغيرهم . ينظر: المحتسب (2/ 233)، والبحر (7/ 402)، والمعجم (4/ 234).

(3) ينظر: المحتسب (2/ 233)، والظواهر اللغوية في قراءة الحسن، ص: 58.

(4) ينظر: اللهجات (د . الجندي) (2/ 682).

(5) ينظر: الكتاب (4/ 183)، والخصائص (3/ 135).

(6) المعاني (1/ 432).

(7) المعاني (3/ 300).

(8) المصدر نفسه ، قرأ بها أبو عمرو والحسن ونصر بن عاصم وابن إسحاق وغيرهم . ينظر: إعراب القرآن للنحاس (3/ 388)، والبحر (8/ 528)، والكشف(2/ 391).

وعند سيبويه أن أواخر الكلم الساكنة تحرك إذا حذفت ألف الوصل لالتقاء الساكنين، كما في: اضرب ابنك، واذهبِ اذهب، و﴿قل هو الله أحد الله . . .﴾ حيث لم يكن ليلتقي ساكنان، لأن التنوين ساكن، وقع بعده حرف ساكن[1]. وذكر الأخفش أنّ «من العرب من لا ينوّن، ويحذف لاجتماع الساكنين»[2].

ووجّه حذف التنوين في قراءة (عُزَيْرُ) في قوله تعالى ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: 30]، استثقالاً عند ملاقاة الساكن، قال الفراء: «قرأها الثقات بالتنوين، وبطرح التنوين. . . وربما حذفت التنوين، وإن لم يتمّ الكلام لسكون الباء من (ابن)، ويستثقل النون إذ كانت ساكنة، لقيت ساكنة. فحذفت استثقالاً لتحريكها»[3]. وفضلاً عن ذلك عزا الحذف والتخفيف إلى كثرة الاستعمال التي تميل بالمتكلم إلى سلوك طريق الخفة كيفما كانت، إذ قال:

«وذلك أنّ حذف النون إنما كان في الموضع الذي يُجرى في الكلام كثيراً، فيُستخف طرحها في الموضع الذي يستعمل»[4]. أيّ هذا الاسم جرى على ألسنتهم كثيراً، وتطلبوا فيه الخفة، فطرحوا التنوين[5]. وقد علل سيبويه أيضاً هذا الحذف بكثرة الاستعمال والتقاء الساكنين[6]. في حين علل ابن جني الحذف الشائع عن العرب في هذا بكثرة الاستعمال وشدة الامتزاج بين الاسم و(ابن)، وليس بالتقاء الساكنين[7].

أما ابن خالويه فذهب إلى أنّه اسم أعجمي حذف التنوين فيه لمنع الصرف[8]. ووافقه في ذلك أبو عبيدة وابن قتيبة[9].

---

(1) ينظر: الكتاب (4/ 152).
(2) معاني الأخفش (2/ 746)، وينظر كذلك: الكشف(2/ 391)، والتبيان (2/ 1309).
(3) المعاني (1/ 431).
(4) المصدر نفسه.
(5) ينظر: المنهج الصوتي في معاني القرآن (بحث)، ص: 104، 105.
(6) ينظر: الكتاب (3/ 504).
(7) ينظر: سر الصناعة (2/ 260)، الدراسات اللهجية والصوتية، ص: 188 . وينظر الكشف (1/ 501).
(8) ينظر: الحجة، ص: 174 .
(9) ينظر: الكشف (1/ 501).

والتماس الخفة سبب في كل حالة يحصل فيها حذف التنوين[1]. إلا أن د. إبراهيم مصطفى فسر حرمان العَلَم من التنوين حين يردف لكلمة (ابن)، وينسب إلى أبيه بكونه معيّناً تمام التعيين، وليس ابتغاءَ التخفيف كما ذهب إليه النحويون[2].

(4) التخفيف بحذف الهمزة

وجه الفراء التخفيف بحذف الهمزة في الحالات الآتية:

1 ـ حذف الهمزة لكثرة الاستعمال:

إذا كانت الكلمة كثيرة الدوران في الكلام تحذف همزتها في الأمر خاصة دون سواه، مثل: سَلْ، وكُلْ، وخُذْ.

قال الفراء في توجيه حذف همزة (سَلْ) في قوله تعالى: ﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [البقرة: 211]: «لا تهمز في شيء من القرآن ،لأنها لو همزت كانت (اسأل) بالألف، وإنما ترك همزها في الأمر خاصة، لأنها كثيرة الدور في الكلام. فلذلك ترك همزه، كما قالوا: كُلْ، وخُذْ، فلم يهمزوا في الأمر، وهمزوه في النهي وما سواه. وقد تهمزه العرب. فأما في القرآن فقد جاء بترك الهمز.»[3] ومن هنا كان يرجح قراءة الحذف على إثباتها، وفي معرض اعتراضه على قراءة حمزة لهمزه فعل الأمر إذا سبقته الفاء أو الواو، مثل قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا﴾ [يوسف: 82]، ومثل قوله: ﴿فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [يونس 94]، قال الفراء: «وكان حمزة الزيات يهمز الأمر إذا كانت فيه الفاء أو الواو، مثل قوله: (واسأل القرية ..)، ومثل قوله: (فاسأل الذين ..) ... ولست أشتهي ذلك لأنها لو كانت مهموزة لكتبت فيها الألف كما كتبوها في قوله: ﴿فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا﴾ [طه: 77]، ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا﴾ [يس: 13]، بالألف»[4].

لقد نهج الفراء نهجاً وصفياً في توجيهاته اللغوية للقراءات، إذ يقرر أن

---

(1) ينظر: فقه اللغة المقارن، ص: 146.

(2) ينظر: إحياء النحو، ص: 179.

(3) المعاني (1/ 124، 125).

(4) المصدر نفسه. وفي رسم المصحف ﴿وَسْئَل﴾.

حذف الهمزة في هذه الأفعال جاء نتيجة لكثرة الاستعمال، وكثرة الاستعمال أي شيوع الكلمة عامل من عوامل تطور الأصوات، وطبقاً لنظرية الشيوع فإنّ الأصوات التي يشيع تداولها في الاستعمال تكون أكثر تعرضاً للتطور أو للسقوط من الكلام.

ويشترك عامل آخر في الحذف وهو ابتغاء السهولة واليسر لأن الهمزة صوت ثقيل، فالتخلص منه أمر عادي لأن كثرة الاستعمال تدفع المتكلم تلقائياً دون أن يشعر بذلك إلى تخفيف الكلمة على لسانه.

ويدعم رأي الفراء ما وصل إليه علم اللغة الحديث وهو أن اللغات تميل نحو الأبسط والأسهل، وذكر د. أحمد مختار عمر أنَّ zipt يرى أن اللغات تميل إلى تقصير الكلمات التي يكثر ترددها، وكذلك وجود تلازم عكسي بين حجم الفونيم أو درجة تركبه وبين تردده في الاستعمال أو ارتباط طول الكلمة بكثرة ترددها ارتباطاً عكسياً[1]. إن النهج الذي علل به الفراء حذف همزة (سلْ وخُذْ وكُلْ) نهج موافق لطبيعة اللغة ،بمنأى عن التعليل المنطقي، فالهمزة متحركة، وما قبلها ساكن، وألقيت حركتها على ما قبلها سواء أكان قبل الحذف أم بعده ،كما علله ابن خالويه: «وكان أصله: (اسأل)، فنقلوا فتحة الهمزة إلى السين، فغنوا عن ألف الوصل لحركتها، وسقطت الهمزة المنقولة الحركة لسكونها بالتليين وسكون لام الفعل، فلما تقدمت الواو بقي الكلام على ما كان عليه قبل دخولها»[2].

أمّا سيبويه فيعلل ذلك بأنها متحركة وما قبلها ساكن، فتحذف الهمزة وتلقى حركتها على ما قبلها[3].

غير أن علم اللغة الحديث فسر حذف الهمزة هنا بأن «موقع النبر ينتقل إلى المقطع الذي يسبقه لعدم تعويض الهمزة»[4].

---

(1) ينظر دراسة الصوت اللغوي، ص: 338، 339.

(2) الحجة في القراءات، ص: 123.

(3) الكتاب (3/ 546).

(4) القراءات (د. عبد الصبور شاهين)، ص: 160.

2 ـ حذف الهمزة إذا تحركت، وقبلها ساكن، وإلقاء حركتها على ما قبلها:

طرح الفراء قاعدة في حذف الهمزة عند توجيهه همز آية (يألِتْكُم) في قوله تعالى: ﴿لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَٰلِكُمْ شَيْـًٔا﴾ [الحجرات: 14]، قبل أن يوجهها توجيهاً لهجياً أنها من لغتين مختلفتين، وهي: أن الهمزة تسقط إذا سكن ما قبلها، أما إذا سكنت الهمزة ثبتت فلم تسقط، قال الفراء: «قرأ بعضهم: لا يألتكم . . . وليس بموضع يجوز فيه سقوط الهمزة ألا ترى قوله: ﴿يَأْتُونَ﴾ [التوبة: 54]، و﴿يَأْمُرُونَ﴾ [آل عمران: 21]، و﴿يَأْكُلُونَ﴾ [النساء: 10] . لم تُلقَ الهمزة في شيء منها لأنها ساكنة، وإنما تلقى الهمزة إذا سكن ما قبلها، فإذا سكنت هي، تعني الهمزة، ثبتت فلم تسقط . . . .»[1] لقد كان الفراء بإمكانه أن يفسر حذف همزة (سَلْ) في التوجيه السابق بهذه القاعدة كما فسرها سيبويه وابن خالويه، ولكن وصفيته جعلته يفسر ذلك بكثرة استعماله وترداده.

● **ويوجه حذف همزة (أيكة) في قوله تعالى: ﴿أَصْحَٰبُ لْـَٔيْكَةِ﴾** [الشعراء: 176]، و[صٓ: 13]. بقوله: «قرأها الأعمش وعاصم والحسن البصري (الأيكة) بالهمز في كل القرآن . وقرأها أهل المدينة كذلك إلا في الشعراء، وفي (صٓ)، فإنهم جعلوها بغير ألف ولام، ولم يُجروها.

ونرى - والله أعلم - أنها كتبت في هذين الموضعين على ترك الهمز، فسقطت الألف لتحرك اللام»[2]. وفي الكشف: «واختار أبو عبيد (لَيْكَة) على وزن (فَعْلة) بغير صرف في الشعراء، وفي (صٓ)، فجعلها اسماً للقرية»[3]. ونقل عن ابن قتيبة: «إنما كتبتا بغير ألف على تخفيف الهمزة»[4]. لقد علل الفراء

---

(1) المعاني (3/ 74). قرأ بها أبو عمرو، ينظر: الكشف (2/ 284).

(2) المعاني (2/ 91)، وجاء في السبعة لابن مجاهد، ص: 368، أن ابن كثير ونافع وابن عامر قرأوا في سورة الشعراء). (لَيكَة) غير أن ورشاً روى عن نافع (الأيْكَة) ههنا ، وفي سورة (قٓ) الآية: 14، متروكة الهمزة ، مفتوحة اللام بحركة الهمزة ، والهمزة ساقطة ، وقرأ أبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي (الأيكة) في كل القرآن .

(3) الكشف (2/ 32).

(4) المصدر نفسه .

سقوطها بتحرك اللام قبل الهمزة، فاللام في الأصل ساكنة، وعند حذف الهمزة ألقيت حركتها على الساكن قبلها وهي اللام . ولكن اختصر هنا فجمع النتيجة بقوله: (لتحرك اللام).

• ومثل هذا حذف همزة (الأولى) في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥٓ أَهْلَكَ عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾ [النجم: 50]. قال الفراء: «قرأ الأعمش وعاصم (عاداً) يخفضان النون، وذكر القاسم بن معن: أن الأعمش قرأ (عادَ لُولَى) فجزم النون، ولم يهمز الأولى . وهي قراءة أهل المدينة: جزموا النون لما تحركت اللام»[1].

3 ـ حذف همزة لفظ الجلالة (ألله):

حذفت الهمزة من لفظ الجلالة (الله) بعد الأحرف المقطعة، في صدر سورة آل عمران: 1، (المَ آلله) «لأن الميم كانت مجزومة لنية الوقف عليها، . . . فتركت العرب همزة الألف من (الله) فصارت فتحتها في الميم لسكونها، ولو كانت الميم جزماً مستحقاً للجزم، لكسرت كما في: ﴿قِيلَ ٱدْخُلِ ٱلْجَنَّةَ﴾ [يسّ: 26]»[2] فالسبب هو الوصل وعدم الوقف على الميم قبل لفظ الجلالة لأن «الهجاء موقوف في كل القرآن، وليس بجزم يسمى جزماً، إنما هو كلام جزمه نية الوقوف على كل حرف منه»[3]، عدا ما في فاتحة آل عمران، فتترك همزة لفظ الجلالة وصلاً، وتحقق وقفاً.

ورجَّح ترك الهمزة على تحقيقها، بقوله: «والقراءة بترك الهمز»[4].

وقيل إن الهمزة في (الله) همزة قطع، وإنما حذفت لكثرة الاستعمال[5].

وذكر مكي أن أصل ألف لفظ الجلالة قطع، فردها إلى أصلها فهمز، وإنما وصلت لكثرة الاستعمال[6].

---

(1) المعاني(3/ 102) وفي الإتحاف، ص: 403، 404، قرأ: (عادَلُّولى) ، بإدغام التنوين في اللام بعد نقل حركة الهمزة إليها وصلاً، نافع وأبو عمرو ، وأبو جعفر ، ويعقوب .

(2) المعاني(1/ 9).

(3) المصدر نفسه(1/ 9).

(4) المصدر نفسه(1/ 9).

(5) ينظر: التبيان (1/ 235).

(6) ينظر: الكشف(1/ 234، 235).

ولا ينسى الفراء في أحكامه دور الإنسان في تغيير ألفاظ لغته إذا اعتاصت على لسانه، لأن اللغة ظاهرة اجتماعية، وحذف الهمزة ضرب من تطويع ألفاظ اللغة لأجل تيسيرها وتسهيلها.

4 ـ حذف الهمزة المتطرفة عند الوقف عليها إذا كان ما قبلها ساكناً:

وجه الفراء حذف همزة (دفء)، و(الخبء) في قوله تعالى: ﴿لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ﴾ [النحل: 5] . وقوله: ﴿يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ﴾ [النمل: 2]5 .: «الخفاء الهمزة إذا سكت عليها، فلما سكن ما قبلها، ولم يقدروا على همزها في السكت ؛ كان سكوتهم كأنه على الفاء»[1].

ويبدو أن المراد بالخفاء هنا هو اختلاس حركة الهمزة عند الوقف عليها . فـ«الاختلاس هو الإخفاء حتى يقرب من السكون»[2].

وقد ذكر أن اختلاس الحركة من اللطف بحيث ادعى بعضهم أن أبا عمرو كان يسكن الهمزة في قراءة . وأبو عمرو كان يختلس[3]. وقد ورد (دفٌ) بالرّوم والإشمام وقفاً في قراءتين[4].

ويجيز الفراء أن يؤتى بالواو والألف والياء رفعاً ونصباً وجراً، فكأنه يقول بإشباع الحركة، بعد حذف الهمزة ونقل حركتها ،وعزز رأيه بأقوال العرب في: هؤلاء نشءُ صدقٍ: هؤلاء نشو صدق[5].

وهذا تعويض عن الهمزة للتوازن النطقي للكلمة: دفءُ: دِفْو، أو تحويل للكلمة من المقطعين الطويل والقصير إلى قصير وطويل. ولكنه يفضل الحذف على التعويض لكثرة الاستعمال، قال: « وأجود من ذلك حذف الواو والألف والياء، لأن قولهم: (يسل) أكثر من (يسال) . . . وكذلك (بين المرّ وزوجِه) [البقرة:

(1) المعاني(2/ 96).
(2) ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية، ص: 234.
(3) المصدر نفسه.
(4) ينظر: الإتحاف، ص: 277، والمعجم (3/ 4).
(5) ينظر المعاني (2/ 96).

102]، إذا تركت الهمزة»[1].

والهمزة هنا أكثر تعرضاً للسقوط، لثقلها، ولوقوعها في طرف الكلمة عند السكت عليها.

وفي الكتاب: «إنما حذفت الهمزة ههنا، لأنك لم ترد أن تُتِمَّ، وأردت إخفاء الصوت، فلم يكن ليلتقي ساكن وحرف هذه قصته، كما لم يكن ليلتقي ساكنان»[2].

وأرجع مكي تخفيف الهمزة في الوقف إلى التسهيل والتخفيف على القارئ[3]. وفي ضوء علم اللغة الحديث عُلل ذلك بانتقال الحركة إلى المقطع السابق، لعدم تعويض الهمزة[4].

5 ـ حذف الهمزة بإجماع العرب:

ومنه (البريّة) في قوله تعالى: ﴿خَيْرُ ٱلْبَرِيَّةِ﴾ [البينة: 7].[5] قال الفراء: «البريّة غير مهموز، إلا أن بعض أهل الحجاز همزها كأنه أخذها من قول الله جل وعز: برأكم، وبرأ الخلق، ومن لم يهمزها فقد تكون من هذا المعنى. ثم اجتمعوا على ترك همزها، كما اجتمعوا على يرى، ونرى، وترى»[6].

إنَّ قوله: «ثم اجتمعوا على ترك همزها «يمثل التصور اللغوي الصحيح للغة وتطورها على يد الإنسان كونها ظاهرة اجتماعية يقف الإنسان وراء حدوثها، كأية ظاهرة أخرى.

إن ترك همز الكلمة هذه وكلمات أخرى، لا يذكر له سبب، إذا كان باتفاق اللغويين، فهو شيء حسن يليق بطبيعة اللغة، أو إذا قال: هكذا قالت العرب،

---

(1) المصدر نفسه.

(2) الكتاب (3/ 545).

(3) ينظر: الكشف (1/ 95).

(4) ينظر: القراءات (د. عبد الصبور شاهين)، ص: 160.

(5) قرأها نافع وابن عامر وابن ذكوان والأعرج بغير همز. ينظر البحر (8/ 499)، والكشف (2/ 385)، والمعجم (5/ 448).

(6) المعاني (3/ 282)، ليس في كتاب الله: برأكم وبرأ الخلق.

فهذا المنهج يتخذه الفراء غالباً لتفسير الظواهر اللغوية، وهو بحق منهج ارتضاه علم اللغة الحديث، وسماه المنهج الوصفي.

وقال سيبويه في إبدال (الهمزة) (ياء) في نبيّ وبريّة: «وقالوا: نبيّ، وبريّة، فألزمها أهل التحقيق البدل. وليس كل شيء نحوهما يفعل به ذا، إنما يؤخذ بالسماع. وقد بلغنا أن قوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون: نبيء، وبريئة، وذلك قليل رديء»[1].

ومنهم من رأى أن الهمزة خففت لكثرة الاستعمال، فأبدلت ياء ثم أدغموا الياء الزائدة التي قبلها فيها[2]، أو أنها من أصل غير مهموز كما وجهها الفراء: «وإن أخذت من (البَرَى) كانت غير مهموزة، والبرَى: التراب، سمعت العرب تقول: بفيه البَرى، وحُمّى خيَبَرى، وشرّ ما يُرى، فإنه خَيسُرَى»[3].

6 ـ حذف الهمزة طبيعة عند قريش:

ذكر الفراء أن أهل الحجاز لا يهمزون (منساتَه) في قوله تعالى: ﴿تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُۥ﴾ [سبإ: 14]، قال: «ولم يهمزها أهل الحجاز ولا الحسن، ولعلهم أرادوا لغة قريش، فإنهم يتركون الهمز»[4].

وجه الفراء حذف الهمزة توجيهاً وصفياً، بإرجاع ذلك إلى الطبيعة اللهجية لقريش، وبذلك أكد اجتماعية اللغة. وليس هناك شيء يجبرهم على ذلك، فلو أن أبا عمرو بن العلاء عرف أنها من أصل مهموز لَهَمَزَها؛ ولكنه لم يعرفها فترك همزها، كما حكاها الفراء: «زعم لي أبوجعفر الرؤاسي أنه سأل عنها أبا عمرو بن العلاء، فقال: (منْسَاتَهُ)، بغير همز، فقال أبو عمرو: لأني لا أعرفها فتركت همزها»[5].

وقال النحاس معلقاً على جواب أبي عمرو: «وهذا كلام العلماء، لأن ما

---

(1) الكتاب (3/ 555).

(2) ينظر الكشف (2/ 285، 286).

(3) المعاني (3/ 282).

(4) المعاني (2/ 352)، وفي المعجم (4/ 115) نسبت إلى نافع وأبي عمرو وأبي جعفر واليزيدي والحسن وزيد.

(5) المعاني (2/ 357).

كان مهموزاً قد يترك همزه ؛ وما لم يكن مهموزاً لم يجز همزه بوجه»[1].

ومنهم من قال إن الهمزة أبدلت بألف، ولا يلتفت إلى من قال إن الإبدال من الهمزة قبيح، لأنها لغة مسموعة من العرب[2]. ولابد من تعويض عن سقوط نبر الهمزة بنبر آخر، وهو نبر الطول، أي بطول الحركة ،لأن السياق الصوتي قد اقتضى أن يُطال المقطع المنبور، كطريقة للقيام بوظيفة النبر في نسق الكلام . قال في ذلك د. شاهين: «إن نبر الطول لا شبهة في حجازيته، وفيها ما عوض فيه عن حذف الهمزة بطول الحركة السابقة، وفيها ما لم يعوض، فاكتفى بنقل النبر إلى المقطع السابق»[3].

وذهب الفراء إلى صورة أخرى لا همز فيها أصلاً، وذلك بتشقيق الكلمة، بقوله: « ولو جاء في القراءة: (مِنْ ساتِه)، فتجعل (ساةً) حرفاً واحداً ؛ فتخفضه بـ (من)، . . . عن ابن عباس أنه قال: تأكل من عصاه . والعرب تسمي رأس القوس سِيّة، فيكون من ذلك»[4].

وقال الفراء: «ولم يقرأ بها أحد علمناه»[5]. ولكن جاء في البحر أن فرقة قرأت بذلك منهم عمرو بن ثابت عن ابن جبير [6].

ونقل العكبري عن ابن جني في المحتسب: (من سَأتِه) بالهمز، بمعنى: من عصاه[7].

وقد تحذف الهمزة اعتباطاً غير مقيس في مواطن، منها (بُراء) في قوله تعالى: ﴿إِنَّا بُرَءَٰٓؤُاْ مِنكُمْ﴾ [الممتحنة: 4]، قرأ بها أبو جعفر وعيسى[8].

قال الفراء: «إن تركت الهمزة من (بُرآء)، أشرت إليه بصدرك، فقلت: بُراء، وقال الفراء: مَدّةٌ، والإشارة إلى الهمز، وليس يضبط إلا بالسمع، ولم يُجرها.

(1) إعراب القرآن (2/ 662).
(2) ينظر الكشف (2/ 203)، وإعراب القرآن للنحاس (2/ 662).
(3) القراءات (د. عبد الصبور شاهين)، ص: 151.
(4) المعاني (2/ 356)، وينظر: المصباح المنير (سية).
(5) المعاني 2 / 356).
(6) ينظر: البحر (7/ 267)، والمعجم (4/ 115).
(7) ينظر: التبيان (2/ 106)، والمعجم (4/ 115).
(8) ينظر: البحر (8/ 254)، والمعجم (5/ 104).

ومن العرب من يقول: إنّا بِراء منكم، فيُجرى، ولو قرئت كذلك كان وجهاً»[1].

ولم يعلل حذف الهمزة، وإنما طرَح التعويض عنها بالإشارة إلى الصدر، وهذا لا يضبط إلا بالسمع.

وهذا يبين لنا أن الرسم الإملائي وحده قاصر عن إيفاء حق الهمزة من البيان الصوتي، فاحتاج إلى الاستعانة بالسمع لضبطها . ولهذا كانت القراءات تؤخذ بالسماع نقلاً ورواية عن العلماء. ولم تكن حينئذ في العربية طريقة كتابة اللفظة كما تلفظ وإلى يومنا هذا، وقد أخذ بها الغربيون في المعجمات، وهذا يعين المتلقي على النطق الصحيح.

7 ـ حذف همزة الممدود المضاف إلى ياء المتكلم والمحمول عليها:

وجاء في قراءات حذف همزة الاسم الممدود المضاف إلى ياء المتكلم، حملاً على إضافة المقصور إلى ياء المتكلم كما في إضافة (دعايَ)، و(آبايَ)، في قوله تعالى: ﴿دُعَآءِىٓ إِلَّا فِرَارًا﴾ [نوح:6] وقوله: ﴿رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ﴾ [إبراهيم: 40]. قال الفراء في قراءة الحذف: «وأصحابنا يروون عن الأعمش ﴿ملّة آبايَ إبرَاهيم﴾ [يوسف: 38]، و﴿دعاي إلاّ فِراراً﴾ [نوح: 6]، بنصب الياء، لأنه يترك الهمز ويقصر، فيصير بمنزلة: محياي، وهُداي»[2]. فقاس حذف الهمزة عند الإضافة، على الاسم المقصور المضاف إلى ياء المتكلم.

وقد حمل حذف الهمزة في (أولاء) غير المضاف، على الممدود المضاف إلى ياء المتكلم، فكانت (أولاي) ك (دعاي، وآباي)، ؛ قال الفراء: «وقد قرأ بعض القراء (أولاي على أثَري) [طه: 84]، بترك الهمز، وشبهت بالاضافة إذا ترك الهمز، كما قرأ يحيى بن وثاب: (ملةَ آبايَ إبراهيمَ) [يوسف: 38]، و﴿تقبّلْ دُعايَ ربَّنا﴾ [إبراهيم: 40]»[3].

غير أنّ أبا جعفر النحاس أنكر على الفراء إضافة (أولاي) بعد ترك الهمز . ونقل عن أبي إسحاق: أنّ هذا لا وجهَ له، ووافقه لأن هذا ليس مما يضاف

(1) المعاني (3/ 149، 150).

(2) المعاني (2/ 46).

(3) المعاني (2/ 189) وقراءة المصحف: ﴿قَالَ هُمْ أُوْلَآءِ عَلَىٰٓ أَثَرِى﴾ [طه: 84].

فيكون مثل هداي ،لأنه إما أن يكون مبهماً فلا يضاف، أو أن يكون بمعنى الذي، فلا يضاف كذلك ؛لأن ما بعده من تمامه[1].

وقصر الممدود عند القدماء لا خلاف في جوازه للضرورة في الشعر، لأنه رجوع إلى الأصل[2]. إلا أن الشذوذ يأتي لغة من جهة أنّ قصر الممدود وقع في النثر لا في الشعر . وقد خفف الشذوذ انتقال النبر إلى ياء المتكلم في (آباي) و(دعاي)، وكذلك في (أولاي) المشبّه بالمضاف إلى الياء[3].

والذي سوّغ حذف الهمزة أو قصر الممدود هو وجود ياء المضاف إليه، حيث أدّت دور المعوض، لأن التوازن الصوتي يعود إليها. أما (أولاي): فخالية من ياء الإضافة، ولكن حذفت همزتها وعوض عنها بالياء لغرض التوازن النطقي، تشبيهاً بـ(آباي) و(دعاي) في القراءتين.

وقد رأى د . شاهين أنّ: «مثل هذا القصر كان للتخلص من الهمزة، وهي الظاهرة التي نجدها دائماً طباع لسان الحجازيين»[4].

(ثانياً) التخفيف بالتسكين

1 ـ التخفيف بتسكين أصوات الحلق في عين الكلمة أو فتحها:

ذكر الفراء أن أصوات الحلق إذا وقعت في عين الكلمة جاز إسكانها، وفتحها، إذا كان ما قبلها مفتوحاً، عند توجيهه قراءات منها قراءة (ظَعْنِكُم) بالسكون والفتح، في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ ظَعْنِكُمْ﴾ [النحل: 80]، وقراءة ﴿دَأَبًا﴾ [يوسف: 47]، بالفتح والسكون.

قال الفراء: «و(الظعن) يثقل في القراءة ويخفف، لأن ثانيه عين، والعرب تفعل ذلك بما كان ثانيه أحد الستة الأحرف مثل: الشعر، والبحر، والنحر»[5].

---

(1) ينظر: إعراب القرآن (2/ 354).

(2) ينظر: الإنصاف (2/ 444).

(3) ينظر: القراءات القرآنية (د . عبد الصبور شاهين)، ص: 186.

(4) ينظر: المصدر نفسه، ص: 186 .

(5) المعاني (2/ 112)، السكون قراءة الجمهور، والفتح قرأ بها ابن كثير، وأبو عمرو ، وأبو جعفر، =

وكذلك في توجيه (دأباً) قال الفراء: «وقرأ بعض قرائنا ﴿سبعَ سنينَ دَأباً﴾ [يوسف: 47] (فَعَلاً). وكذلك كل حرف فتح أوله، وسُكِّنَ ثانيهُ، فتثقيله جائز، إذا كان ثانيه همزة أو عيناً أو غيناً أو خاءً أو هاءً»[1]. وعُدّ هذا من اختلاف اللهجات العربية في حرف الحلق الساكن في موضع العين، وكان الحرف الذي قبله مفتوحاً، إذ أبقاه بعضهم ساكناً، وتحوّل به بعضهم إلى الفتح، لكونه حرفاً حلقياً، وجعلوه قياساً في ما لم يُسمع، وهذا رأي الكوفيين، وقد تبناه ابن جني[2].

وكذلك عدّهما مكي لغتين كالسمْع والسّمَع، والنّهْر والنّهَر[3]، في حين فرق ابن خالويه بينهما، فاحتج لمن أسكن أنّه أراد المصدر مثل طعنته طعناً، ولمن فتح فلأنه من حروف الحلق[4].

ويمكن تعليل جواز السكون والفتح في الأصوات الحلقية التي تتميز بثقلها عن غيرها من الأصوات بأن السكون أخف من الحركات كما هو معلوم، فهو وجه من وجوه ظاهرة النظام المقطعي لأن الميل نحو المقاطع المغلقة من طبيعة أهل البادية ولا سيما تميم[5]. فهو يؤدي إلى اختصار الجهد والزمن في نطق الكلمة. والفتحة من أخف الحركات، فهي تعين على إطلاق الأصوات الحلقية تارة، وتأتي طلباً للانسجام في الكلمة بالتماثل المقبل تارة أخرى، لأن ما قبل الحرف الحلقي مفتوح، فناسب أن تحرك هي كذلك بالفتح إتباعاً حركياً[6].

وذهب د. إبراهيم أنيس إلى أن تحريك الصوت الحلقي أخف من تسكينه. لأن أصوات الحلق تحتاج إلى اتساع في مجراها في الفم؛ ولذلك ناسبها من أصوات اللين ما هو أكثر اتساعاً، وهي الفتحة[7].

= ونافع ، ويعقوب . ينظر: السبعة، ص: 375، والإتحاف، ص: 279، والمعجم (3/ 29).

(1) المعاني (2/ 47) الفتح قراءة الجمهور ، والسكون قرأ بها ابن كثير وابن عامر وأبوعمرو وعاصم وحمزة ونافع وغيرهم . ينظر: السبعة، ص: 349، والكشف (2/ 11)، والمعجم (2/ 45).

(2) ينظر: الخصائص (2/ 10)، والمحتسب (1/ 167)، والدراسات اللهجية والصوتية، ص: 230 .

(3) ينظر: الكشف (2/ 40).

(4) ينظر: الحجة، ص: 212 .

(5) ينظر: لهجة تميم، ص: 156.

(6) ينظر: المحتسب (1/ 167)، والدراسات اللهجية، ص: 231.

(7) ينظر: في اللهجات، ص: 170.

وخلال التوجيه وضع الفراء قاعدة قياسية في إجازة قراءة كل حرف فُتِحَ أوله، وسُكِّنَ ثانيُه من الأصوات الحلقية، بالفتح كذلك[1].

2 ـ التخفيف بتسكين حركة الإعراب، وغيرها (لتوالي الحركات):

وقد يكون تتابع الحركات وتواليها مظهراً من مظاهر الثقل، يكرهها العرب، كتتابع الضمتين، لأنهم يكرهون الواوين، وإنما الضمتان من الواوين، كما قال سيبويه[2]. لذا يميل المتكلم إلى تخفيف ذلك بالمخالفة بينهما عن طريق التسكين. فالتخفيف هنا مظهر من مظاهر المخالفة[3]. والتخلص من تتابع الحركات بحذف الحركة قد يكون لتحويل المقاطع المفتوحة إلى المقاطع المغلقة من أجل توفير الجهد والاقتصاد فيها. وعموماً فهو سلوك لغوي للعرب يراد به التخفيف، كما أشار إليه الفراء في حذف الضمة والكسرة في مواطن عديدة. وقد يكون تتابع الحركات أخف عند الفراء من تسكين إحداها، كما يبدو من عدم ترجيحه قراءة الأعمش (عُرْباً) بالتسكين لمخالفة تتابع (عُرُباً)، ووصف تتابع الضمتين بالوجه. وفيما يأتي توجيه الفراء لطائفة من القراءات بهذا الاتجاه:

وجه الفراء قراءة (أنُلْزِمُكُمُوها) بإسكان الميم في قوله تعالى: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوها﴾ [هود: 28][4]، توجيهاً وصفياً بقوله: «العرب تُسكّن الميم التي من اللزوم، فيقولون: (أنُلزِمْكُمُوها)، وذلك أن الحركات قد توالت، فسكنَتْ الميم لحركتها وحركتين بعدها[5]»، ووافقه العكبري في أنها قُرئت بالسكون، فراراً من توالي الحركات[6].

وأشار الفراء إلى أن الثقل يختص بالضمة وبالكسرة لا بالفتحة، فلو كانت فتحة لم تستثقل فتخفف، لأن «المخرجيهما مؤونة على اللسان والشفتين، تنضم

(1) المعاني (2/ 47).
(2) ينظر: الكتاب (4/ 114، 192).
(3) ينظر: المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، ص: 158.
(4) بالإسكان قراءة أبي عمرو، ينظر: البحر (5/ 217)، والمعجم (2/ 384).
(5) المعاني (2/ 12).
(6) ينظر: التبيان (2/ 696).

الرفعة بهما فيثقل الضمة، ويمال أحد الشدقين إلى الكسرة، فترى ذلك ثقيلاً، والفتحة تخرج من خرق الفم بلا كلفة»[1].

وقدّم الفراء في تحليله وصفاً لما يستثقله العرب، منها: استثقالهم «كسرة بعدها ضمةٌ، أو ضمة بعدها كسرةٌ، أو كسرتين متواليتين، أو ضمتين متواليتين»[2].

ومثل ذلك في قوله تعالى: ﴿لَا يَحْزُنُهُمُ ٱلْفَزَعُ ٱلْأَكْبَرُ﴾ [الأنبياء: 103]، بإسكان النون (لا يَحْزُنُهُمُ)، قال الفراء: «فأما الضمتان فقوله: (لا يَحْزُنْهُمُ) جزموا النون، لأنّ قبلها ضمة فخففت كما قال: (رُسْلُ)»[3]. وقد رواه عن الرؤاسي عن أبي عمرو بن العلاء، بالجزم، وهم ينوون الرفع[4].

ويرى بعضهم أن إسكان المتحرك بحركة الإعراب، إنما كان بدايات التوجه في اللهجات نحو طرح تلك الحركات إلى يومنا هذا، خلافاً للعربية الفصيحة[5]. ولقد نسب الفراء تسكين عين الرُسُل والكُتُب إلى لغة تميم وبكر، ومع هذا لم يرجح قراءة الأعمش ﴿عُرْباً أتراباً﴾ [الواقعة: 36]، بتسكين الراء، بل عدّ التحريك هو الوجه، لأن كل فَعول أو فَعيل أو فِعال، جمع على هذا المثال فهو مثقل، مذكراً كان أو مؤنثاً، والقرّاء على ذلك[6]. وهذا تحول من المقطع المفتوح إلى المقطع المغلق أيضاً (ع ـُ / ر ـُ / ب ـَ ن): (ع ـُ / ب ـَ ن)، فهو يتفق مع طبيعة أهل البادية كتميم التي تجنح إلى السرعة لتوفير الجهد والاقتصاد فيه[7].

ـ وكذلك روى إسكان همزة (السَّيِّئُ) لتوالي الحركات، في قوله تعالى: ﴿وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئِ وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ﴾ [فاطر: 43][8]، بقوله: «وقد جزمها الأعمش وحمزة

(1) المعاني (2/ 12)، وينظر: في الأصوات اللغوية (د. غالب)، ص: 83، من أعلام البصرة: أبو عمرو بن العلاء، ص: 67 .

(2) المعاني (2/ 12) وينظر: (4/ 114). (3) المعاني (2/ 12).

(4) ينظر: المعاني (2/ 371)، (1/ 88)، لم أجد هذه القراءة بفتح الياء وسكون النون في معجم القراءات ولا في مصادر القراءات فيما وقفت عليها.

(5) ينظر الدراسات اللهجية والصوتيّة، ص: 228.

(6) ينظر: المعاني (3/ 125).

(7) ينظر: الدراسات اللهجية والصوتيّة، ص: 220.

(8) قرأ بها أبو عمرو والأعمش وحمزة والكسائي، ينظر: البحر (7/ 319)، والمعجم (4/ 155).

لكثرة الحركات، كما قال: (لا يحزُنْهُمُ الفزع الأكبر)...»[1].

وقد ذهب ابن خالويه إلى أنهم فعلوا ذلك تخفيفاً للحرف، لاجتماع الكسرات وتواليها مع الهمزة[2]. في حين ضعفه مكي، بعد أن عدّه استخفافاً للهمزة، لأن الكسرة ثقيلة وهي على الياء المشددة أثقل، والكسر على الهمزة ثقيل، فاجتمع أشياء ثقيلة[3]، ولكون الكسرة حركة إعراب، وصف العكبري حذفها لحناً عند الجمهور[4]. فعلى الرغم من أهمية الحركة الإعرابية في حفظ المعنى، فحذفها في تلك الآيات جاء تخفيفاً، لأنه لا يخلق لبساً، فالمعنى يبقى واضحاً.

بعد أن وجه قراءة التسكين في (أنلزمُكُمُوها) و(لا يحْزُنُهُمُ)، أبانَ عن رأيه أنّ الرّفع أحب إليه من السكون[5]. وهذا لا يدل على تمسك الفراء بالحركة الإعرابية، لاقتصار المعنى عليها، بل يدل على ميله إلى الاحتفاظ بما هو الأصل، كما مر من قبل عند ترجيحه قراءة (عُرُباً) بالتحريك على قراءة الأعمش بإسكان الراء. ولأن توالي الضمتين ليس فيه ثقل ولا كراهية دائماً، كما لا نجده في (زُبُر وسُعُر)[6].

ـ وجه الفراء قراءة (أَحَدَ عْشَرَ) بتسكين العين، في قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: 4][7]، استثقالاً لتوالي الحركات الكثيرة، بقوله: «ومن القراء من يسكّن العين من (عشر) في هذا النوع كله إلّا اثنا عشر. وذلك أنهم استثقلوا كثرة الحركات»[8]، وإيذاناً بشدة الامتزاج[9]، وقد جعل ابن جني تسكين العين من أحد عشر إلى تسعة عشر إلّا اثنا عشر واثني عشر دليلاً على أنهما قد صارا كالاسم الواحد[10]. وقد يدخل هذا في باب التخلص من توالي المقاطع

(1) المعاني (2/ 371).
(2) ينظر: الحجة، ص: 297.
(3) ينظر: الكشف (2/ 212).
(4) ينظر: التبيان (2/ 1077).
(5) ينظر: المعاني (1/ 88).
(6) ينظر: جرس الألفاظ، ص: 60 ـ 161.
(7) قرأ بها أبو جعفر والحسن وحفص وشيبة وطلحة ونافع، ينظر: المحتسب (1/ 232)، البحر (5/ 279)، والإتحاف، ص: 262، والمعجم (2/ 423).
(8) المعاني (2/ 34).
(9) ينظر: التبيان (2/ 722).
(10) ينظر: المحتسب (1/ 332).

المتحركة[1]. ومنهم من سمّاها بإعادة الترتيب المقطعي للتخفيف على الناطق[2].

ولا يجوز عند سيبويه إسكان العين لخفة الفتحة، كما فهم النحاس من تشبيه سيبويه ذلك بـ (أحَدَ جَمَل)[3]. وحتى في اللهجة البغدادية الدارجة نجد تخفيف العددين إلى صيغتي: إدَعَشْ وإثْنَعَشْ[4]، تخفيفاً مقطعياً، لتوالي المقاطع القصيرة عند كثرة الاستعمال.

وفي أثناء ذلك فسّر استثناء (اثنا عشر واثني عشر) باستثقال اجتماع الساكنين. أي كرهوا تسكين العين وإلى جنبها ساكن، الألف أو الياء. وكذلك استثناء تسكين عين مؤنث العدد، لأن الشين من (عشرة) يسكّن، فلا يستقيم تسكين العين والشين معاً. وإنما خففوا في المذكر لكثرة الحركات[5]. ويبدو أنهم كرهوا اجتماع ثلاثة سواكن، فلم يكونوا ليهربوا من ثقل إلى ما هو أثقل منه.

(ثالثاً) التخفيف بتحريك الساكن للتخلص من الساكنين:

وجه الفراء تحريك أواخر فواتح السور الساكنة للتخلص من التقاء الساكنين، عند وقوفه عند قراءة الحسن: (صاد) بالكسر في قوله تعالى: ﴿صٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ﴾ [ص: 1][6]،إذ قال: «جزمها القراء، إلا الحسن فإنه خفضها بلا نون لاجتماع الساكنين»[7]. وخص الكسر بالتي قبلها الألف، قياساً على قول العرب: تركته حاثِ باثِ، وخازِ بازِ، ولكنه خص الفتح بالتي قبلها الواو أو الياء، كما في ﴿نونَ والقلم﴾ [القلم: 1]، و﴿ياسينَ والقرآن﴾ [يسَ: 1]، قياساً على: حيثَ بيثَ، وحيصَ بيص[8]. ومن المعلوم أنّ التقاء الساكنين عند الوقف جائز، لأن الصوت

(1) ينظر: الظواهر اللغوية في قراءة الحسن، ص: 43.
(2) ينظر: شاهد القراءات القرآنية عند السيوطي، ص: 155، (بحث) مجلة مؤتة، ع6، 1993م.
(3) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (2/ 123)، والكتاب (3/ 557).
(4) ينظر: معجم اللغة العامية البغدادية، ص: 113، 77 .
(5) ينظر: المعاني (2/ 34)، (3/ 203).
(6) قرأ بها الحسن وأبيّ وابن أبي إسحاق وابن أبي عبلة ونصر بن عاصم. ينظر: البحر (7/ 387)، والإتحاف، ص: 371 .
(7) المعاني (2/ 396).
(8) ينظر: المعاني (2/ 396).

إذا لم يجد منفذاً انضغط في الحرف الموقوف عليه[1]. ولا ضير في الوقوف على الساكن هذا، لأن الألف عبارة عن فتحتين عند الأقدمين من علمائنا والمحدثين[2]. أما عند الوصل فيحرك آخر الكلمة لأجل الوصل، وكل ذلك طلباً للخفة، كما قال الرضي: «لأن الكلمة تتثاقل إذا وصلت إلى آخرها»[3]. فحُرّك الساكن بالكسر أو الفتح فراراً من ثقل اجتماع الساكنين.

وذكر العكبري أنّ: الجمهور على إسكان الدال، وقرئ بكسرها لالتقاء الساكنين[4].

(رابعاً) التخفيف بردّ الحركة إلى الأصل ومنه:

1 ـ ردّ حركة (الضمير الغائب) و(الهمزة):

ردّ حركة الضمير الغائب والهمزة بعد الياء من (الكسر) الذي يقتضيه التماثل والمجانسة الصوتية إلى (الضم) يعد ضرباً من التخالف الصوتي بينهما في لهجة من اللهجات من أجل بذل جهد أقل في النطق. وقد وجه الفراء قراءات وردت فيها هذه الظاهرة، ومنها:

• قرأ (عليهُم) بضم الهاء، في قوله تعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: 7]، حمزة وأبو الحسن الأخفش ويعقوب والمطوعي والشنبوذي [5]، وقد وجّه الفراء قراءة (عليهُم) بضم الهاء، بردّها إلى الأصل، قال: «(عليهُم) و(عليهِم)، وهما لغتان، لكل لغة مذهب في العربية . فأما من رفع الهاء، فإنّه يقول: أصلها رفع، في نصبها وخفضها ورفعها ؛ فأما الرفع فقولهم: هُم قالوا ذاك، في الابتداء ؛ ألا ترى أنها مرفوعة لا يجوز فتحها ولا كسرها . والنصب في قولك: ضَربَهُم، مرفوعة لا يجوز فتحها ولا كسرها ؛ فتركت في (عليهُم) على جهتها الأولى»[6].

---

(1) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (9/ 71)، والمدخل إلى علم أصوات العربية، ص: 265 .

(2) الدراسات اللهجية والصوتيّة، ص: 326 .

(3) شرح الشافية (2/ 274).

(4) ينظر: التبيان (2/ 1096).

(5) ينظر: البحر (1/ 26)،والمعجم (1/ 156).

(6) المعاني (1/ 5).

أما سيبويه فقد قال عن أصلها: «اعلم أنّ أصلها الضمّ وبعدها الواو، لأنها في الكلام كله هكذا . . . وأهل الحجاز يقولون مررت بهُوقبل، وعندهُو مال، ويقولون: ﴿فَخَسَفْنَا بهُ وبدارهُو الأرض﴾ [القصص: 81] [1].

فالضم لغة الحجازيين والكسر لغيرهم، كما قال السيوطي: «كسرُها لغة غير حجازية، أما الحجازيون فلغتهم ضم هاء الغائب مطلقاً»[2]. ويرى الدكتور الجندي أنّ ضم الهاء بعد الياء والكسر خاصة حضرية للحجازيين، وأمّا أهل البادية فيميلون إلى الانسجام الصوتي بكسر الهاء[3].

• وقرئ همزة (الأم) بالوجهين: الضم والكسر، بعد الياء أو الكسر، في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ فِىٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الزخرف: 4]، و﴿حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِىٓ أُمِّهَا رَسُولًا﴾ [القصص: 59]، فقد وجّه الفراء الضَمّ في (الأمّ) بعد الياء، بردها إلى الأصل، بقوله: «فمن رفع قال: الرفع هو الأصل في الأمّ والأمهات»[4].

ووافقه مكي بـ «أُتِيَ به على الأصل فلم يحدث تغييراً في الهمزة، لأنها ليست خفية كالهاء في عليهم وبهم»[5].

2 ـ حركة ياء الإضافة:

وفي توجيه حركة ياء المتكلم في قراءة (مُصْرخيَّ) إبراهيم(22)، قال الفراء: «والياء من (مُصْرخِيَّ) ساكنة، والياء من بعدها من المتكلم ساكنة، فحُرّكَتْ إلى حركة قد كانت لها . فهذا مطرد في الكلام . ومثله ﴿يا بَنِيَّ﴾ [البقرة: 132]، ومثله ﴿فمن تبع هدايَ﴾ [البقرة: 38]، ومثله: ﴿محيايَ ومماتيَ﴾ [الأنعام: 162]»[6]. وقد وصف الفراء هذه الظاهرة بأنها مطردة في الكلام. وهو لون من التخالف بين الساكنين طلباً للتخفيف.

---

(1) الكتاب (4/ 195).
(2) همع الهوامع (1/ 59).
(3) ينظر: اللهجات العربية (د. الجندي) (1/ 270، 271).
(4) المعاني (1/ 6).
(5) الكشف (1/ 380).
(6) المعاني(2/ 75).

وقال مكي في ذلك: «وعلة ذلك أن ياء الجمع أدغمت في ياء الإضافة، وهي مفتوحة، فبقيت على إضافتها، ويجوز أن يكون قد أدغمت في ياء الإضافة وهي ساكنة ففتحت لالتقاء الساكنين، وكان الفتح أولى بها، لأنه أصلها، فردّت إلى أصلها عند الحاجة إلى تحريكها وإنَّ الفتح أخف من الكسر»[1].

ووصف قراءة الكسر عند الأعمش ويحيى بن وثاب، بقوله: «ولعلها من وهم القراء طبقة يحيى، فإنه قلّ من سلم منهم من الوهم .ولعله ظنّ أن الباء في (بمصْرخِيّ) خافضة للحرف كله . والياء من المتكلم خارجة عن ذلك»[2].

(1) الكشف (2/ 26).

(2) المعاني (2/ 75).

المبحث الثـــالث:

مراعـاة الفاصلـة

الفاصلة هي «كلمة آخر الآية، كقافية الشعر، وقرينة السجع»[1]. وهي تابعة للمعاني بخلاف الأسجاع، فالمعاني تابعة لها[2]. وقد جاءت لتؤدي فائدتين: «إحداهما صوتية إيقاعية تعزز الانسجام الموسيقي، والثانية: معنوية تراعي ما يقتضيه التعبير الفني»[3].

فالفاصلة تفوق بلا شك قافية الشعر وسجعة النثر، إذ هي توحي بالإعجاز.

وقد أدرك الفراء في وقت مبكر جداً أنّ رأس الآية مشحون بالإيقاع لفظاً ومعنى . حيث استخدم مصطلحات عديدة تدل على مفهوم الفاصلة مثل: (رؤوس الآيات)، و(فصول)، كما في قوله: «وأنت تراه في رؤوس الآيات ـ لأنها فصول ـ حسناً»[4]. و(آخر الآية)[5]، و(آخر الحروف)، و(أواخر الحروف)[6].

لقد استخدم الفراء (الفصول)، وهو مع (الفواصل) من مادة لغوية واحدة، وقد نقل عنه مصطلح الفاصلة، كل من الزركشي، في قوله: «. . . وإنما ثناهما هنا لأجل الفاصلة»[7]، والسيوطي بقوله: «ولم يقل (أشقياها) للفاصلة»[8]، ولعل هذه مما سقط من معاني الفراء.

وحقاً إنّ الخليل وسيبويه قد سبقا الفراء في استخدام مصطلح الفاصلة، قال الخليل: «سجع الرجل: إذا نطق بكلام له فواصل كقوافي الشعر من غير وزن»[9].

---

(1) البرهان (1/ 53).
(2) ينظر: النكت في إعجاز القرآن للرماني، ص: 97 .
(3) التعبير الفني، ص: 196 .
(4) المعاني (2/ 176)، (1/ 44).
(5) المعاني (1/ 16)، 20، 201).
(6) المعاني (1/ 200).
(7) البرهان (1/ 65).
(8) الإتقان (1/ 143).
(9) العين (1/ 214).

وقال سيبويه: «فالفواصل قول الله عز وجلّ: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ ۝٤﴾ [الفجر: 4]، ﴿مَا كُنَّا نَبۡغِۚ﴾ [الكهف: 64]»[1]. ولكن بعض المحدثين رأى أن الفاصلة لم تستقر إلى أن أتى الفراء فوجد إلى ذلك سبيلاً فعبر عنها من خلال العديد من المصطلحات التي تنم عن فهمه لظاهرة الفاصلة[2].

وردّ الفراء ظاهرة الفاصلة في القرآن الكريم إلى استحباب العرب موافقة المقاطع بقوله: «وكأنّ القرآن نزل على ما يستحب العرب من موافقة المقاطع»[3].

فلا يلتفت إذن إلى من وَهّمَ الفراء وغيره لعنايتهم بهذا التوافق الإيقاعي بدلاً من المقتضى المعنوي لهذا التوافق[4]. لأن لسان حاله في تضاعيف معاني القرآن يؤكد أنه لم يُغفل جانب المعنى، وإنما جرّه جمال القرآن الفني إلى أن يُعنى بهذا الجانب بهذا القدر الذي لا يمس معنى التراكيب القرآنية.

وأنّ الفراء ومن وافقه في هذا الرأي أدركوا جيداً أنّ الفاصلة تأتي في القرآن الكريم بشكل يراعي المعنى والإيقاع اللفظي، فحينما يحكمون على مراعاة رؤوس الآيات لا يُفرّطون بمعنى الآية، لأنهم أساطين الكلام، فلا يخفى عليهم أنّ المعنى روح القرآن، والانسجام الصوتي رداؤه.

وقد تبين في توجيهه لطائفة من القراءات أنَّ مراعاة الفاصلة تحققت بالوسائل الآتية:

(أولاً) مراعاة الفاصلة بالعدول:

1 ـ العدول عن صيغة (فَعِلَة) إلى (فَاعِلَة):

روى الفراء قراءة (ناخرة) في قوله تعالى: ﴿أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمٗا نَّخِرَةٗ ۝١١﴾ [النازعات: 11] ،بصيغة اسم الفاعل، وفضلها على (نَخِرَة) بصيغة المبالغة، لموافقتها رؤوس الآيات قبلها، قال الفراء: « و(ناخرة) أجود الوجهين في القراءة، لأنّ الآيات بالألف، ألا ترى أن (ناخرة) مع (الحافرة)، و(الساهرة)

(1) الكتاب (4/ 185)، وينظر الفاصلة في القرآن، ص: 33، 42.

(2) ينظر: الفاصلة في القرآن، ص: 38.

(3) المعاني (3/ 224).

(4) ينظر: التفسير البياني، ص: 81.

أشبه بمجيء التنزيل»[1].

والذي سوّغ له هذا الرأي هو قوله: «(الناخرة والنَخِرَة) سواء في المعنى، بمنزلة الطامع والطمِع، والباخل والبَخِل»[2].

ووافقه في هذا التوجيه الطبري في أحد قوليه، وأبو جعفر النحاس[3]. واستحسنها ابن خالويه إذ قال: «وقيل هما لغتان مثل طمِع وطامع، والأجود إثبات الألف ليوافق قبلها وبعدها من رؤوس الآي»[4].

وعند مكي بمعنى واحد، وهما لغتان كما روي عن الكسائي، إلا أنّه نسب (نَخِرَة) إلى باب صيغة المبالغة، ولكن دون توجيه ذلك توجيهاً دلالياً بتفضيلها على صيغة اسم الفاعل الخالي من المبالغة[5]. في حين ساوى أبو عبيدة بين الصيغتين، ولم يفرق بينهما[6]. ولكن الزمخشري فضل (نَخِرَة) لأنّ فَعِلَ أبلغ من فاعل[7].

ويبدو أنّ الفراء قد أدرك جيداً الجانب التأثري في موسيقى ألفاظ القرآن الكريم، لهذا عزا مجيء (الناخرة) إلى مراعاة رؤوس الآيات ومشاكلتها . في حين أنه ومن تابعه لم يفرطوا في المعنى من أجل التناغم الإيقاعي، فهم قد أدركوا أنهما في المعنى سواء، فهما لغتان، وكما روي عن الكسائي أنه خَيَّر فيهما لأنهما بمعنى (البالية)، وهو رأي أكثر الناس[8]. ولهذا فضلوا ما يناغم سواه ويناسبه من حيث الصيغة والوزن.

ولكن د. عائشة عبد الرحمن وَهَّمَت الفراء ومن ذهب مذهبه عندما حملوا العدول عن صيغة إلى أخرى، أو حذف الياء أو غيرها، على قصد المشاكلة

(1) المعاني (3/ 231) قرأ بها حمزة والكسائي وعاصم وابن مسعود وابن عباس والأعمش وغيرهم ، ينظر :البحر (8/ 420)، والمعجم (5/ 296).
(2) المعاني (3/ 231).
(3) جامع البيان للطبري (30/ 23)، وإعراب القرآن للنحاس (3/ 618).
(4) الحجة، ص: 362.
(5) ينظر الكشف (2/ 361).
(6) ينظر مجاز القرآن (2/ 284).
(7) ينظر الكشاف (4/ 694).
(8) ينظر الكشف (2/ 361).

اللفظية بين رؤوس الآيات لمجرد رعاية الفاصلة؛ دون الالتفات إلى المقتضى المعنوي للفواصل المرعية[1].

ويبدو هذا التوهيم نوعاً من الرجم بالغيب، لأن أهل مكة أدرى بشعابها، وهؤلاء عمالقة اللغة العربية، ترعرعوا في أحضان موسيقى الشعر العربي، لا يُغفلون أهمية الجانب الموسيقي في الخطاب القرآني بأي حال من الأحوال، فالقرآن الكريم تنزل لتكوين الشخصية الإنسانية التي لا بدَّ أنْ يتلقى القرآن الكريم في أحلى صورة موسيقية، فحتى مجرات الكون في حركتها الدائبة تصدر موسيقى تهشّ لها نفوس الكائنات والموجودات، وقد جاء في نتائج أبحاث الفضاء أنّ النجوم تصدر موسيقى رائعة في سيرها، سجلتها الرحلات الفضائية بالوسائل التكنولوجية الحديثة، مما يؤكد أن الموسيقى جزء لا يتجزأ من كيان هذا الكون العجيب، فكيف بالقرآن الكريم الذي يخاطب مكنونات الإنسان من أجل أن يستجيشها لتلقي التنزيل العزيز.

2 ـ العدول عن صيغة(فاعِل) إلى (مَفعُول):

• قُرئ (دافق) في قوله تعالى: ﴿مِن مَّآءٍ دَافِقٍ﴾ [الطارق: 6]، بصيغة اسم الفاعل، وهي قراءة الجمهور في المصحف، وقرئ بصيغة مفعول (مَدفوق) معزواً إلى زيد بن علي[2].

وقد وجه الفراء هذا العدول، ونسبه إلى أهل الحجاز، بقوله: «أهل الحجاز أفعل لهذا من غيرهم، أن يجعلوا المفعول فاعلاً إذا كان في مذهب نعت، كقول العرب: هذا سرّ كاتم، وهمّ ناصب، وليل نائم، وعيشة راضية»[3]. فإذا كان هذا العدول مذهباً حجازياً، ففي رأي الفراء «أعان على ذلك أنّها توافق رؤوس الآيات التي هنّ معهنّ»[4].

فقراءة زيد بن علي تؤيد ما ذهب إليه الفراء، وقد تابع رأي الفراء في هذا

(1) ينظر: التفسير البياني، ص: 81.
(2) ينظر: البحر (8/ 455) ، والمعجم (5/ 354).
(3) المعاني (3/ 255).
(4) المصدر نفسه.

العدول كل من ابن خالويه وابن عطية، قال ابن خالويه: «والماء الدافق فاعل في اللفظ، مفعول في المعنى، ومعناه: من ماء مدفوق، أي مصبوب»[1]. ووافقه كذلك ابن عطية في أنّ الماء يكون دافقاً لأنّ بعضه يدفع بعضاً، فمنه دافق ومدفوق[2]. إلا أنهم لم يعللوا هذا العدول لمراعاة الفاصلة.

أما أبو جعفر النحاس فأنكر ذلك وقال إنّ «مجيء فاعل بمعنى مفعول لا يصح ولا ينقاس»[3].

وكذلك أخذ الدكتور الأنصاري برأي النحاس، وعدّ قياس الفراء على تلك الكلمات باطلاً، لأنّ (دافق) بمعنى اسم الفاعل (متدفق)، فلا تحويل فيه، وأنّ الرجل قد سيطرت عليه الفكرة الدينية فأنسته ذلك[4]. ولكن اتضح فيما سلف أنّ قراءة زيد بن علي أيدت صحة توجيه الفراء، فضلاً عن موافقة ابن خالويه وابن عطية له.

(ثانياً) مراعاة الفاصلة بحذف اليـــــاء:

• روى الفراء قراءة (يَسْرِ) بحذف الياء وإثباتها، في قوله تعالى: ﴿والليلِ إذا يَسْرِ﴾ [الفجر: 4] ،ثم علل قراءة المصحف (يَسْرِ) بحذف الياء من وجهين: أحدهما: «وحذفها أحب إليّ لمشاكلتها رؤوس الآيات»[5]. وثانيهما: «لأن العرب قد تحذف الياء، وتكتفي بكسر ما قبلها منها»[6].

فبعد أن فضل الحذف واستحبه، أخذ بالتوجيه الأول وهو مشاكلتها رؤوس الآيات التي سبقتها، أي حذفت الياء الأصلية في الكلمة قصداً للانسجام مع ﴿الفجرِ، وعشرٍ، والوترِ، ويسرِ ،وحِجرِ﴾ [سورة الفجر: الآيات 1، 2، 3، 4، 5]، فلو لم تخطف الياء أُحِسّ بشيء يشبه الكسر في وزن الشعر، واختلال الوزن[7].

---

(1) إعراب ثلاثين سورة، ص: 56.
(2) ينظر البحر (8/ 455).
(3) إعراب القرآن (3/ 673).
(4) ينظر: أبو زكريا الفراء، ص: 304.
(5) المعاني (3/ 260).
(6) المصدر نفسه.
(7) ينظر: التصوير الفني، ص: 87.

وتابعه ابن خالويه ووافقه بقوله: «خزلوا الياء، لأنّها تشبه رؤوس الآي التي قبلها»[1]، وعللها بأنها: «فاصلة في آخر آية»[2].

وكذلك ذهب العكبري في أحد قوليه إلى أنّ: «من حذفها فلتوافق رؤوس الآي»[3]، إلا أنّه فضل إثباتها إذ قال: «والجيد إثبات الياء»[4]. بخلاف الفراء الذي استحب الحذف لتماثل فواصل الآيات الأخرى، وأدرك أنّ التناسق الصوتي من أهم سمات التعبير الفني، فامتاز عنهم بذوق فني رفيع.

وعدّ الزركشي كذلك حذف الياء طلباً للموافقة في الفواصل[5].

فالحذف في القرآن الكريم جاء ليؤدي وظائف منها صنع التناغم الإيقاعي في نهايات الفواصل، وكما قال الدكتور فاضل السامرائي: «وقد نرى أنّه يحذف شيئاً من الكلم لتنسجم مع فواصل الآي، إذ لو أُبقي المحذوف لم ينسجم»[6].

• ومثل ذلك حذف كاف الخطاب في سورة الضحى 6 و8، قال الفراء: «وقوله: (فأغنى) و(فآوى) يراد به: فأغناك وفآواك، فجرى على طرح الكاف لمشاكلة رؤوس الآيات، ولأنّ المعنى معروف»[7].

(ثالثاً) مراعاة الفاصلة بزيادة الألف المنقلبة عن التنوين:

• روى الفراء قراءة (قواريرا) بالألف في الأُولى، في قوله تعالى: ﴿كَانَتْ قَوَارِيرَا ۝١٥ قَوَارِيرَا مِن فِضَّةٍ﴾ [الإنسان: 15 ـ 16][8]. وعللها بأنها جاءت هكذا لموافقة رؤوس الآي، إذ قال: «أُثبتت الألف في الأولى، لأنها رأس آية، والأخرى ليس برأس آية، فكانت ثبات الألف في الأولى، أقوى لهذه الحجة، وكذلك رأيتها في مصحف عبد الله، وقرأ بها أهل البصرة، وكتبوها في مصاحفهم كذلك»[9].

---

(1) إعراب ثلاثين سورة، ص: 83.
(2) الحجة، ص: 169.
(3) التبيان (2/ 1285).
(4) المصدر نفسه.
(5) ينظر البرهان (1/ 73).
(6) التعبير القرآني، ص: 195.
(7) المعاني (3/ 274).
(8) قرأ بها نافع والكسائي وعاصم والحسن وغيرهم ، ينظر: إعراب القرآن للنحاس (3/ 578)، البحر (8/ 397)، والمعجم (5/ 262).
(9) المعاني (3/ 214)، وينظر: إعراب القرآن للنحاس (3/ 578)، والتبيان (2/ 1260).

واحتج ابن خالويه لمن قرأهما بالتنوين: «أنّه نون الأُولى، لأنها رأس آية، وكتابتها في السواد بالألف»[1]. وقد جاءت توجيهات العلماء موافقة للفراء، حيث قال مكي: «وبالألف في الوقف، وإنما فعلوا ذلك لأنه رأس الآية . ففرقوا بينه وبين الثاني، لأن رؤوس الآي يحسن الوقف عليها، مع شبه رؤوس الآي بالقوافي لأنهما تمام الكلام»[2].

وذهب الزركشي إلى أنّ الأول صُرِفَ لأنّهُ آخِرُ الآية، فحسن جعله منوناً ليقلب تنوينه ألفاً، فيتناسب مع بقية الآي[3].

(رابعاً) مراعاة الفاصلة بتخفيف الهمزة:

• روى الفراء قراءة (رِيًّا) و(شانِ) بتخفيف الهمزة، الأُولى في قوله تعالى: ﴿أَحْسَنُ أَثَٰثًا وَرِءْيًا ﴿٧٤﴾﴾ [مريم: 74][4]، والثانية في: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴿٢٩﴾﴾ [الرحمن: 29][5].

ووصف تخفيف همزة (رِيّا) بأنّها جيدة، لأنّها جاءت تحقيقاً للانسجام الصوتي مع إيقاع فواصل أخواتها غير المهموزات، بقوله: «وأهل المدينة يقرأونها بغير همز(وريّا) وهوَ وجه جيّد، لأنّه مع آيات لسنَ بمهموزات الأواخر»[6].

أراد الفراء أنّها ناسبت نهايات فواصل الآيات التي سبقتها، مثل: ﴿عِتِيًّا، مقضيًّا، جِثِيّا، نَدِيًّا﴾ [مريم: 70، 71، 72، 73]. وتابعه أبوجعفر النحاس في ذلك توجيهاً واستحساناً[7].

• وقال بشأن تخفيف همزة (شأن): «اهمزه في كل القرآن إلاّ في [سورة الرحمن:29] لأنّه مع آيات غير مهموزات»[8]. أي أنّها جاءت لتوافق نهايات

(1) الحجة، ص: 359 .
(2) الكشف (2/ 354).
(3) ينظر: البرهان (1/ 66).
(4) قرأ بها نافع وابن عامر والأعمش وغيرهم ، ينظر: إعراب القرآن للنحاس (2/ 335) ، والكشف (2/ 91)، والمعجم (3/ 178).
(5) قرأ بها أبو عمرو ، وأبو جعفر وغيرهم ، ينظر: الإتحاف، ص: 406 ، والمعجم (5/ 26).
(6) المعاني (2/ 171).
(7) ينظر: إعراب القرآن (2/ 325).
(8) المعاني (3/ 116).

أخواتها مثل: ﴿المرجان، كالأعلام، فانٍ، الإكرام، تكذبان﴾ [الرحمن: الآيات: 22، 24، 26، 27، 28]، الخالية من الهمز.

ويرى بعض المحدثين أنّ تسهيل الهمز في فاصلة (شان) جاء «انسجاماً مع نسق الموسيقى في الفواصل، ومع السائد الشائع في لهجة قريش، وفي لهجات الحجاز بعامة ؛ خلافاً للقبائل البدوية المتوغلة في البداوة وعلى رأسها تميم الآخذة بتحقيق الهمز كهمزة القطع»[1]. ومن الجدير بالذكر أنّ قراءة (شان) بتخفيف الهمز من قراءات أبي عمر والذي اشتهر بميله إلى تخفيف الهمز، وهو تميمي، اعتزازاً بأخذ القراءة عن أهل الحجاز[2].

(خامساً) مراعاة الفاصلة بإبدال (الألف) بـ (ياء) الإضافة:

وجّه الفراء إبدال ياء الإضافة ألفاً في قراءة (لِذِكرَى) لموافقة رؤوس الآيات، في قوله تعالى: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكۡرِيٓ ١٤﴾ [طه: 14][3].

قال الفراء: «ويقرأ (لِذكرَى) بالألف، فمن قال (ذِكْرا) فجعلها بالألف كان على جهة (الذِّكرى)، وإنْ شئت جعلتها ياءَ إضافةٍ لرؤوسِ الآيات»[4].

وعزّزَ رأيه بما فعلته العرب بياء المتكلم في شواهد عند تحويلها إلى الألف في آية أو قول أو شعر، إذ قال: «... والعرب تقول: بأبا وأُمَّا، يريدون بأبي وأُمّي . ومثله: ﴿يَٰوَيۡلَتَىٰٓ أَعَجَزۡتُ﴾ [المائدة: 31]»[5].

وذهب النحاس في أحد قوليه إلى أنّ: «هذه الألف أُبدلت من الياء، كما يقال: يا غلاما أقبِل، وفُعِلَ ذلك لتتفق رؤوس الآيات»[6].

والذي سوّغ هذا الإبدال هو مجيء (الذكْر والذكْرى) بمعنى واحد[7].

---

(1) الفاصلة في القرآن، ص: 326 .

(2) ينظر: من أعلام البصرة : أبوعمرو بن العلاء، ص: 58.

(3) قرأ بها السلمي والشعبي وأبو رجاء وأبو عبدالرحمن والزهري . ينظر: إعراب القرآن للنحاس (2/ 334). والطبري (16/ 112)، والبحر (6/ 232)، والمعجم (5/ 196) .

(4) المعاني (2/ 172) .

(5) المصدر نفسه.

(6) إعراب القرآن (2/ 334) .

(7) ينظر: مختارالصحاح ، مادة (ذكر) .

ـ وكذلك أدخل الفراء في ظاهرة الفاصلة عند توجيهه اللغوي: وضع المفرد في موضع الجمع كما في الآية الكريمة: ﴿سَيُهْزَمُ ٱلْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ ﴿٤٥﴾﴾ [القمر: 45]، قال الفراء: «فقال: الدبر، فوحّد، ولم يقل: الأدبار، وكلٌّ جائز»[1]، و«كأنّ القرآن نزل على ما يستحب العرب من موافقة المقاطع»[2].

ـ وكذلك تحريك العين في ﴿نُكُرٍ﴾ [القمر: 6] ،قال: «فثقل في (اقتربت) لأنّ آياتها مثقلة»[3]. وخففت بتسكينها في: ﴿نُكْرا﴾ [الطلاق: 8] ،وقد آثرها الفراء «لأنها مع آيات مخففة»[4].

ـ وفي توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿بِطَغْوَىٰهَآ﴾ [الشمس: 11] ،قال: «أراد (بطغيانها)، إلّا أن (الطغوى) أشكل برؤوس الآيات، فاختير لذلك»[5]. وأرجَعَ قراءة ﴿أَشْقَىٰهَا﴾ [الشمس: 12]، إلى مراعاة رؤوس الآيات، لأنّ هذا للمفرد، وفي الأصل كان اثنين ؛ ولكنه وحّد في موضع الاثنين والمؤنث والجمع، و«لم يقل (أشقياها)، وذلك جائز لو أتى»[6].

وأختِم هذا المبحث بقول الفراء: «فأُجْرِيَتْ رؤوس الآيات على هذه المجاري، وهو أكثر من أنْ يضبطه الكتاب، ولكنك تكتفي بهذا منه إن شاء الله»[7].

---

(1) المعاني (3/ 110) .

(2) المعاني (3/ 224) .

(3) المصدر نفسه. والفاصلة التي قبلها هي : ﴿فَمَا تُغْنِ ٱلنُّذُرُ﴾ .

(4) المعاني (3/ 225)، والفواصل التي قبلها وبعدها : (يُسرا) ، و(عُسرا)) .

(5) المعاني (3/ 267)، تكملة الآيات : ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَىٰهَآ ﴿١١﴾ إِذِ ٱنۢبَعَثَ أَشْقَىٰهَا ﴿١٢﴾﴾ .

(6) المصدر نفسه.

(7) المصدر نفسه.

المبحث الرابع:

الوقـف والوصـل

الوقف هو «قطع النطق عند إخراج آخر اللفظة»[1] . فهو في القراءة قطع الكلمة عما بعدها[2]. لأنّ الوقف كما قال الرضي: «للاستراحة ومحل التخفيف الأواخر، لأنّ الكلمة تتثاقل إذا وصلت إلى آخرها»[3].

سمّاه الفراء القطع[4]، وكذلك السكت والسكوت[5].

فالوقف من مواطن التغيير، ففيه يكون الحذف أو الاستبدال أو التضعيف[6]، أو غيرها مما ذكره ابن الجزري[7]. أما الوصل فبخلافه تجري فيه الأشياء على أصولها، فالكلمة تأخذ حظها كاملة، ولهذا كان الوصل أشرف وأقوم عندهم من الوقف، كما ذكر ابن جني[8].

إلا أن حذف الحركة أو اختلاسها في الوصل شيء عجيب، لأنه من الوقف، لا من الوصل في شيء.

ويكون ذلك بقطع الحركة والوقف على آخرها بالسكون، وكذلك بالوقف على الألف بإشباع الفتحة ؛ وقد يكون بحذف الياء والاجتزاء بالكسرة، كما يُرى عند الفراء في توجيه عدد من القراءات الآتية:

1 ـ الوقف بالسكون على الهاء:

روى الفراء قراءة (أرْجِهْ) بإسكان الهاء في قوله تعالى: ﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾

---

(1) ارتشاف الضرب (1/ 392) .
(2) ينظر التعريفات، ص: 138 .
(3) شرح الشافية للرضيّ (2/ 274) .
(4) ينظر: المعاني (2/ 27 ، 350) .
(5) ينظر: المعاني (2/ 96 ، 149 .
(6) ينظر: اللهجات (د. الجندي) (2/ 512) .
(7) ينظر: النشر (2/ 120) .
(8) ينظر: الخصائص (2/ 331) .

[الأعراف: 111]، وقرأها بالكسر (أَرْجِهِ) نافع وقالون وابن وردان، وغيرهم[1]. وكذلك قراءة (يُؤَدِّهْ) في قوله تعالى: ﴿لَا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ﴾ [آل عمران: 75]، وكذلك الهاء في ﴿نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ﴾ [النساء: 115]، و﴿يَرَهُۥ﴾ في [الزلزلة: 7، 8].

وقد عزا الفراء إسكان الهاء إلى لغات العرب إذا تحرك ما قبلها بقوله: «وقد جزم الهاء حمزة والأعمش، وهي لغة للعرب، يقفون على الهاء المكنيّ عنها في الوصل إذا تحرك ما قبلها، وأنشدني بعضهم[2]:

فَيُصْلِحُ اليومَ ويُفْسِدُهْ غداً

وكذلك بهاء التأنيث، فيقولون: هذه طلحهْ قد أقبلت، . . .»[3].

لكن ابن خالويه رأى أنّ تخفيفها جاء لمّا طالت الكلمة بالهاء[4]، وأما عند مكي فإن من أسكن الهاء فعلى نية الوقف، ولكنه رجح صلة الهاء بياء[5].

وستظهر لنا صحة توجيه الفراء عند تناولنا لقراءة (يُؤَدِّهْ) بإسكان الهاء.

أما إسكان الهاء في (يُؤَدِّهْ)، فللفراء في جهة توجيهه مذهبان: «أحدهما: إنّ القوم ظنوا أن الجزم في الهاء، وإنما هو فيما قبل الهاء؛ فهذا وإن كان توهماً، خطأ. وأما الآخر فإنّ من العرب من يجزم الهاء إذا تحرك ما قبلها، فيقولون ضربتهْ ضرباً شديداً»[6].

إنّ الإسكان في الوصل لغة حكاها الكسائي عن بني كلاب وبني عقيل، كماحكاها الأخفش[7]. ولغة أزد السراة كما حكاها كذلك ابن جني[8].

وفي نظر ابن خالويه أنه لما اتصلت الهاء بالفعل صارت معه كبعض حروفه

---

(1) ينظر: المعجم(2/ 203).
(2) لم أقف عليه.
(3) المعاني (1/ 388).
(4) ينظر: الحجة، ص: 160.
(5) ينظر: الكشف (1/ 470).
(6) المعاني (1/ 223)، وقد عزا الفراء قراءته إلى الأعمش وعاصم، ينظر :المعاني (1/ 223).
(7) ينظر: البحر (2/ 499)، (8/ 502).
(8) ينظر المحتسب (1/ 273)، واللهجات (د. الجندي) (2/ 514، 515).

فخففه بإسكان الهاء[1]، ولكن مكي سار معه في المذهبين كأنه نقله عنه ولكنه لم يشر إلى ذلك، قال: «إن من العرب من يسكن هاء الكناية، إذا تحرك ما قبلها، فيقولون: ضربتُهْ ضرباً شديداً»[2].

أما النحويون ومنهم الزجاج فقد رموا من أسكن الهاء بالغلط، لأن الهاء عندهم لا ينبغي أن تجزم، وإذا لم تجزم فلا يجوز أن تسكن في الوصل[3]، وكما ذهب بعض المحدثين فإنّ حذف الحركة في الوصل عجيب، لأن الوقف هو المعروف بأنه من مواطن التغيير، وليس الوصل[4].

إلا أن أبا عمرو بن العلاء كان ممن يسكن هاء الكناية في الآيات التي مرت،فقد قال في جواب من سأله عن ذلك بأنه ليس بلحن[5].

2 ـ الوقف على الكلمة بزيادة الألف أو إشباع الفتحة:

روى الفراء قراءة (الرسولا) و(السبيلا) و(الظنونا) بالوقف عليها بالألف وبغير الألف. من قوله تعالى: «﴿وَأَطَعْنَا ٱلرَّسُولَا۠﴾ [الأحزاب: 66]، يوقف عليها بالألف، وكذلك ﴿فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠﴾ [الأحزاب: 67]، و﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾ [الأحزاب: 10] . يوقف على الألف، لأنها مثبتة فيهن»[6].

وقد عزا الوقف بالألف إلى لغة أهل الحجاز . ومن هنا يكون الوقف بالألف ظاهرة لهجية فضلاً عن أنها«مع آيات بالألف»[7]. لمراعاة رؤوس الآيات والفواصل . واستحب الفراء ذلك «لاتباع الكتاب»[8] . أي موافقتها رسم المصحف.

ومحكّه في صواب هذه القراءة هو أنّ «العرب تفعل ذلك»[9].

---

(1) ينظر: الحجة، ص: 111 .
(2) الكشف (1/ 349)، وينظر للمذهب الآخر : الكشف (1/ 470) .
(3) ينظر: من أعلام البصرة أبو عمرو بن العلاء، ص: 75 .
(4) ينظر: اللهجات (د. الجندي) (2/ 512) .
(5) ينظر: من أعلام البصرة : أبو عمرو بن العلاء، ص: 75 .
(6) المعاني (2/ 350) .
(7) المصدر نفسه.
(8) المصدر نفسه.
(9) المصدر نفسه.

ووافق الفراء كلٌّ من ابن خالويه ومكي، فحجة من أثبتها وصلاً ووقفاً، بأنّه «اتبع خط المصحف، وهي كذلك مشاكلة لما قبلها من رؤوس الآي»[1].

والوقف على الألف سماه ابن خالويه ترنماً[2]. وذهب الدكتور الجندي إلى أن الترنم ومدّ الصوت عادة لغوية لأهل الحجاز خلافاً لتميم فهم يحذفون الألف والواو والياء لميلهم إلى السرعة في النطق[3].

ولكن ابن جني عزا هذه الظاهرة إلى طبيعة هذه الأصوات وقدرتها على الاستجابة للمد والاستطالة في الحالات النفسية المختلفة، حين التذكر أو التوقف وحاجة الإنسان إلى إطالة الصوت[4].

3 ـ الوقف على الياء المحذوفة:

روى الفراء قراءة (يأتِ) بحذف الياء في الوقف والوصل في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ﴾ [هود: 105]، قال الفراء: «كتب بغير الياء وهو في موضع رفع... وإن حذفتها في القطع والوصل كان صواباً، قد قرأ بذلك القراء»[5].

ثم احتج لمن وصلها محذوفاً، بقوله: «فمن حذفها إذا وصل، قال: الياء ساكنة، وكل ياء أو واو تسكُنان، وما قبل الواو مضموم ؛ وما قبل الياء مكسور، فإن العرب تحذفهما . وتجتزئ بالضمة من الواو، وبالكسرة من الياء . وأنشد فيه بعضهم[6]:

كفاك كف ما تليق درهماً جوداً وأخرى تُعطِ بالسيف الدما[7].

وقد تابعه مكي في الاحتجاج لمن حذفها في الوصل والوقف أنّه «اكتفى بالكسرة من الياء في الوصل، وأجرى الوقف على الوصل، فحذف ...»[8].

---

(1) ينظر الحجة، ص: 289، والكشف (2/ 19) .
(2) ينظر: الحجة، ص: 289 .
(3) ينظر: اللهجات العربية (2/ 523) .
(4) ينظر: الخصائص (3/ 136) .
(5) المعاني (2/ 27) .
(6) لم أقف على نسبة البيت. ورد في الخصائص (3/ 92، 135)، واللسان : مادة (لاق) .
(7) المعاني (2/ 27) .
(8) الكشف (1/ 322) .

ويبدو أنّ الاستخفاف يقف وراء ذلك كما صرح مكي: «والاختيار حذفها استخفافاً»[1].

وعند العكبري أن بعضهم حذفها اكتفاء بالكسرة عنها ،وتشبيهاً بالفواصل، نظير: ﴿مَا كُنَّا نَبْغِ﴾ [الكهف: 64]، و﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ [الفجر: 4][2].

(1) المصدر نفسه.

(2) ينظر: التبيان (2/ 714) .